الإثنين 20 أيار 2019
العدد 3761 السنة الثالثة عشرة
Lundi 20 Mai 2019 no 3761 13ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
دفاعاً عن القطاع العام

• **فيفيان عقيقي**
هل الاقتصاد اللبناني في حالة ركود تضخّمي؟

• **غسان ديبة**
من الأوزّة الذهبية إلى الدولة الريادية

باسيل يريد تغيير قادة الأجهزة الأمنية! [2]

قمم سلمان ضد إيران
حصان طروادة في حملة ترامب
[14 ـ 15]

يستغلّ آل سعود من جديد «الحرمين الشريفين» استكمالاً لعملية حرف البوصلة ودور الرافعة لواشنطن وتل أبيب وإشعال الفتن في المنطقة لحالحهما (أ ف ب)

سوريا

«هدنة» بلا وقف لإطلاق النار
مهلة جديدة لأنقرة لتنفيذ «سوتشي»

15

الجزائر

خرقٌ أوّلي في جدار الأزمة
مبادرة حوارٍ تنتظر تجاوبَ الجيش

16

رحيل

طيب تيزيني
الشاهد على هزيمة التنوير

23

المشهد السياسي

باسيل يريد تغيير قادة الأجهزة الأمنية

في سياق سعيه لتوسيع رقعة نفوذه في الدولة، يعمل الوزير جبران باسيل على تأمين التأييد اللازم لإجراء تغيير يشمل قادة الأجهزة الأمنية، باستثناء قائد الجيش العماد جوزف عون والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، كلٌ بذريعة ما. كذلك يسعى للسيطرة على مفاصل مهمة في الجسم القضائي والنقابات العمالية!

لا يوفّر وزير الخارجية جبران باسيل فرصةً لتعزيز فكرة سيطرة ما يسمّي «تيار رئيس الجمهورية» على مفاصل الدولة اللبنانية. ولأجل ذلك يسعى إلى حصر الحصّة المسيحية في الدولة بتياره. ويبدو أن باسيل يتصرف بموافقة الرئيس ميشال عون، على أن «العهد القوي» قد بدأ الآن، وأن بعض التعيينات الإدارية الرفيعة التي تمت في الفترة الأولى بعد انتخابات الرئاسة، تحتاج إلى تغييرات، بحثاً عن ولاءٍ صافٍ، من دون الإبقاء على تأثير لأي قوى أخرى على هذا الموظف أو ذاك.

ويجهد باسيل تحت عنوان «تثبيت الشراكة الكاملة» وفق مبدأ المناصفة،

يجري التسويف لفكرة أولية تقضي باستقالة جرمانوس وتعيينه سفيراً في دولة مهمة

إلى قضم كل ما يعترض طريق مشروعه، ليس في إدارات الدولة فحسب، بل يسعى مؤخّراً إلى نقل هذا الأمر إلى المواقع في القطاع الخاص وإلى النقابات المهنية والعمالية!

في الجسم القضائي مثلاً، يخطط باسيل لإحداث تغييرات وإجراء تعيينات في مواقع يشغلها قضاة مسيحيون، ليعيّن أشخاصاً يدينون بالولاء الصافي له. ولأجل ذلك، لا يريد أن يشاركه أحد في اختيار رئيس جديد لمجلس شورى الدولة، بينما يعمل لتغيير رئيس التفتيش المركزي جورج عطية، ويسوّق لطرح فكرة أولية ستُعرض على جرمانوس لكي يبادر إلى تقديم استقالته من منصبه ومغادرة السلك، مقابل وعد بتعيينه سفيراً من خارج الملاك في دولة مهمة.

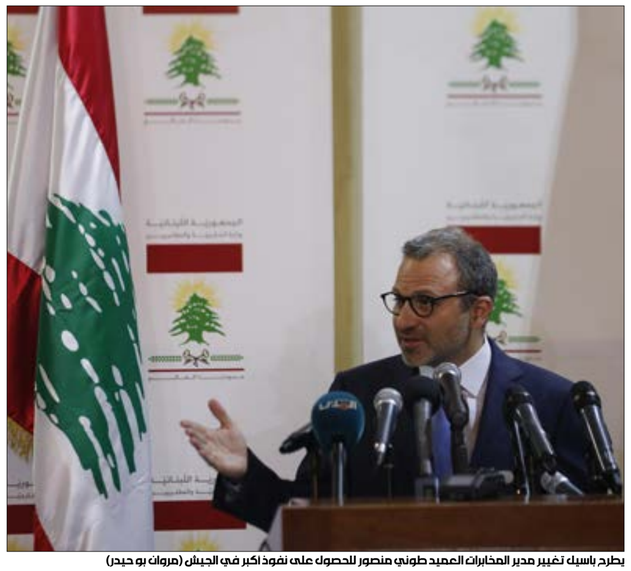
بطرد باسيل تغيير مدير المخابرات العميد طوني منصور للحصول على نفوذ أكبر في الجيش (مروان بو حيدر)

أما في ما خصّ مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس، فإن آخر المعلومات تؤكّد موافقة باسيل ومعه عون على خروج جرمانوس من السلك القضائي، وأن فكرة أولية ستُعرض على جرمانوس لكي يبادر إلى تقديم استقالته من منصبه ومغادرة السلك، مقابل وعد بتعيينه سفيراً من خارج الملاك في دولة مهمة.

أما في الأسلاك العسكرية، فيرى باسيل أنه يجب منع السيطرة الكاملة للعماد جوزيف عون على قيادة الجيش. وبعدما جمع الرئيس عون باسيل وقائد الجيش قبل فترة، تبيّن أن وزير الخارجية يريد تشكيلات عسكرية متنوعة، ويريد تأثيراً مباشراً في المؤسسة العسكرية، لا أن ترد طلباته إلى البيرزة من خلال مكتب المستشار العسكري لرئيس الجمهورية، العميد المتقاعد بول مطر، فضلاً عن أن باسيل أثار أخيراً مسألة تغيير مدير مخابرات الجيش العميد طوني منصور، وتعيين آخر يختاره باسيل بنفسه. وتنقل مصادر متابعة لنشاط وزير الخارجية، لـ«الأخبار»، رفض باسيل المطلق لأي مقترح أولي بتمديد ولاية بعض الضباط لعامين إضافيين.

وتشير مصادر واسعة الإطلاع إلى أن باسيل وعون غير راضيين عن منصور، لسببين رئيسيين: عدم اكتشافه مبكراً وجود «سوء إدارة أمنية» في لواء الحرس الجمهوري، وأداؤه دوراً يراه باسيل سلبياً في تنسيق تحركات العسكريين المتقاعدين احتجاجاً على مشروع الموازنة.

وفيما يعتبر باسيل أن جهاز أمن الدولة ليس «كله في يده»، محدّداً سعيه بالبحث عن مدير جديد يؤمّن سيطرة مطلقة لرئيس التيار الوطني الحر بدل أن يتقاسم النفوذ مع أي ضابط آخر (قاصداً بعض الضباط المحسوبين على الرئيسين نبيه بري وسعد الحريري)، يسعى المدير الحالي اللواء طوني صليبا إلى كسب وُد باسيل، من خلال قبوله تنفيذ مهام قد لا يكون هو وضباطه مقتنعين بصوابيتها، مثل ملف وزارة الخارجية و«الأخبار» أو توقيف «قليلي الأدب»!

في المقابل، يرى باسيل أنه مقابل موافقة تيار رئيس الجمهورية على إطاحة مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية على خلفية شبهات فساد، فإنه صار من الضروري تعميم هذه المحاسبة وإطاحة المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان بسبب ملف الآبار الارتوازية ودور قوى الأمن الداخلي في الانتخابات النيابية. ويفترض أيضاً أن من الضروري تغيير رئيس فرع المعلومات في قوى الأمن العميد خالد حمود، «الذي يكافح الفساد فقط في صفوف مناصري العهد». وترجّح مصادر معنية أن تواجه فكرة باسيل اعتراضاً من الرئيس سعد الحريري على أي مس بعثمان وحمود، لأنه يرى فيهما ركنَين أساسيين من فريق عمله. كذلك من المستبعد أن يطالب باسيل باي تغيير في المديرية العامة للأمن العام، لأنه يدرك أن حزب الله وحركة أمل لن يقبلا باستبدال اللواء عباس ابراهيم.

يبقى جانب آخر في عمل باسيل، هو شروعه في الكلام عن ضرورة أن يجري تعميم مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في النقابات المهنية الحرة والنقابات العمالية. وهو أنتهز «سقطة» بشارة الأسمر (غير المحسوب على العهد) للسيطرة على رئاسة الاتحاد العمالي العام والاتحادات العمالية الأخرى، وفق قاعدة أن الآخرين محسوبون على المرجعيات الإسلامية، وهو المشروع نفسه المنوي تنفيذه في نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين.

(الأخبار)

مقالة

بشارة الأسمر «زنديقاً» في عصفورية الطوائف

بيار أبي صعب

هل تستحق نكتة بشارة الأسمر، الذكورية السمجة بلا شك، كل هذا الصخب؟ هل تستحق أن يستفيق القضاء من قيلولته الاعتكافية، في عطلة نهاية الاسبوع، ليعتقل رئيس الاتحاد العمالي العام، بسبب موقف أو رأي... أو حتى اساءة يرى فيها بعضهم قدحاً وذماً؟ نكتة بليدة بين زملاء «رجال»، لم تكن موجهة الى الفضاء العام، لولا أن أحد المتلصصين سمح لنفسه بتسريب التسجيل، مغتصباً خصوصية الرجل. أن تتحوّل هذه النكتة البائسة الى قضية وطنيّة، لكل موقفه البطولي في شجبها، فهذا يختصر حالة الخواء والعبث، وبؤس الحياة الفكرية والسياسيّة في لبنان. مواطن يطلق العنان لغضبه أمام الكاميرات، تحت خط التوتر العالي في المنصورية، فتقبض عليه السلطة كلص ذليل. مواطن آخر في الجنوب، يعبّر عن امتعاضه على مواقع التواصل، موجّهاً نقده السياسي القاسي إلى قطب سياسي جبار، فيتم الاعتداء عليه بالضرب، ثم يعتقل أيضاً. ما هذه الجمهورية المذعورة المترنحة التي تسخّر كل قوتها، القضائية والأمنية، لحماية أباطرتها من الغضب الشعبي؟ وحالة بشارة الأسمر لا تختلف كثيراً عن الحالتين السابقتين. لقد تم ايقافه بسبب نكتة على البطرك، لم يقصد نشرها.

الحداد الوطني على شخصية دينية رفيعة، هي البطريرك الراحل نصرالله بطرس صفير، أخذ ابعاداً تضخيمية مبالغاً فيها في نظر كثيرين. ودخلت شخصيات وجهات عدّة في لعبة مزايدات على الطريقة اللبنانية الأصيلة، ما استدعى تساؤلات مشروعة، وأثار سخرية مكبوتة لدى جزء كبير من اللبنانيين، من كل الانتماءات والعقائد؛ ويجب أن نضيف: بمن فيهم المولودون مسيحيين وموارنة! لكن أحداً لم يجرؤ على التعبير عن هذا التحفظ. لماذا؟ بسبب الجدار الطائفي العظيم الذي يجعل المجموعات منغلقة على نفسها، متربّصة بعضها بالبعض الآخر، تستمدّ علة وجودها من تلك العصبية السرطانية التي توحدها شكلياً، ضد «خطر خارجي» متمثّل في أبناء الوطن الآخرين. فوحدة «الجماعة» بالمعنى الانعزالي، تكون دائماً على حساب المنطق، والوطن، والديمقراطية، وحتى على حساب الدين بسموّه وارتقائه. ووحدة الوطن الهشّة لا تعود تقوم، في هذه الحالة، إلا على علاقات تكاذب وتحالف مصالح بين مختلف الجماعات المتناحرة، أو بالأحرى بين أمراء تلك الجماعات. باختصار، لا صوت يعلو فوق مصلحة الطوائف. ورئيس الاتحاد العمالي إختبر هذه الحقيقة على حسابه! فهو صديق النظام وحليفه وحارس مصالحه، لكن النظام الطائفي ضحّى به على مذبح الطائفية. فإذا به اليوم «زنديقالجمهورية» وكبش فدائها وبطلها السلبي!

أمام مشهد المبالغة الوطنية في وداع البطرك صفير، ورياء شخصيات وجهات متعددة نعته أو عزّت به، وحده بشارة الأسمر اخترق جدار الصمت. لم يكن فعل بطولة، بل زلة خرقاء، لا ارادية، فشّت خلق الأكثرية الصامتة. إنه «فعل ناقص»، بالمعنى الفرويدي. في الجملتين التعيستي الذكر اللتين دارتا حول العالم (وتراجع عنهما المعني لاحقاً، لكن سدىً)، هناك احتجاج عفوي ساخر على الاجماع الوطني الكاذب، وعلى الطقوسية المضخمة للحداد، وعلى الذاكرة اللبنانية الضعيفة التي محت جزءاً مهماً من التاريخ القريب، وتناست أن البطرك الراحل، كان للأسف طرفاً سياسياً بقدر ما كان مرجعاً روحياً رفيعاً.

للأسف، رئيس الاتحاد العمالي العام، ركّز على هواجسه القضيبية التي تشغله اكثر من مصالح الطبقة العاملة. كان يمكن أن يقول: «أمضيت الليل أتضرّع لشفيعنا مثلث الرحمة، كي تُشفق السماء، على الفقراء والمساكين في لبنان، وتساعدنا على حماية حقوقهم والدفاع عنها». فهذا ما أعجز عن القيام به في الاتحاد، بسبب سلسلة من التنازلات لأصحاب السلطة السياسية والاقتصادية، والتواطؤ معها، والتبعية لها على حساب مصالح العمال والموظفين». في مطلق الأحوال، استجابت له السماء على طريقتها: لقد «انتصب» ضده كل «طراطيف» الجمهورية (طرطوف هو بطل موليير الذي يجسد الورع الكاذب).

بين ليلة وضحاها انقلب النظام الطائفي المافيوي على أحد حراسه الأوفياء. لأن «هيبة» المؤسسة الطائفية التي تمنح النظام قوته وشرعية وجوده، هي المهددة هنا. هكذا تحوّلت نكتة بذيئة عابرة إلى خطب جلل، وخطر داهم. لقد أجمع أباطرة النظام على اعتبارها اساءة الى الدين والمقدسات، وهي، في المنظور العقلاني الهادئ، ليست كذلك تماماً. من «رابطة آل الأسمر» و «الرابطة المارونية»، إلى شخصيات سياسية ودينية رفيعة... هتف الجميع بصوت واحد: يا غيرة الدين! الأكثرية الصامتة. إنه «فعل ناقص»، بالمعنى الفرويدي. في الجملتين التعيستي الذكر اللتين دارتا حول العالم (وتراجع عنهما المعني لاحقاً، لكن سدىً)، هناك احتجاج عفوي ساخر على الاجماع الوطني الكاذب، وعلى الطقوسية المضخمة للحداد، وعلى الذاكرة اللبنانية الضعيفة التي محت جزءاً مهماً من التاريخ القريب، وتناست أن البطرك الراحل، كان للأسف طرفاً سياسياً بقدر ما كان مرجعاً روحياً رفيعاً.

للأسف، رئيس الاتحاد العمالي العام، ركّز على هواجسه القضيبية التي تشغله اكثر من مصالح الطبقة العاملة. كان يمكن أن يقول: «أمضيت الليل أتضرّع لشفيعنا مثلث الرحمة، كي تُشفق السماء، على الفقراء والمساكين في لبنان، وتساعدنا على حماية حقوقهم والدفاع عنها». فهذا ما أعجز عن القيام به في الاتحاد، بسبب سلسلة من التنازلات لأصحاب السلطة السياسية والاقتصادية، والتواطؤ معها، والتبعية لها على حساب مصالح العمال والموظفين». في مطلق الأحوال، استجابت له السماء على طريقتها: لقد «انتصب» ضده كل «طراطيف» الجمهورية (طرطوف هو بطل موليير الذي يجسد الورع الكاذب).

بين ليلة وضحاها انقلب النظام الطائفي المافيوي على أحد حراسه الأوفياء. لأن «هيبة» المؤسسة الطائفية التي تمنح النظام قوته وشرعية وجوده، هي المهددة هنا. هكذا تحوّلت نكتة بذيئة عابرة إلى خطب جلل، وخطر داهم. لقد أجمع أباطرة النظام على اعتبارها اساءة الى الدين والمقدسات، وهي، في المنظور العقلاني الهادئ، ليست كذلك تماماً. من «رابطة آل الأسمر» و «الرابطة المارونية»، إلى شخصيات سياسية ودينية رفيعة... هتف الجميع بصوت واحد: يا غيرة الدين! من يسمع الوزير جبران باسيل يعلن مقاطعته لاتحاد النقابات متحدثاً عن «اعتداء على بكركي»، يتذكر معركته ضد الأشباح في «قصر بسترس» بعد «واشنطن ليكس». لم يترك باسيل أياً من مؤثرات البديع إلا واستعملها: «أتمنى أن يكون توقيف بشارة الأسمر عبرة لكل من يتخطى حدود الأخلاق، وكرامة الانسان، وحرمة المقامات... يجب أن يقف الجميع عند حدود الحقيقة والاخلاق». أخلاق؟ حقيقة؟ معاليه يجب أن يتولّى وزارة الحريات العامة! أما زميله في الاقتصاد والتجارة، ففسخ عبر تويتر عقد العمل بين وزارته و«زنديق الجمهورية» في أهراءات بيروت «بعد سقطته الأخلاقية المستهجنة»! الأخلاق أيضاً وأيضاً. الوزير منصور بطيش سنتقرح عليه قيادة الحركة المطلبية في عصفورية الطوائف!

في غمرة الحداد، سارعت القوات اللبنانية إلى اطلاق حملة اعلانية واسعة، تحيّة للبطرك الراحل. تمتد صورة غبطته على خلفية حمراء فوق الملصق العملاق، وإلى اليمين شعار القوات، وعبارة موجزة: «مثله لا يموتون». لعل هؤلاء هم الأكثر صدقاً في حدادهم، ووفائهم، واعترافهم بالجميل. البطرك صفير كان حاميهم وراعيهم، وداعم نهجهم. وذلك هو إرثه السياسي، والوجه الآخر، الدنيوي، لسلطته الروحيّة. فلتأخذ زلّة بشارة الأسمر حجمها الطبيعي إذاً، لأن النقاش سياسي، لا ديني! دعوا الدين المسيحي جانباً. ولا تتصنّعوا الغيرة عليه! دعوا الموارنة وشأنهم، فهم طائفة غنية ومتنوّعة، رغم كل سياسات استدراجها إلى المستنقع الانعزالي، تحمل في قلبها الحرية والعدالة والتنوير والعروبة. إن النقاش سياسي من أساسه. فإذا كان احترام المقامات من قواعد الديمقراطية وأصولها... وإذا كنا نلزم أنفسنا بالحياء وبواجب الخشوع أمام حرمة الموت... فمن حق اللبنانيين أن يتذكروا أن مثلث الرحمة مار نصرالله بطرس صفير لعب أدواراً سياسية مهمة وخطيرة في تاريخنا الراهن والقريب. وأن يحتفظوا لأنفسهم بحق المراجعة النقدية لتاريخه السياسي، بعدما ينتهي الحداد.

تقرير

العمالي على «مذبحة» الأسمر: أي مدى يبلغ الصراع للسيطرة على الاتحاد؟

محمد وهبة

بمعزل عن طبيعة حادثة رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، فإن الساعات التالية لها شهدت تحرّكات سياسية متسارعة. فقد لاحت الفرصة، أخيراً، أمام القوات اللبنانية والتيار الوطني الحرّ لـ«استعادة مقعد مسيحي مخطوف» من قبل حركة أمل منذ سنوات طويلة. يبادر هذه الفرصة لا تستند إلى قدرة التيار والقوات على إعادة رسم خريطة تكوين الاتحاد الذي تسيطر عليه حركة أمل بشكل شبه مطلق، مع قدرتها على تجيير أصوات أكثر من 40 اتحاداً في مواجهة 10 اتحادات يسيطر عليها القواتي جورج العلم، بل مبنية على المبالغة في التركيز على الجانب «الديني» لحادثة الأسمر. والهدف من مبالغة كهذه هو إحراج الجهة السياسية التي أتت بالأسمر، أي الرئيس نبيه بري، وإغراقه باللوم على تسميته رئيساً للاتحاد، بهدف المشاركة في تسمية الرئيس المقبل للاتحاد العمالي العام.

بالفعل هذا ما حصل في اليومين الماضيين. فما حصل هو أن عرّاب بشارة الأسمر، أي عضو هيئة مكتب الاتحاد جورج العلم، كان أول المطالبين باستقالته بعدما أعلن تعليق عضوية اتحاداته العشرة، مطالباً «بتصحيح الخلل المزمن»! ثم جاء بيان مصلحة النقابات في القوات اللبنانية التي طالبت باستقالة كل الذين كانوا إلى جانب الأسمر على المنصة خلال إلقائه «نكتته السمجة»، سواء شاركوا في الاستماع أو بردة الفعل وهم: أكرم عرابي، حسن فقيه، أنطون أنطون، بطرس سعادة وعلي الموسوي «من استهزاء ورضا عما سمعوه».

تحت هذا الغطاء من التفاهات الشعبوية، كانت القوات تمرّر رسائلها. بحسب مصادر نقابية، لم تتوقف الاتصالات بين رئيس مصلحة النقابات في القوات اللبنانية إيلي جعجع، ورئيس المكتب العمالي لحركة أمل علي حمدان. جعجع طالب بأن تجري الدعوة سريعاً لانتخاب رئيس للاتحاد ضمن «مواصفات» محدّدة. لكن حمدان، وبتوجيه من برّي، واجه الأمر ببرود يهدف إلى تمرير المرحلة واستيعاب النقمة، لا السير نحو ما يريده الآخرون، وخصوصاً أن برّي طلب من أعوانه البحث، بهدوء، عن شخصية جديدة يمكن تسميتها لرئاسة الاتحاد العمالي العام لأنه لا يمكن تغطية «حماقة الأسمر» بأي شكل من الأشكال.

أما موقف التيار الوطني الحرّ، فقد عبّر عنه النائب زياد أسود على «تويتر»، مشيراً إلى «الاتحاد العمالي العام مؤسّسة فاسدة وممسوكة من ميليشيا قضاياها ساقطة ومبتذلة. إلغاء هذه المؤسسة حتمي ويريح الناس من مسرحيات البلطجة الأخلاقية والتشبيح والابتزاز الاجتماعي وينهي حقبة تولى خلالها الرعاع مراكز لم يحسنوا تمثيلها وسلّموها إلى من أساء إلى دور الموارنة فيها».

موقفا القوات والتيار واضحان. لا يريدان إلا المشاركة في السيطرة على الاتحاد بعد سقوط بشارة الأسمر الذي كان يمثّل نقاط تقاطع كثيرة بينهما وبين حركة أمل. ففي آذار 2017 انتخب الأسمر رئيساً للاتحاد العمالي العام بتسوية قضت باستبعاد ممثّل المردة في الاتحاد أنطون أنطون. هذه التسوية كانت مقبولة من التيار الوطني الحرّ الذي يرفض إمساك المردة بهذا الموقع، فيما كانت لحركة أمل حاجة للتحالف مع القوات في وجه التيار الوطني الحرّ. يومها تبنّى جورج العلم، المحسوب على القوات، لعب دور محوريا في انتزاع موافقة القوات على بشارة الأسمر حتى سُمّي عرابه. وهو الذي دفع الأسمر لزيارة سمير جعجع مرتين. هو نفسه الذي أعلن بعد دقائق على انتشار فيديو نكتة الأسمر تعليق عضوية 10 اتحادات يسيطر عليها من الاتحاد العمالي العام مطالباً بـ«استقالة المفترين وتصحيح الخلل المزمن». العلم وجد فرصة في امكان الاتفاق على اسمه لرئاسة الاتحاد، لذلك طالب باستقالة الأعضاء الخمسة الذين كانوا إلى جانب الأسمر على المنصة. لكن المفارقة أن العلم بتحدّث عن خلل مزمن في الاتحاد رغم أنه انتُخب عضواً في هيئة المكتب بتسوية مع حركة أمل، ولديه تسوية أخرى معهم في مجلس إدارة الضمان، وفي إدارة الضمان حيث يقوم بتخليص الكثير من المعاملات.

وكان الأسمر زائراً أسبوعياً لبكركي. وهو لعب دوراً بين اتحاد المدارس الكاثوليكية والأساتذة الذين طالبوا بستة درجات وتمكّن من استصدار مذكرة تعفي المدارس التي لم تلتزم بتسديد الدرجات من اشتراكات الضمان الالزامية... رغم كل ذلك، أغلقت بكركي باب التوبة أمام الأسمر.

هكذا، بات اكيداً أن الأسمر صار خارج الاتحاد. طريقة خروجه أو إخراجه لن تكون مسألة شائكة بعد تبلّغ المعنيين من الرئيس بري ضرورة استقالته أو إقالته. ومن المتوقع أن تعقد اليوم هيئة مكتب الاتحاد جلسة طارئة لمناقشة ما آلت إليه الأمور واتخاذ قرار بشأن الطلب من الاسمر الاستقالة، أو إصدار توصية للمجلس التنفيذي بإقالته.

خروج الأسمر يعد مربكاً لحركة أمل بوصفها لجهة السياسية التي تسيطر على الاتحاد. فمن جهة بدأت تتعرض لضغوط القوى المسيحية، ومن جهة ثانية سيكون لديها اتحاد فارغ الرأس في ذروة الحاجة إلى تنفيس الشارع من تداعيات مشروع موازنة 2019 والضرائب التي اقترحها أو شارك فيها أو وافق عليها وزير المال علي حسن خليل. منذ بضعة أيام التقى خليل والأسمر في عين التينة. الأسمر حضر بعدما استشاط عليه غضباً وزير المال بسبب الإضرابات، إلا أنه فوجئ بأن برّي شجّعه على الاستمرار في التحرّكات.

في الواقع، مقرّبون من الرئيس برّي أشاروا إلى أن فشل القوى المسيحية في استعادة مقعد رئيس الاتحاد، قد يدفعها إلى فرط الاتحاد العمالي العام، بوجود وزير العمل كميل بوسليمان. فما هي الخيارات الأخرى؟ استمرار نائب رئيس الاتحاد بتسيير أعمال الاتحاد إلى حين تنفيذ الانتخابات النصفية بعد شهرين والتي يسقط بموجبها ستة أعضاء بالقرعة وينتخب ستة بدلاً منهم، دعوة المجلس التنفيذي إلى انتخاب بديل من الأسمر وهي عملية تتحكّم وزارة العمل بإدارتها، أو انتخاب واحد من الأعضاء المسيحية الثلاثة في هيئة المكتب (وهو ليس خيار برّي): جورج العلم، شربل صالح، أنطوان أنطون (إذا تراجع عن تعليق عضويته اعتراضاً على نكتة الأسمر).

قضية اليوم

الشامسي والبخاري: ثنائي التمهيد لـ«المعركة»

استفزّت المحاولات التركية للدخول الى طرابلس (والشمال عموماً) خلفَ ستار المساعدات الإجتماعية والمشاريع الإقتصادية، السفير الإماراتي في لبنان، ودفعته الى تكثيف حركته وجولاته التي يسعى إلى تصويرها على أنها «عمل إنساني» بلا اي رؤية سياسية... لكنّها وسيلته لتعزيز قاعدة نفوذ بلاده في لبنان، تمهيداً لاستغلالها في اي مشروع لاحق يهدف إلى رفع منسوب التوتر

ميسم رزق

ليست بيروت بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات من عواصم المنطقة المُدرجة على لائحة «أرض الجهاد». هي أقرب إلى «أرض النصرة» بمفهوم الحركات التكفيرية التي لطالما رعتها الدولتان، المواجهة مع إيران، تجعل انظارهما مُسلطة على دول أخرى. في لبنان ينشط السفيران الإماراتي والسعودي بصورة توحي وكأنّهما في زمن الحقبة السعودية (2005 - 2009). والسفيران ليسا متساويين. فالإماراتي حمَد الشامسي «سبق على الأبواب» زميله السعودي وليد البخاري، وأصبح بسرعة خاطفة «محبوب» مجموعة من السياسيين والإعلاميين... والنـاس... ولقبوه «صديق اللبنانيين»!

تخوف من امتداد الصراع في المنطقة بين تركيا والإمارات الى لبنان

صحيح أن بلديهما لم يقررا بعد الدخول في مواجهة كبيرة على الساحة اللبنانية، لكن الشامسي والبخاري يراهنان على تراكم عمل قد يمتد لأعوام أخرى، لتثبيت نفوذهما بما يكفل جيشا من الإعلاميين والسياسيين المستعدين يوم يحين موعد «النزال». ولا شك أن السفيرين، وتحديداً الشامسي، نجحا في تسخير عدد كبير من الإعلاميين المتأهبين دائماً للدفاع عن بلديهما والترويج لـ«خيرهما»، كما أحكما السيطرة على غالبية وسائل الإعلام التي تحولت منصات تسويقية لهما ولجولاتهما، فلا تتجرأ على إثارة ملف لبناني ليس على خاطرهما... كتوقيف لبنانيين في الإمارات واتهامهم بالعمل لصالح حزب الله ومحاكمتهم!

كثر يسألون اليوم عما وراء «نظنطة» الدبلوماسي الإماراتي. وذروة هذا التساؤل تأتي من منطقتي الشمال والبقاع حيث لا يفوت فيهما السفير مناسبة إلا ويحضرها، حتى في بيوت عادية. زفاف، مأتم، حالة مرضية... «أي شي». يكفي دليلاً، أن الشامسي قصد منطقة البقاع لزيارة المهندس محمد علي ميتا (كان مرشحاً عن زحلة في الإنتخابات النيابية الأخيرة) لأن ابنه خضع لعملية جراحية... وفي جردة لنشاطاته اليومية، يظهر حرصه على الظهور على تماس مع المواطنين، حتى ولو على افتتاح مشغل التدفئة والتبريد في مؤسسة خيرية!

الإجابة على سؤال «ماذا وراء حركة الشامسي» تبدأ من الحديث عن صراع إماراتي - تركي صامت في الأطراف اللبناني، يُمكن لمسه عبرَ تتبع المزاج الشعبي على وسائل التواصل الإجتماعي لكوادر وناشطين معروفين أصبح عندهم الرئيس رجب طيب أردوغان هو «القدوة»، ولا ينفكون يسوّقون للسياسة التركية في تركيا أو في المنطقة. وينقل أحد النشطاء في طرابلس أن الحراك التركي في الشمال لم يعُد خافياً منذ مدة. قبل أشهر زار وفد من رجال الأعمال الأتراك برفقة محافظ ولاية مرسين التركية مدينة طرابلس، وعقدوا سلسلة اجتماعات مع رجال أعمال لبنانيين وغرفة التجارة والصناعة في طرابلس، وتقدّموا بمشروع لربط مرفأ طرابلس بمرفأ مرسين، وزيادة نسبة التبادل التجاري، إلى جانب مشاريع أخرى مقترحة، من شأنها تثبيت الحضور التركي في شمال لبنان. فأنقرة تلاحظ «التراجع» السياسي الخليجي في لبنان، ولن تتوانى عن الدخول إليه. وتعمل تركيا على تعزيز أرضيتها من خلال زيادة منسوب المساعدات الإجتماعية، وإقامة مشاريع تعليمية وطبية.

الحراك التركي استفز السفيرين السعودي والإماراتي اللذين يواجهانه بالمزيد من الجولات والأنشطة. العمل الديبلوماسي السعودي والإماراتي في لبنان بات ينتحل صفة «المجتمع المدني»، فيقدّمانه كما لو انه يخلو من أي رؤية سياسية. هي وسيلتهما لتعزيز قاعدة نفوذ بلادهما في لبنان، وتجميع أكبر قدر ممكن من الأوراق في زمن «التوتر المنخفض» للصراع مع حزب الله، تمهيداً لاستغلالها في أي مشروع لاحق يهدُف إلى رفع منسوب التوتر. يستعيض السفيران عن حرمان بلادهما من أدوات «التوتر العالي» في لبنان، بجولات شعبية و«زيارات قروية» وتقديم بعض المساعدات البسيطة لجمعيات أو افراد، مع تسجيل ملاحظة أن هذه المساعدات تُقدم بناء على العلاقة المباشرة وليس عبر وسطاء من أي طرف سياسي. وربما هذا يفسر كلام وزير الخارجية السعودي عادل الجبير قبل أسابيع عندما طلب منه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو مساعدة لبنان، فأجابه الجبير أن «لا ثقة، لأن حزب الله مسيطر على لبنان».

مع ذلك لا تبدو هذه الحرب الصامتة «مرضية» لأي من المُراقبين لها، تخوفاً من «امتداد الصراع السياسي والإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بين تركيا والإمارات إلى لبنان». إذ إن «الأتراك يسعون الى الإستثمار في الدول التي تملك مواقع استراتيجية متميزة يُمكن أن تعود بالنفع على المستثمرين الأتراك، ومنطقة الشمال في لبنان واحدة منها». وقد «يؤدي هذا المشروع التركي الى خطوة إماراتية أكبر قد تؤدي الى انقسام البيئة هناك وربما الى أكثر من ذلك»!

تنكشف مصادر سياسية بارزة الرواية عن محاولة الإمارات إعادة ملء الفراغ الذي أحدثه «انكفاء» السعودية عن لبنان، بعد تلمس الحاجة إلى ضرورة التغلغل في بلاد المنطقة، أو حتى وجود تنافس مع الأتراك. إذ ثمة تطورات حصلت في السنوات الأخيرة، أهمها الحرب في اليمن، جعلت من لبنان مركزاً ثانوياً بالنسبة إلى الخليجيين بشكل عام. في الواقع ما يجري الآن، بحسب المصادر، ليس سوى «تعبئة الوقت الضائع»، عن طريق «فناجين القهوة والشاي والإفطارات التي لا تحقق نجاحاً على ما يبدو كما ظهر في طريق الجديدة وبر الياس». «لا شيء جدياً عند السفير الإماراتي» بحسب المصادر، وهو لا يتقدم على السفير السعودي بشيء. الرجلان «يحاولان تثبيت حضورهما الإجتماعي. يفعلان ذلك بالحدّ الأدنى من الميزانية لإقامة الدعوات، بهدف تعبئة حقيبتيهما =ببعض الصور». وإن كانت مهمة السفيرين المعروفين بعلاقاتهما الوطيدة مع فريق الرابع عشر من آذار خلال الإنتخابات النيابية الأخيرة، كسر الفريق «المعادي» في بعض المناطق، إلا أن الوضع الآن مختلف «فهما بعيدان عن دائرة القرار في بلديهما». وبالطبع «ليس من ضمن الحسابات السعودية - الإماراتية اليوم مجابهة محور إيران في لبنان»، علماً أن «لا أحد من الدولتين راضٍ على سياسة الرئيس سعد الحريري ولا سياسة الحكومة ولا العهد ككل». لكنهما إلى حين أن تقرر دولتاهما أن يكون لهما حضور سياسي عميق «يحاولان الإنغماس في الصالونات الإجتماعية أكثر من السياسية لتأكيد حضورهما». في الواقع «ما يجري الآن ليس سوى استكمال لعمل التسويق لما يُسمى عمل الخير السعودي والإماراتي، وفق الآليات المتعارف عليها من تسخير بعض وسائل الإعلام والإجتماع بإعلاميات وإعلاميين من نفس الخط بهدف الترويج». وتقول المصادر إن «ملف التسويق الذي تتولاه بعض الشاشات فيه الكثير من المبالغة، كما حصل يوم مبادرة الشامسي الى دفع غرامات عدد من السّجناء الذين أنهوا محكوميّتهم وليس باستطاعتهم دفعها، وهي خطوة كانت تقوم بها وزارة الداخلية عادة».

الشامسي والبخاري يراهنان على تراكم عمل قد يمتد لأعوام (هيثم الموسوي)

تقرير

مصير المية ومية لم يحسم بعد

أمال خليه

ألف أصحاب الأراضي التي يشغلها اللاجئون الفلسطينيون في المية ومية لجنة تنسيقية لمتابعة تحصيل حقوقهم، لا سيما بعد قرار الجيش إزالة المظاهر المسلحة من المخيم، مطلع الشهر الجاري. ومن المنتظر أن يعقد المتضررون يوم الخميس المقبل مؤتمراً صحافياً للإعلان عن برنامج تحرك اللجنة التي سمّيت «أصحاب العقارات المحتلة من الدولة اللبنانية ووكالة الأونروا واللاجئين الفلسطينيين». لكن إزالة المظاهر المسلحة لم تكن المحرّك الأول لهم، إذ ترافقت الاشتباكات الأخيرة بين فتح وأنصار الله، في تشرين الأول الفائت، مع دعوات من مسؤولين رسميين ونواب وأحزاب تطالب بنزع السلاح من المخيم وإعادة الأراضي التي يشغلها سكان المخيم إلى أصحابها من أبناء بلدة المية ومية. وبعد ثلاثة أشهر، تقدم ثلاثة نواب من التيار الوطني الحر بقانون معجل مكرر لإعفاء الملاكين المتضررين من الرسوم والغرامات وتسوية المخالفات. وإذا كانت القضية ليست بجديدة، إلا أن «خطوة الجيش جعلتنا نشعر بالأمل بإمكانية استعادة حقوقنا» يقول حنا واكيم. ويلفت إلى أن إزالة المظاهر المسلحة لا تكفي، فـ«المطلوب إما استعادة أملاكنا أو التعويض علينا عن العقود الطويلة التي مرت من دون أن تدفع وكالة الأونروا بدلات الإيجار منذ ما قبل الحرب الأهلية». ويضيف أنه «يجب تنفيذ الأحكام القضائية خلال السنوات الماضية بإخلاء الشاغلين في الهمشري خارج نطاق المخيم الأمني». ويشير واكيم إلى أن الدولة لديها الصلاحية لمقاضاة الأونروا لمطالبتها بدفع التعويضات.

تحرك أصحاب الأراضي والدعم السياسي الذي يحظون به، يثيران الخوف لدى بعض سكان المخيم على مصير وجودهم في المية ومية. يظن البعض أنه «مسلسل مدروس قد ينتهي بإزالة المخيم عن الخريطة». وفي حين نص الاتفاق بين الجيش والفصائل الفلسطينية على فك الحواجز والدشم وجمع السلاح في المستودعات، نقل مصدر فلسطيني أن الجيش «طلب من قادة كل من فتح وحماس وأنصار الله تسليمه مفاتيح المستودعات لضمان عدم الإخلال بالاتفاق». الطلب أثار حفيظة قادة الفصائل التي لم تحسم موقفها بعد. في المقابل، نصّ الاتفاق في مرحلته الثانية على أن تقوم المنظمات الثلاث بنقل بعض أسلحتها إلى مقارها في عين الحلوة. إلا أن حركة فتح هي «الطرف الوحيد الذي نفذ بند النقل» وفق المصدر.

تقرير

سلامة والمصارف:
التصحيح نقدي ومرهون بالموازنة

أعلن وزير المالية علي حسن خليل أن الحكومة تسعى الى خفض الف مليار ليرة من كلفة خدمة الدين العام، من خلال إصدار سندات خزينة بقيمة 11 الف مليار ليرة بفائدة 1٪ بالتنسيق مع مصرف لبنان والمصارف. المشكلة أن المصارف مصرّة على أنها ليست مطلعة على الاقتراح، وهي - الى جانب حاكم مصرف لبنان - تربط المشاركة بموازنة على «ذوقها» و«ذوق» سلامة. وبطوعية المشاركة، ماينير المخاوف من أن الحاكم ينوي نقل عبء التصحيح من ميزانيات المصارف إلى ميزانيته

محمد وهبة

لم يقدّم وزير المالية علي حسن خليل، أي توضيحات إضافية على تصريحه المتعلق بإصدار سندات خزينة بقيمة 11 الف مليار ليرة بفائدة 1% بالتنسيق مع مصرف لبنان والمصارف، علماً بأنه كشف في إحدى جلسات مجلس الوزراء المخصصة لمناقشة مشروع الموازنة عن تفاصيل مماثلة.

مصادر مطلعة أوضحت أن هناك تحضيرات لمثل هذه العملية منذ بضعة أشهر، وهو ما دفع رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، إلى سؤال سلامة في اللقاء الشهري الأخير (24 نيسان 2019)، عن دقة هذه التحضيرات لأن «الموضوع لم يناقش معنا من قبل أي جهة. أي إجراء قسري غير وارد لأنه يوقع البلد في Default (التخلف عن السداد)، والشيء الطبيعي أن تبنى الموازنة على خفض الإنفاق من جهة، وعلى وقف الهدر من جهة ثانية وليس على أي إجراءات ضريبية، فاللجوء إلى أي تدابير غير طبيعية سيكون غير مفيد ولا يعالج العجز بل يزيده كما تظهر كل التجارب».

يومها، أقرّ سلامة بأن هناك تصحيحاً نقدياً آتياً، إلا أنه قال إن «مصرف لبنان سيكون المحور الأساسي في التصحيح النقدي، وأن أحداً لن يُفرض قسراً أي تدابير أو عمليات على السوق، وأي مشاركة ستكون إرادية وقرارها عائد لكل مصرف بعد الموازنة، كي لا يتكرّر ما حدث في باريس 2... أي إجراءات من خارج آليات السوق غير مطروحة وغير واردة وأن قواعد التعامل الدولية ستكون محترمة، وإلا انعكست على مجمل محافظ السندات».

في ضوء هذا الكلام، ولا سيما عن اعتبار التصحيح أمراً نقدياً يتحكّم فيه سلامة وحده، يبقى السيناريو الذي يتحدّث عنه خليل ناقصاً: فهل هذه العملية بقيمة 11 ألف مليار ليرة كافية لوضع الدين العام على مسار انحداري، أم أن المطلوب أن تكون لها تتمة في السنوات التالية حتى يكون لها أثر فعّال على نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي؟ إذا لم تتبلغ المصارف بهذا الإجراء بعد، فلماذا يقوم خليل بإعلانه في ما بات شبه أكيد أن تعمد المصارف إلى التفاوض سعياً لخفض حصّتها من الاكتتاب بسندات خزينة مخفضة الفوائد؟ لماذا الحديث عن عملية بالليرة اللبنانية فقط، فيما المشكلة الأساسية في الدين العام تكمن في سندات الدولار؟

> **المصارف تريد من مصرف لبنان مواصلة تنفيذ الهندسات المالية**

مصادر مصرفية تشير إلى أن المصارف ستعلق مشاركتها على الاكتتاب بسندات خزينة مخفضة الفائدة على أمرين: نتائج الموازنة، والتعويض الذي ستحصل عليه من مصرف لبنان مقابل مشاركتها. التلميح إلى التعويض يفسّر بأن المصارف تريد من مصرف لبنان مواصلة تنفيذ الهندسات المالية وشمولها الاكتتابات بالفائدة المخفضة لتعويض الأرباح الفائتة. ولهذا الأمر تداعياته على الكتلة النقدية التي سيخلقها مصرف لبنان من أجل تعويض الكلفة التي ستدفعها المصارف، إذ إن الهندسات ستخلق كمية كبيرة من الليرات التي ستدفع مصرف لبنان إلى امتصاصها تجنباً لضخّها في السوق وخلق المزيد من الطلب على الدولار وتقليص أثرها التضخمي. وهذا بدوره يعزّز فاعلية دوامة خلق النقد وبفاقم الأزمة المالية، فضلاً عن كلفتها الكبيرة على مصرف لبنان، وإلا لماذا ترضى المصارف بدفع ربع أرباحها على مدى أكثر من سنة؟ المشكلة بالنسبة لمصرف لبنان، أن الهدف هو إعادة تعزيز الثقة التي يمكن أن تعيد التدفقات الرأسمالية من الخارج إلى مستوى مقبول، فيعود نموّ الودائع إلى مستوى يمكنه أن يؤمّن الحاجات التمويلية بالدولار التي يمتصها مصرف لبنان ليعيد تكوين احتياطاته المالية الأجنبية المستنزفة والتي تراجعت من 34 مليار دولار إلى 31 مليار دولار في نهاية شباط 2019. لذا فإن تقليص مستوى الأهداف سياتي على حساب ميزانية مصرف لبنان بما يمنع عدالة توزيع عبء التصحيح، وسيتم نقل الخاسئر من الخزينة إلى موازنة مصرف لبنان التي لا تنشر (خلافاً للقانون).

إصدار متعثّر

في اللقاء الشهري الأخير بين المصارف وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، قال الأخير إن المصرف سدّد نيابة عن الخزينة أصل وفوائد سندات اليوروبوندز التي استحقت في نيسان بقيمة 500 مليون دولار، وأنه عازم على تسديد السندات المستحقة في أيار بقيمة 600 مليون دولار. وبحسب مصرفيين مطلعين، فإن مصرف لبنان أقرض الخزينة هذه المبالغ على أن يستعيدها بعد إتمام إصدار اليوروبوندز الذي تحضّر له، والذي واجه مشكلة أساسية تتعلق بكيفية تمويل هذه السندات. إذ كان مطروحاً أن يقوم مصرف لبنان بتحرير شهادات إيداع بالدولار بقيمة 3 مليارات تحملها المصارف في محافظها، في مقابل أن تكتتب بهذه المبالغ بسندات اليوروبوندز، إلا أن المصارف راجعت مصرف لبنان الذي أبلغها أنه ليس في وارد القيام بهذا الأمر نظراً الى وجود حاجة كبيرة إلى الدولارات التي يملكها في بند الاحتياطات بالعملات الأجنبية. وتبيّن أن هذه الاحتياطات تراجعت في الفترة الماضية بوتيرة حادّة، وانخفضت من 34 مليار دولار في شباط 2018 إلى 31 مليار دولار في شباط 2019، أي إن تقلصها بنحو 3 مليارات دولار سيترك انطباعاً سلبياً على الثقة «المتدهورة» أصلاً، فيما هناك حاجة كبيرة لتحفيز التدفقات الرأسمالية من الخارج عبر تعزيز هذه الثقة. وتجدر الإشارة إلى أن الحاجة لإتمام هذا الإصدار تعدّ حيوية نظراً الى كون قيمة الاستحقاقات في هذه السنة تبلغ 5 مليارات دولار، منها أكثر من النصف أصل الدين والباقي فوائد مستحقة لحمَلة السندات.

الهندسات ستخلق كمية كبيرة من الليرات التي ستدفع مصرف لبنان إلى امتصاصها (هيثم الموسوي)

قضية اليوم

مشروع التسوية الضريبية:

«إساءة أمانة» مخالفة للدستور!

الحكومة مستمرة بسياسة الكيل بمكيالين. تسلب الموظفين حقوقهم وبعضاً من رواتبهم لتقليص عجز الموازنة، ثم تسعى، خلافاً للدستور، إلى إعفاء الشركات الكبرى من جزء من الضرائب المستحقة عليها. في المحاولة الأولى كان المجلس الدستوري في المرصاد، فابطل المادة المتعلقة بالتسوية من موازنة 2018. وفي المحاولة الثانية، وضع وزير المالية على طاولة مجلس الوزراء مشروع قانون بالمضمون نفسه، مؤكداً ان اولوية الحكومة تبقى حماية المصارف والشركات الكبرى

إيلي الفرزلي

في 14 أيار 2018، أصدر المجلس الدستوري قراره بشأن الطعن في قانون موازنة 2018، مبطلاً سبع مواد، من بينها المادة 26 التي تتعلق بتسوية أوضاع المكلّفين المتخلّفين عن تسديد ضريبة الدخل.

لم تمر التسوية في ذلك الحين، لكن بعد عام بالتمام والكمال، يسعى وزير المالية علي حسن خليل إلى تمريرها مجدداً، من خلال تقديمه مشروع قانون إلى مجلس الوزراء بالمضمون نفسه (مع شمول شركات الأوفشور والهولدينغ)، ويرمي إلى إعفاء المكلّفين المتخلّفين عن الدفع من جزء من الضرائب الواجبة عليهم. أما الهدف المعلن، فهو رفد الخزينة العامة بالأموال الناتجة عن تطبيق هذه التسوية، علماً بأن الحجة نفسها سبقت لتمرير مادة في الموازنة تنص على إعفاء 14 شركة كبرى من 85 في المئة من غرامات التحقق والتحصيل. في المشروع المقدم، لم يراع وزير المالية قرار المجلس الدستوري، إلا في الشق المتعلق بوجوب فصل المادة المتعلقة بالتسوية عن الموازنة، انطلاقاً من أن «لا علاقة لها بها، لا لجهة تقدير النفقات

> **«الدستوري»: التسويات الضريبية تخالف المساواة وتشجع على التهرّب الضريبي**
>
> **صالح: تجربتا 1993 و2003 تؤكدان أن التسويات الضريبية لا تسهم في زيادة الإيرادات**

والواردات ولا لجهة تنفيذ الموازنة ولا لجهة مبدأ سنوية الموازنة».

لكن هذه الملاحظة التي مرت عرضاً في قرار المجلس، ليست هي التي أدت إلى إبطال التسوية. السبب الرئيسي يتعلق بمخالفتها للدستور. فالنص المكرر في مشروع القانون الذي رفع إلى مجلس الوزراء «لا يتقيد بمبدأ المساواة في الحقوق الواجبات بين جميع المواطنين من دون تمييز أو تفضيل وفق ما جاء في الفقرة ج من مقدمة الدستور وفي المادة السابعة منه»، إذ إنه يعفي مكلفين تخلفوا عن تسديد الضرائب المفروضة عليهم بموجب القانون من جزء من هذه الضرائب، بينما سدّد مكلّفون آخرون الضرائب الواجبة عليهم بكاملها، التزاماً بتنفيذ القانون! وأبعد من ذلك، ذهب المجلس إلى اعتبار أن التسوية لم تُميّز بين اللبنانيين فحسب، بل كان التمييز لمصلحة المتخلفين عن القيام بواجباتهم.

يتغاضى وزير المالية عن كل هذه الملاحظات الدستورية في مشروعه، داعياً إلى إعفاء المتخلّفين عن الدفع من جزء من الضريبة، فيما موطنون في موقع قانوني مماثل لهم يلتزمون بتسديد ما عليهم ضمن المهل المحددة. كذلك يتغاضى وزير المالية، المنتمي إلى كتلة التنمية والتحرير، عن موقف سبق أن أعلنه رئيسها الرئيس نبيه بري، في جلسة إقرار الموازنة الأخيرة. حينها أعلن بري اعتراض الكتلة على التسوية «لأنها لا تساوي بين المواطنين».

وإضافة إلى ضرب هذه التسوية لمبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية، يذهب المجلس الدستوري إلى اعتبارها «تشجيعاً للمواطنين على التخلف عن تسديد الضرائب الواجبة عليهم، وحمل الذين دأبوا على الالتزام بتأدية واجبهم الضريبي على التهرب من التسديد أملاً بصدور قوانين إعفاء ضريبي لاحقاً». وهو ما يمكن أن يسهم في إحداث فوضى ضريبية تؤدي لاحقاً إلى خفض الإيرادات لا زيادتها.

هذه النقطة تضمنها قرار «الدستوري» أيضاً، وهي تنسف حجة تمرير التسوية، أي تحصيل الأموال للخزينة، فالمجلس اعتبر أن التسوية «تؤدي إلى التفريط بالمال العام، وبالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة، في وقت تزاد في الضرائب والرسوم على سائر المواطنين بحجة تغذية الموازنة وتخفيض العجز المتنامي فيها».

الأمر نفسه يتكرر اليوم. ففيما تُحشى الموازنة بمواد تزيد الضرائب والأعباء على المواطنين عموماً والموظفين خصوصاً، بحجة الوضع الصعب الذي يتطلب إجراءات استثنائية، يتم تضمين الموازنة مادة تعفي 14 من كبار المكلفين (مصارف وشركات عقارية وتجارية) من 85 في المئة من الغرامات المستحقة عليهم نتيجة تخلفهم عن دفع الضريبة، والتي تصل قيمة غراماتها إلى 100 مليون دولار، ثم يأتي مشروع قانون التسوية المقدم من خليل ليحمّل الخزينة خسائر إضافية، وأيضاً بحجة حث المتخلّفين على الدفع، انطلاقاً من أن أي مبلغ يمكن تحصيله من التسوية أفضل من عدم تحصيل شيء.

في هذا السياق، يسأل الخبير الضريبي أمين صالح: «هل أنتم واثقون من أن هذه التسوية تحصّل ضرائب أكثر؟». ليجيب بنفسه مستعيداً تجربة تسوية عام 2003. في ذلك العام، أقرت تسوية للمتخلّفين عن دفع الضرائب للغاية نفسها، أي تحسين الواردات، فكانت النتيجة أن تراجعت الإيرادات الضريبية بعدها، إذ إن واردات ذلك العام ارتفعت عن العام 2002 بمعدل 15,6 في المئة فقط، فيما كانت هذه العائدات قد ارتفعت بين عامي 2001 و2002 بنسبة 25 في المئة (من 5344 مليار ليرة إلى 6178 مليارات). والأمر نفسه حصل عندما أقرّت تسوية ضريبية في عام 1993، إذ إن الأعوام التي تلت لم تشهد أي زيادة في الواردات بشكل ثابت. وعليه، يبدي صالح اقتناعه بأن «التسوية لا تؤدي إلى زيادة عائدات الضريبة، بل تشجّع على الاستمرار في التهرب وتشجيع الملتزمين على عدم التصريح عن ضرائبهم، وبالتالي تؤدي إلى التفريط بالمال العام. وهذا أقل ما يقال به أنه إساءة أمانة تزيد عجز الموازنة ولا تخفّضه لأنها تسهم في حرمان الخزينة من إيرادات ضريبية يفترض أن تحصلها، إضافة إلى حرمانها من الغرامات المحددة في المواد من 105 إلى 150 من قانون الإجراءات الضريبية».

في المقابل، يسأل صالح، لماذا لا يكون البديل بإصدار وزير المالية بيانات اسمية بالمتخلفين عن دفع الضرائب؟ ويعتبر أن عدم القيام بذلك يشكّل تقصيراً في حماية المال العام، وحكماً لا تعوّضه الإعفاءات.

يأتي مشروع قانون التسوية المقدم من خليل ليحقق الخزينة خسائر إضافية (هيثم الموسوي)

تسوية خاصة للمصارف

تتناول التسوية الضريبية، بحسب مشروع القانون:

- أعمال السنوات 2014 لغاية 2017 ضمناً للمكلّفين المسجلين (كانت في المادة الملغاة من قبل المجلس الدستوري ما بين 2013 و2016).
- أعمال السنوات 2012 لغاية 2017 ضمناً للمكلّفين المكتومين (كانت من 2011 إلى 2016 في المادة الملغاة).
- المؤسسات التي تتمتع بإعفاءات دائمة من ضريبة الدخل على الأرباح، وذلك بالنسبة إلى المبالغ الخاضعة لضريبة الرواتب والأجور التي يتقاضاها مستخدموها وكذلك بالنسبة إلى المبالغ الخاضعة لأحكام المواد 41 و42 و43 من قانون ضريبة الدخل. ويتبين أن التسوية لا تطال هذه الفئات بشكل متساوٍ. فعلى سبيل المثال، ينص المشروع في الفقرة المتعلقة بالمكلفين الذين تم التدقيق في أعمالهم (المادة الرابعة) على أن تحدد قيمة التسوية بضرب رقم الأعمال المصرّح به قبل صدور القانون عن أعمال كل سنة تشملها التسوية بـ0,5 في المئة للمؤسسات الصناعية و1 في المئة للمؤسسات التجارية والخدماتية.

لكن الأمر يختلف بالنسبة إلى المصارف. هنا لا يؤخذ رقم الأعمال بعين الاعتبار، بل تحدد قيمة التسوية السنوية بحسب الناتج الصافي (أي بعد حسم الفوائد المدفوعة من مجموع الإيرادات المصرّح عنها). فيدفع المصرف من هذا الناتج نسبة 5 في المئة، بدلاً من أن يدفع أسوة بغيره نسبة من حجم أعماله.

كذلك، فإن شمول التسوية للضريبة على الأجور لا تبدو مبررة، فأصحاب هذه المؤسسات الخاضعة لهذه الضريبة سبق أن حصّلوها من موظفيهم وهم تخلفوا عن دفعها إلى الإدارة الضريبية، فلماذا يعفون من دفع ما سبق أن حصّلوه؟

مقالة

فصل التشريع بين معلمي الخاص والعام

تعطيل للرقابة وضرب الاستقرار الوظيفي واستهداف جودة التعليم

نعمه نعمه*

عاد الحديث، بقوة، عن فصل التشريع بين معلّمي القطاعين الرسمي والخاص، من باب اقتراح قانون حمله وزير الخارجية جبران باسيل إلى مجلس الوزراء. المشروع ليس جديداً. إذ سعت إدارات المدارس الخاصة الى إقراره بعيد صدور قانون سلسلة الرتب والرواتب، تحت ستار مصلحة الأهالي العاجزين عن دفع الأقساط. في الواقع، تعمل غالبية المدارس بالتوافق مع أركان السلطة التي تدّعي محاربة الفساد، للخروج من حيّز الاتهام بفسادها وجنيها أموالاً طائلة بشكل غير قانوني من خلال إلغاء أو تعطيل القانون 96/515 الناظم لموازنات المدارس الخاصة، والذي لم يُطبّق إلا شكلاً، وتحرير المدارس الخاصة من أيّ وصاية أو رقابة لوزارة التربية ولجان الأهل. بذلك، يكون فصل التشريع استمراراً للصراع التاريخي بين الدولة المدنية والسلطة الدينية على النفوذ في القطاع التعليمي. فكل طائفة أو إيديولوجيا تسعى للتحرر من فكرة وصاية الدولة والمفاهيم المدنية والمواطنية بتعزيز سلطتها واستقلالها عن مؤسسات الدولة، والسعي إلى الربح. وكل ما في الأمر أن السلطة الحالية رضخت للمؤسسات التربوية الخاصة التي تصل أرباحها غير المشروعة إلى مليارات من الدولارات سنوياً، وهي أرباح ممولة من خزينة الدولة ومن الأفراد والأهالي والصناديق المستقلة للموظفين والعسكر.

تحرير عقود معلمي المدارس الخاصة

اقتراح القانون، كما هو مطروح حالياً، ينص على تعديل أحكام المادة 20 من قانون 1956/6/15 لجهة خضوع رواتب المعلمين ابتداء من العام الدراسي 2019 - 2020 لعقود عمل جماعية يتم تنظيمها بالتوافق بين اتحاد المؤسسات التربوية في لبنان ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة، وبالتعاون مع وزارة التربية. وهذا يعني أنّ المعلمين سيخسرون الاستقرار الوظيفي، وسيتحولون إلى متعاقدين بالساعة، وستكون كل تقديمات صناديق التعويضات والتعاضد والحدّ الأدنى للراتب تحت رحمة الإدارة والعقد الجماعي المبرم، ويكون أي معلم ملزماً بالعقد حتى لو كان غير مناسب له.

وداعاً للرقابة!

قد يهلّل بعض أولياء الأمور للمشروع من دون دراسة تأثير ذلك على أقساط أولادهم المدارس وعلى نوعية التعليم. فتحرير العقود سيلغي حتماً مفاعيل القانون 515 الخاص بتنظيم الموازنة المدرسية، باعتبار أنّ 65% من الموازنة تقوم على رواتب الهيئة التعليمية والإدارية والتقديمات من ضمان وصندوق تعويضات وصرف وساعات إضافية وغيره، وسيحلّ العقد والأجر على الساعة مكان القانون. وبالتالي، فإنّ القانون 515 سيتعطل، وسيطلق العنان للمدارس الخاصة لتحديد الأقساط، ما قد يؤدي إلى ارتفاعها، وستنتفي الحاجة إلى تقديم الموازنة إلى وزارة التربية، وسيخسر الأهالي حقّ الرقابة على الموازنة المدرسية، كما ستخسر الوزارة هذا الحق. فالعقد الحرّ المبرم مع كل معلم على حدة، ولو تحت غطاء العقد الجماعي، هو عقد يكتسب صفة السريّة ولا يحق للأهالي أو الوزارة الاطلاع عليه، بخلاف السلسلة المحددة بسلم أجور بحسب الأقدمية والكفاءة، ففي العقد الحرّ يمكن أن يكون العقد بقيمة مليون ليرة، ولكنه مسجل في الموازنة بـ 3 ملايين ليرة من دون أن تكون هناك امكانية لمعرفة ذلك.

التأثير على الأقساط

يوحي الفصل التشريعي بأن الموازنة المدرسية ستنخفض كون الرواتب الشهرية ستتحوّل أجورًا على الساعة، وبالتالي لن يتقاضى المعلمون أجورهم عن أيام الأعطال والصيف ولن يكون لهم صندوق تعويضات أو ضمان أو نقل و لا منح تعليم... قد يكون بعض هذا الكلام صحيحاً في السنة الأولى بعد إقرار القانون، ولكن مع الوفر الذي سيحققه الأهالي في الأقساط هل يدركون أن الربح غير المشروع للمدارس سيتضاعف؟ فقد ينخفض بند الرواتب الى الثلث تقريبًا (من 5 مليارات ليرة إلى مليارين على سبيل المثال) لكنه سيبقى مسجلاً في الموازنة 4 مليارات، أي بربح غير مشروع يبلغ مليارَي ليرة في غياب أي سلطة رقابة على العقود والرواتب. ومع تعطل القانون 515، ستكون المصاريف الإدارية مفتوحة ولا سقف لها. وكما أسلفنا، قد تنطبق هذه المعادلة على السنة الأولى فحسب، لأن المدرسة في السنة التالية ستقيل تباعًا المعلمين ذوي الخبرة والأجور العالية وتستبدلهم بمعلمين آخرين ربما أقل خبرة وكفاءة بأجور أقلّ.

التأثير على المعلمين

لا شكّ أن فرص العمل في لبنان محدودة. ومع فصل التشريع سينتقل إلى البطالة ما لا يقل عن 30% من المعلمين المخضرمين ذوي الكفاءة ويتم استبدالهم بالشباب. إذ أن رهان هذه المؤسسات ذات النهج الربحي هو على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الضاغط والعرض والطلب. علماً أن عامل الإستقرار الوظيفي أساسي في خيار المهنة. فكلّ طالب جامعي، قبل إختياره لإختصاصه، يفكر بالإستقرار الوظيفي، وكونه لن يجده في وظيفة القطاع العام ولا الخاص سيفكر حتماً بالهجرة. فما هي خيارات المعلمين ذوي الكفاءة والخبرة؟ وكيف سيؤمن هؤلاء دخلاً لائقًا لعائلاتهم وهل سيعملون ساعات إضافية في التعليم وكيف سيؤمنون دخلاً لإعالة عائلاتهم خلال أشهر الصيف؟ بهذا، يمكن الاستنتاج أن خريجي إختصاص التربية والتعليم من الجامعات لن يكافأوا بوظيفة ذات راتب لائق، وستكون مجالاتهم أما التعاقد مع القطاع العام أو الخاص، وستنحسر رغبة الإنتساب الى هذه الإختصاصات، لأن راتب 20 مليون ليرة في السنة لا يكفي لحياة لائقة.

الالتفاف على المحاسبة

من الواضح أنّ الهدف غير المعلن لمشروع فصل التشريع هو الالتفاف على أي محاسبة قضائية أو مالية للمؤسسات التربوية الفاسدة التي تقاضت أموالاً غير مشروعة من الأهالي تفوق كل تصور منذ العام 2011 . 2012 تحت مسميات مختلفة مثل «سلفة على أي زيادة مرتقبة» والتجديد والتطوير وغيرها. هذا الاقتراح، باختصار، هو هروب إلى الأمام بقانون يعطّل القانون 515 وكل آليات الرقابة لتفادي أي محاسبة قضائية ومالية.

*باحث في التربية والفنون، عضو لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة

متابعة

إجراءات السلطة تستنفر تحركات نقابية... بالمفرق

فاتن الحاج

لا تزال الاحتجاجات التي تنفذها مكونات القطاع العام من أساتذة ومعلمين في التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية وموظفين إداريين في الملاك ومتقاعدين ومتعاقدين، وعسكريين متقاعدين، معزولة عن أي رؤية لتوحيد القوى النقابية وتوسيع مروحة المواجهة مع السلطة السياسية وتجاوز المطالب القطاعية إلى عناوين جامعة تشرك قوى اجتماعية جديدة. البارز في اليومين الأخيرين انضمام معلمي المدارس الخاصة إلى التحركات، ليس من باب التضامن مع القطاع العام وحسب، باعتبار أن نقابة المعلمين جزء من هيئة التنسيق النقابية، بل لأنّ مجلس الوزراء يناقش اقتراح قانون لفصل التشريع بين القطاعين التعليميين الرسمي والخاص والذي يضع المعلمين تحت رحمة الإدارات ومزاجية المديرين ويضرب استقرارهم الوظيفي.

هذا المشروع مطروح منذ إقرار قانون سلسلة الرتب والرواتب في 21 آب 2017، بضغط من اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة التابعة لجمعيات دينية للتهرب من تطبيق السلسلة على معلمي المدارس الخاصة. ومنذ ذلك الحين، نجحت مدارس كثيرة بغطاء من وزارة التربية في التفلت من تنفيذ القانون، علماً بأنّ وحدة التشريع عمرها أكثر من 60 عاماً حيث يستفيد معلمو القطاع الخاص من كل الزيادات وسلاسل الرواتب والامتيازات التي يستفيد منها معلمو القطاع الرسمي بموجب القوانين، ولا سيما المادة 20 من قانون تنظيم الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة الصادر بتاريخ 1956/6/15.

المحاولات المكشوفة لاتحاد المؤسسات لفك الارتباط بين القطاعين لاقت تجاوباً من المسؤولين السياسيين وجميع الكتل النيابية التي عمل بعضها في السر وبعضها الآخر في العلن لتزكية المشروع. وقد رعى البطريرك بشارة الراعي لقاءات عدة عقدت في الصرح البطريركي في بكركي لمناقشة تداعيات تطبيق قانون السلسلة على القطاع الخاص، بمشاركة معظم الكتل السياسية، وبمباركة وزارة التربية.

نقابة المعلمين أعلنت الإضراب اليوم في المدارس الخاصة، لما لمشروع فصل التشريع من تبعات على المعلم الذي سيصبح أسير رغبات صاحب المدرسة في ظل عدم تحويل نقابة المعلمين إلى نقابة مهنة حرة.

من جهته، رأى النقيب السابق للمعلّمين في المدارس الخاصة نعمة محفوض أن الهدف من اقتراح القانون هو «إرضاء بعض أصحاب المدارس الخاصة، وخاصة بعض رجال الكهنوت»، مشيراً إلى أن أساتذة التعليم الخاص «ليسوا للمتاجرة بالسياسة، وهم منتجون ويكدحون من الفجر للنجر».

يجدر التذكير بأنّ عددا كبيرا من المعلمين لا يتقاضون رواتبهم استناداً إلى وحدة التشريع بين القطاعين التعليميين الرسمي والخاص المنصوص عليها في قانون تنظيم الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة الصادر بتاريخ 1956/6/15.

> **لم تعلن هيئة التنسيق الاضراب المفتوح كما أوصت قواعدها**

الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة، بل إنّ راتب المعلم في بعض المدارس لا يتجاوز أحياناً نصف الراتب المستحق له بموجب القانون، كذلك لا يدخل التدرّج الطبيعي والدرجات الاستثنائية في قاموس بعض المدارس الخاصة، وأيضاً لا وجود لساعات التناقص أو الإجازة السنوية أو المرضية أو إجازة الأمومة ولا أثر لمنح الزواج أو الولادة.

على خط موازٍ، ورغم أنّ هيئة التنسيق النقابية رفعت سقف الخطاب بالتلويح بمقاطعة الامتحانات الرسمية والتحذير من «الثورة»، إلاّ أنها لم تعلن الإضراب المفتوح كما أوصت قواعدها بالإجماع في جمعياتها العمومية، بل اكتفت بإضراب ليوم واحد (اليوم)، وباعتصام تنفذه عند الثالثة من بعد الظهر في ساحة رياض الصلح. وحدها رابطة موظفي الإدارة العامة غرّدت خارج السرب، معلنة مضيها في الإضراب العام والشامل في كل الإدارات العامة، والمفتوح حتى إشعار آخر، مع مشاركتها في اعتصام هيئة التنسيق.

من جهتها، صوتت الجمعيات العمومية للأساتذة في الجامعة اللبنانية على الاستمرار بالإضراب المفتوح حتى إصدار الموازنة، حيث يبنى على الشيء مقتضاه، مع تفعيل التواصل مع الطلاب وعقد جمعيات عمومية معهم اليوم وغداً وبعد غد، لوضعهم بصورة التحرك وشرح عمقه الذي يعنيهم مباشرة، على أساس أن الأزمة هي أزمة وطن وأزمة جامعة يجب الحفاظ عليها.

وأمام خيمة الشهداء في ساحة رياض الصلح، تنفذ، اليوم، هيئة التنسيق للعسكريين المتقاعدين اعتصاماً مركزياً، تزامناً مع جلسة مجلس الوزراء.

كأس لبنان

سجد البلغاري هارتت توليف هدفين للعهد (عدنان الحاج علي)

تأهّل سهل للعهد وصعب للأنصار
نهائي مميّز في ختام الموسم الكروي

سيكون جمهور كرة القدم اللبنانية على موعد مع مباراة قوية في نهائي كأس لبنان. يعد تأهل ناديي الأنصار والعهد إلى المباراة الأخيرة للموسم الكروي (2018-2019). نهائي يعتبر من كلاسيكيات الكرة في السنوات الأخيرة. وخاصة أن الناديين يضمان في صفوفهما أبرز نجوم كرة القدم اللبنانية

حضر جمهور الأنصار بأعداد كبيرة في جونية (عدنان الحاج علي)

عبد القادر سعد

اختلف التأهل الى المباراة النهائية بين ملعبي جونية وبحمدون، فالأنصار احتاج الى 120 دقيقة كي يحجز مقعده في النهائي بعد فوزه على الإخاء الأهلي عاليه (2-1) على ملعب جونية. تعادل بهدف لمثله مع نهاية الوقت الأصلي، أخذ الأمور باتجاه شوطين إضافيين لمعرفة الفائز في اللقاء الذي تميّز بالقوة والندية في مختلف فتراته.

في نصف النهائي الثاني، كان تأهل نادي العهد على ملعب بحمدون سهلاً مع فوز الأصفر على الراسينغ (4-1) في مباراة من طرف واحد وأداء متوسط، وخصوصاً من جهة الفائز.

الانصار والإخاء

لقاء جونية الليلي كان ممتعاً بجميع تفاصيله، استحق فيه الأنصار الفوز، واستحق الإخاء كل التهنئة بعد العرض الكبير والقتالي من لاعبي الفريق الجبلي، وخصوصاً في الشوط الأول. فالإخاء الأهلي عاليه كان نداً قوياً للأنصاريين ونجح في استيعاب صدمة الهدف السريع للنادي «الأخضر» عبر السنغالي الحاج مالك في الدقيقة الثانية من عمر اللقاء، فجاء هدف التعادل عبر كريم درويش في الدقيقة (45).

فاجأ الإخائيون خصومهم، ونجحوا في مجاراة نجوم الفريق الخصم، وخصوصاً في الشوط الأول بعدما تراجع أداء الأنصاريين عقب هدف السبق. الهدف المبكر أوحى لأبناء المدرب الأردني عبد الله أبو زمع بأن المباراة ستكون سهلة وبنتيجة كبيرة. لكن رجال المدرب العراقي عبد الوهاب أبو الهيل كان لهم رأي آخر، فظهروا بصورة مغايرة عن تلك التي أنهوا فيها الدوري في الأسابيع الأخيرة من مرحلة الإياب. الإخاء بدا كأنه فريق مختلف كلياً عن ذلك الذي خسر أمام الشباب الغازية والتضامن صور في الدوري. قدّم لاعبو الفريق الجبلي شخصية قوية، ولعبوا بقتالية عالية، وخاصة القائد محمد أبو عتيق الذي كان أحد نجوم المباراة، بغض النظر عن مسؤوليته في هدف الفوز الأنصاري، الى جانب نادر مروش والبرازيلي إيغور ومن أمامه المهاجم كريم درويش. لكن نجومية اللقاء المطلقة كانت لحارس الإخاء رضوان كساب الذي يعود له الفضل الرئيسي في جرّ المباراة نحو التمديد بفعل تألقه الكبير وتصديه للعديد من الكرات الأنصارية الخطرة. ولعل غياب البدلاء المناسبين عن فريق الإخاء أثّر على قدرتهم على المحافظة على نتيجة التعادل، حيث إن التبديل الأول للإخاء كان في الدقيقة (105) من عمر المباراة، بعد دخول ساري شهيّب، فالنادي الجبلي لعب مباراة كاملة وشوطاً إضافياً بـ 11 لاعباً، ربما لو كان المدرب أبو الهيل يملك دكة بدلاء مكتملة لكانت النتيجة مختلفة.

على الجانب الأنصاري، عانى الأخضر طويلاً قبل التأهل، وكان قريباً من الخروج من الكأس لو وصلت الأمور الى مرحلة ركلات الترجيح (وهو ما عمل من أجله فريق الإخاء)، لكن الأخضر خطف الفوز في الدقائق الأخيرة من الشوط الإضافي الثاني، مستعيناً بقائد الإخاء محمد أبو عتيق الذي سجّل خطأً في مرماه، بعد كرة لمسها القائد الأنصاري معتز الجنيدي برأسه لتتحول وتصطدم بأبو عتيق وتدخل المرمى.

صحيحٌ أن الأنصار كان أفضل فنياً، لكن لقاء السبت الذي استمر حتى ساعات فجر الأحد الأولى، كشف العديد من نقاط الضعف وتحديداً في خط الدفاع. ولعل الطريقة التي سجّل فيها الإخاء هدفه تعطي فكرة عن هشاشة الوضع الدفاعي الأنصاري. فالبرازيلي إيغور تقدم ما يقارب الأربعين متراً وحيداً دون مضايقة من المدافعين، قبل أن يمرر الكرة الى درويش الذي سجّل هدف التعادل الجميل.

أضف الى ذلك تألق الحارس الأنصاري حسن مغنية في كرتين خطرتين في الشوط الأول نتيجة أخطاء دفاعية كان من الممكن أن تقضي على حظوظ الأنصار بالتأهل إلى النهائي، ومحاولة إنقاذ موسمه. لكن هذا لا يقلل من أهمية الحضور الأنصاري، وخصوصاً على الصعيد الهجومي مع تألق الثلاثي المميّز، عباس عطوي «أونيكا» والتونسي حسام اللواتي والسنغالي الحاج مالك تال. تألق أثمر العديد من الكرات، لكن دون فاعلية، حتى جاء الفرج في الوقت القاتل بهدف من نيران صديقة، فجّر فرحة الجمهور الأنصاري الكبير الذي حضر الى جونية، واحتفل مع فريقه حتى ساعات الصباح الأولى، حيث إن المباراة انتهت عند الساعة الواحدة بعد منتصف الليل تقريباً.

جمالية اللقاء الفنية والجماهيرية عكرها إشكال بعد النهاية بوقت قليل. فتعرّض الزميل اسماعيل الموسوي للدفع من قبل مسؤولين في رابطة جمهور نادي الأنصار نتيجة خلاف على الدخول الى أرض الملعب بعد صافرة النهاية. ولم تقتصر الأمور على التدافع، بل تعرضت كاميرا تلفزيون المنار لركلة، حيث تحطّم «الميكرو» الخاص بها، فتعذر إجراء لقاءات مع اللاعبين والمدربين.

وأشار رئيس رابطة جمهور نادي الأنصار وليد العشي، الذي كان مع نجله سعيد من الذين شاركوا في الإشكال، الى أنه لم يكن هناك نيّة لحصول إشكال مع الإعلاميين، وتحديداً تلفزيون المنار، وقد جرى الاعتذار من مراسل القناة اسماعيل الموسوي بعد حصول الإشكال ومصالحته، كما أفاد العشي في اتصال مع «الأخبار».

هي ليست المرّة الأولى التي تحصل فيها إشكالات على خلفية حاجة

> كان الأنصار قريباً من الخروج من الكأس لو وصلت الأمور إلى مرحلة ركلات الترجيح

دخول الإعلاميين الى أرض الملعب للقيام بعملهم بعد انتهاء المباريات. وهنا تبرز مسؤولية الاتحاد اللبناني لكرة القدم، المطالب بوضع آلية محددة تسمح للإعلاميين بالقيام بعملهم دون مخالفة القوانين، والمحافظة على النظام في الوقت عينه.

العهد والراسينغ

المباراة الثانية في نصف النهائي بين العهد والراسينغ جاءت مختلفة من ناحية المنافسة والندية، فالعهد بطل لبنان حقق فوزاً كبيراً بنتيجة (4-1) وبأقل مجهود يذكر، وخصوصاً في الشوط الأول الذي كان مملاً ولم يشهد سوى هدف السبق للاعب البلغاري مارتن توشيف في الدقيقة (32) من عمر اللقاء. في الشوط الثاني، اختلفت الأمور مع توالي الأهداف العهداوية عبر الشاب محمد قدوح في الدقيقة (46) وتوشيف مجدداً في الدقيقة (70)، من ركلة جزاء احتسبها الحكم جميل رمضان بعد عرقلة الحارس هادي خليل لأحمد زريق، الأخير نجح في تسجيل الهدف الرابع في الدقيقة (84) بعد خمس دقائق على تسجيل كريم مكاوي هدف الراسينغ الوحيد خلال المباراة في الدقيقة (79).

ولا شك أن الفارق الفني بين الفريقين وحتى التحضير والجاهزية النفسية فرضت نفسها على مباراة نصف نهائي الكأس، فاستحق العهد الفوز وحاول الراسينغ أن يكون حاضراً، لكن من دون نتيجة.

انتهى نصف النهائي بخلاصة أن اللقاء النهائي يوم السبت المقبل سيكون نارياً بين أفضل فريقين هذا الموسم، حيث يتوقع أن يكون ختام الموسم الكروي مسكاً. لقاء يحمل الكثير من المنافسة والتكافؤ والندية.

وجوه

حسن معتوق... نجمٌ فوق العادة

لا يختلف اثنان على نجومية اللاعب اللبناني الخلوق والموهوب حسن معتوق. لاعب النجمة الحالي والمحترف السابق في الإمارات كسب حب الجماهير اللبنانية بفضل «أناقته» داخل الملعب وخارجه. حب الجمهور له يظهر بشكل واضح خلال المباريات. ومن خلال «حج» الجماهير الى منزله او الاماكن التي يرتادها لرؤيته والحديث معه. واليوم يطارده الجمهور متمنياً عليه البقاء داخل اسوار المنارة، ليدافع عن الوان النجمة

علي زين الدين

عام 2007، دخلت كرة القدم الإماراتية عصر الاحتراف. كان نادي الفجيرة يَلعب في دوري الهواة وينافس في كل موسمٍ للصعود لأول مرةٍ إلى دوري المحترفين. ما لم يكن يعلمه القائمون على النادي وجمهوره حينها، أن اللاعب الذي سيصعد بالفريق إلى جوار كبار الأندية الإماراتية، وُلد عام 1987 في جنوب لبنان، وسيقطع أكثر من 2700 كيلومتر، ليسجّل 23 هدفاً في موسمٍ واحدٍ، ويصبح لاحقاً الهداف التاريخي للنادي بـ 56 هدفاً. بعدها بات هدّاف منتخب لبنان الأول وقائده. هو ابنُ البيت النجماوي الذي لم يولد فيه، وقبلها، واحدٌ ممن ساهموا بانطلاقة فريق العهد على صعيد الألقاب. مسيرة وأرقام للاعب الموهوب حسن معتوق، تؤكد صحة المقولة التي قيلت فيه بأنه نجمٌ فوق العادة.

> ناك معتوق إنذاراً واحداً فقط خلال 40 مباراة لعبها خلال بطولة الدوري

الخيارات مفتوحةٌ أمام معتوق (عدنان الحاج علي)

الخصومة في الرياضة أمرٌ مشروع، وأن يكون للمشجع جمهورٌ خصمٌ أو نادٍ منافس ولاعبٌ «مغضوبٌ عليه» شيءٌ طبيعي، وفي كرة القدم اللبنانية، هذا أمرٌ أكثر من طبيعي، بل ربما واجبٌ أيضاً، لكن ليس في حالة حسن معتوق. إنذارٌ واحدٌ من 40 مباراةً لعبها بقميص النجمة خلال بطولة الدوري رُفع في وجه حامل الرقم (10). خمسةٌ أخرى في 168 مباراةً مع الأندية الإماراتية، جاءت معظمها لاحتفاله بأهدافٍ حاسمةٍ سجّلها هناك. حتّى الحكّام يُحبّون معتوق، الذي لم يخلق العداء مع أحدٍ خلال مسيرته في اللعبة. تواضعه قرّبه من الجمهور، على الرغم من أنه بدأ مسيرته في نادٍ غير جماهيري (سابقاً)، ولم يعد إلى لبنان إلّا من بوابة النادي الأكثر شعبية، ليُمسك المجد من طرفيه، محقّقاً الألقاب التي فاز بها سابقاً، وليكسب حب جمهور أكبر من الذي تابعه خلال مسيرته مع المنتخب اللبناني. نجوميةٌ لم تُغيّر من طبع معتوق الخجول أمام المشجعين والصحافة، ولم تُؤثّر أيضاً على مستواه داخل الملاعب.

منذ عام 2005 لعب معتوق لخمسة أندية، اثنان منها في لبنان. البداية كانت في العهد اللبناني حيث جمع الألقاب الفردية والجماعية لنادٍ دخل على خط المنافسة مع الفرق الكبيرة. تُوّج هدافاً للدوري وأفضل لاعبٍ في البطولة قبل انتقاله إلى الإمارات ليلعب مع «عجمان» في دوري الخليج العربي الإماراتي. هناك لعب 21 مباراةً سجل خلالها ستة أهداف، لينتقل بعدها إلى نادي «الشعب»، مُسجلاً أربعة أهدافٍ في 25 مباراة. حقق معتوق النجومية الكبيرة بعد انتقاله الى نادي «الفجيرة» الذي لعب له لأربعة مواسم، أصبح خلالها الهداف التاريخي للنادي، وقاده إلى دوري المحترفين لأول مرةٍ في تاريخه، بعدما كان قد لعب في الدرجة الأولى قبل الاحتراف. لم يتغيّر الكثير بين تجربتي معتوق في لبنان والإمارات، هُناك أيضاً رُشّح لجائزة أفضل لاعبٍ أجنبي من قِبل لجنة دوري المحترفين عام 2015، ليكون اللاعب العربي الوحيد المرشّح للجائزة. الإعلام الرياضي الإماراتي وضعه من بين أبرز العرب الذين لعبوا في دوري المحترفين، إلى جانب المصري محمد أبو تريكة ومواطنه محمود عبد الرازق «شيكابالا»، والسعودي ياسر القحطاني والمغربي عبد العزيز برادة وغيرهم.

مع عودته إلى لبنان، لم يتغيّر عليه الكثير. عاد ليفوز بجائزة أفضل لاعبٍ في موسمه الأول مع النجمة، إلى جانب نيله جائزة أفضل صانع أهداف والهداف اللبناني. مع «النبيذي» حقق كأس النخبة مرتين، ليضم اللقبين إلى خزنة شخصيةٍ تجمع ثلاث كؤوس دوري، مثلها في كأس لبنان، كأسي نخبة ومثلها كأس سوبر. نجوميةٌ معتوق مع الفرق هي عينها مع المنتخب. هو أحد الذين ساهموا في تأهل لبنان التاريخي إلى التصفيات النهائية للمونديال البرازيلي 2014، قبل أن يحمل شارة القيادة ويُرافق منتخب بلاده إلى كأس آسيا 2019، هناك حيث سجّل هدفه العشريني مع المنتخب، ليصبح الهداف التاريخي للمنتخب إلى جانب رضا عنتر.

مسيرة اللاعب الثلاثيني في الملاعب لا تزال مستمرة. عقده مع النجمة انتهى، والخيارات مفتوحةٌ أمامه، إما للتجديد، أو لخوض تجربةٍ مختلفة. ما هو أكيد، أن معتوق سيكون قائد المنتخب في التصفيات المزدوجة المؤهلة إلى كأس العالم 2022 وكأس آسيا 2023، ومسيرته الكروية لا ينقصها سوى تتويجٍ دولي.

مدربون

ماسيميليانو أليغري الضحيّة الأولى

النجاحات المحلية غير كافية!

حسن رمضان

مع اقتراب موسم (2018-2019) من نهايته، يضع كل ناد النقاط على الحروف، ويقوم بالـ«جردة السنوية» لموسمه الذي انتهى. تُلخّص من خلال هذه الجردة نتائج الفرق الأوروبية التي حققت الإنجازات خلال الموسم (ألقاب محلية وقارية وجوائز فردية للاعبين الذين ينشطون في هذه الفرق). لكن، وتحديداً في السنوات العشر الأخيرة، اختلفت معايير النجاح، إذ باتت معايير غير ثابتة، تختلف من دوري لآخر ومن فريق أوروبي، عن فريق من دوري مختلف تماماً. ومع الحديث عن نجاحات الأندية الأوروبية، لا يمكن تجاوز السبب الرئيسي وراء نجاح موسم فريق معيّن من عدمه، ألا وهو المدير الفني، أو كما يعرف بالمدرب.

اليوم، ومع اقتراب موعد نهاية الموسم الحالي، والذي تنتهي معه جميع البطولات، محلية كانت أو قارية، يواجه بعض مدربي الفرق الكبرى في أوروبا خطر الإقالة. أسوأ ما يمكن أن يتعرّض له مدرب ما في مسيرته التدريبية، هو الإقالة، والتي تعني أن إدارة النادي فقدت ثقتها بهذا المدير الفني، الذي وبرأيها ربما، لم يعط كل ما لديه من قدرات لتحقيق أهدافها المتوقعة قبل بداية الموسم، أو هو لا يملك القدرة على تحقيق البطولات والكؤوس.

من بين هؤلاء المدربين الذين يواجهون اليوم شبح الإقالة، مدربو كل من برشلونة الإسباني إرنستو فالفيردي، والألماني توماس توخيل، مدرب باريس سان جيرمان الفرنسي، والكرواتي نيكو كوفاتش المدير الفني الخاص بالنادي الألماني ـ البافاري بايرن ميونيخ، وغيرهم الكثير. كما أن إدارة يوفنتوس الإيطالي تخلت فعلاً عن المدير الفني للنادي ماسيميليانو أليغري، جميع المدربين الذين تم ذكرهم، حسموا أمر تتويج فرقهم بلقب الدوري المحلي. ومنهم من حسم اللقب قبل أسابيع على نهاية البطولة المحلية، والحديث هنا عن كل من فالفيردي وأليغري وتوخيل.

يبقى كوفاتش المدرب الوحيد الذي يختلف عن زملائه، نظراً الى عدم حسمه للدوري الألماني «البوندسليغا» إلا في الجولة الأخيرة والتي تمكّن من خلالها كوفاتش وأبناؤه من تحقيق الفوز على نادي اينتراخت فرانكفورت. وبالتالي، تم تتويج النادي البافاري بلقب الدوري لأول مرّة منذ سنوات بهذه الطريقة، بوجود منافس حقيقي هذه المرة، ظل صامداً حتى الجولة الأخيرة هو بروسيا دورتموند.

هؤلاء المدربون، الذين حققوا جل الألقاب المحلية، والذين قدّموا موسماً محلياً استثنائياً مرّة جديدة، استكمالاً لمواسم ناجحة سابقة محلياً أيضاً، لم تُستثن أسماؤهم من قائمة المدربين الذين من المتوقع أن يغادروا أنديتهم مع نهاية الموسم. لعلّ المدرب الوحيد الذي لم يعش نجاحات أوروبية، ولكنه يضمن دائماً بقاءه في الفريق، هو مدرب مانشستر سيتي الإسباني بيب غواردیولا. للأمر أسباب عدّة، وأولها ان الجميع يعلم من هو بيب، وكثيرون يجمعون على أنه المدرب الأفضل في العالم، وأن تفوز بلقب الدوري الإنكليزي الممتاز في مناسبتين متتاليتين، فهذا هو النجاح بعينه، بغض النظر عن الفشل الأوروبي المتكرر من قبل غواردیولا مع مانشستر سيتي وقبلها مع بايرن ميونيخ. عاش السيتي هذا الموسم منافسة شديدة مع ليفربول

> **مدرّبون أوروبيون مهدّدون بالإقالة بسبب عدم تحقيق لقب دوري الأبطال**

على لقب الدوري. رغم أن «الريدز» قدموا أفضل موسم لهم في تاريخ «البريميرليغ» من حيث الأرقام، إلا أنهم لم يستطيعوا تحقيق اللقب، كل هذا بسبب عبقريّة وقوة المدرب بيب غواردیولا وجودة اللاعبين الذين يملكهم في فريقه.

مع مرور الوقت، بدأت الأمور تتضح أكثر فأكثر، والتي أظهرت للمتابعين أن معايير بقاء المدرب في منصبه باتت معايير نسبية وغير ثابتة، وهي تختلف بين ناد وآخر في أوروبا، كما أنها تخضع لمزاج جمهور فريق معيّن. هذا الأخير بات يضغط على الإدارات لتغيير المدرب واللاعبين في حال لم يحقق ناديهم النتائج المطلوبة.

أكبر دليل على ذلك، هو توصّل مدرب يوفنتوس الإيطالي ماسيميليانو أليغري إلى اتفاق مع إدارة الفريق، يقضي بأن يرحل عن النادي مع نهاية الموسم الحالي. أليغري، هو المدرب الوحيد منذ سنوات مضت، الذي تمكّن من إيصال نادي «السيدة العجوز» إلى نهائيين في دوري أبطال أوروبا. وهذا يعد إنجازاً بحد ذاته. إلا أن التاريخ أعاد نفسه في هاتين المرتين، خسر نادي «السيدة العجوز» نهائيين لدوري الأبطال على يد ناديين إسبانيين، هما برشلونة عام (2015) وريال مدريد في (2017). حقق أليغري 5 ألقاب للدوري الإيطالي خلال مسيرته مع يوفنتوس، إلا أنه على ما يبدو أن إدارة الـ«بيانكونيري» تريد شيئاً آخراً، شيئاً جديداً اشتاقت إليه جماهير ملعب الأليانز، هي تريد كأس «ذات الأذنين» (دوري أبطال أوروبا).

في الواقع، من حق جماهير الفريق الذي يسيطر على البطولات المحلية في كل موسم، أن تطمح وتتمنى رؤية الفريق يتوّج بلقب الأبطال أيضاً، والذي يحمل صفة «أمجد الكؤوس الأوروبية»، لكن هل يمكن اعتبار الفشل بتحقيق هذا اللقب، هو فشل للموسم ككل؟ أرنستو فالفيردي مدرب برشلونة، سيكون أمام هذا التحدي في نهائي كأس ملك إسبانيا، ليحقق الثنائية المحلية للموسم الثاني على التوالي. لو كان ما يقوم به فالفيردي الآن، يطبّق منذ أكثر من عشر سنوات في عالم الكرة، لكان الإعلام الإسباني «يطبّل» لفافيردي، على أنه من بين كبار المدربين الذين مرّوا على النادي الكاتالوني. إلا أن أحكام الأمس للأمس، واليوم المعايير اختلفت. ها هو فالفيردي يواجه من جديد خطر الإقالة، فعلى الرغم من أخذه الثقة من رئيس النادي، يبقى الإعلام الإسباني والعالمي يوجّه سهامه باتجاه مدرب برشلونة، أو اذا صح التعبير، تجاه مسيرة المدرب الباسكي في دوري الأبطال. البطولة الأخيرة، باتت الشغل الشاغل لأبرز الفرق.

كريستيانو رونالدو، تعاقدت معه إدارة النادي الإيطالي يوفنتوس بهدف تحقيق دوري الأبطال، إلا أن الفريق لم يقدر على ذلك، فتمّت إقالة أليغري. الأمر عينه بالنسبة الى باريس سان جيرمان ومدربه توخيل، وباقي المدربين الذين مرّوا على كرسي احتياط ملعب «حديقة الأمراء»، مبالغ ضخمة وعقود توقّع وأموال كثيرة تدفع مع بداية كل موسم، من قبل الأندية، التي تربط نجاح بدوري الأبطال، وهذا ما وصلت إليه لعبة كرة القدم ومعاييرها في المواسم الماضية. أقبل أليغري وكثر تنتظرهم الإقالة أيضاً.

يواجه كوفاتش خطر الإقالة (توبياس هاسيه ـ أ ف ب)

أعلن قائد مانشستر سيتي، البلجيكي فنسان كومباني أنه سيترك بطل الدوري الإنكليزي لكرة القدم في الموسمين الأخيرين، بعد أن أمضى معه 11 موسماً حافلاً بالألقاب منها ثلاثية محلية تاريخية هذا الموسم. وقال كومباني الذي ينتهي عقده في 30 حزيران/يونيو: «مهما يكن الأمر صعباً، حان وقت الرحيل بالنسبة إليّ. إنه موسم ولا أروع كي أفضل الابتعاد». وانضم الدولي البلجيكي البالغ 33 عاما إلى مانشستر سيتي في 2008 قادما من هامبورغ الألماني، وخاض معه 360 مباراة سجل خلالها 20 هدفا، وأحرز بطولة الدوري أربع مرات، والكأس مرتين وكأس الرابطة أربع مرات، ومرتين درع المجتمع التي تجمع بطل الدوري مع بطل الكأس في مستهل كل موسم. (بن ستانسال ـ أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3162

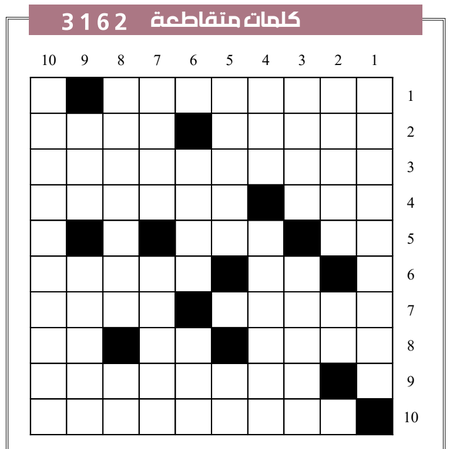

أفقيا

1- لجنة تقصّي حقائق تشكلت بعد حرب تموز ضد لبنان من قبل العدو الإسرائيلي – 2- نسبة الى مواطن من بلد أوروبي – مدينة مجرية – 3- من أشهر فراعنة مصر – 4- إخبار بوفاة شخص – من كبار رجال الدولة والقوّاد في روما القديمة – 5- عائش – مال عنه – 6- عائلة كاتب أيرلندي ساخر – ماركة سيارات – 7- عائلة شاعر مجري راحل له ملحمة ثلاثية مشهورة – بحيرة مالحة تتقاسمها أوزبكستان وكازاخستان عرفها جغرافيو العرب ببحر خوارزم – 8- إله الحرب عند الرومان – آشار – للندبة – 9- مدرّج روماني عظيم في روما – 10- رئيس جمهورية أميركي راحل

عمودياً

1- لقبها سيدة الشاشة العربية – 2- نسبة الى راهب تابع لرهبانية تعنى بالوعظ والتعليم وأعمال الرسالة – جرذ بالأجنبية – 3- ملاح بحري – عائلة طبيب فرنسي راحل إشتهر بأبحاثه على الأمراض العصبية – 4- ألم – عائلة رئيس جمهورية أميركي بعد مقتل الرئيس كينيدي – 5- دولة أفريقية – خاصتك وملكك – 6- محراب الكنيسة – صوت الإنفجار – 7- غاية الأوقات – النسك مبعثرة – 8- ممثلة سينمائية أميركية مشهورة – متشابهان – 9- أحرف متشابهة – والد سليمان الحكيم – 10- رائد وضابط فرنسي راحل أقرّ النظام في تشاد ودُعيت إحدى المدن باسمه

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- سلطان البرّ – 2- ماركوني – خس – 3- يوان – خلع – 4- بابل – بلح – 5- قللنا – خيال – 6- تتاريا – 7- يم – تايم – تل – 8- رشح – الكفّ – 9- راشيا – نما – 10- قطر – الغانّج

عمودياً

1- سمير قصير – 2- لاو – مشرط – 3- طرابلس – حار – 4- أكنان – 5- نو – باتافيا – 6- أنخل – تيكال – 7- ليل – خامل – 8- عبير – أنا – 9- رخ – لايت – من – 10- ساحل العاج

sudoku 3162

4	9							8
		6		8	3	5	4	
2			5				9	6
	4		3					1
3	2						5	
			2		1		7	3
			7	3	2	9		
						6	3	4
9	3				5			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3161

2	5	4	9	8	1	6	3	7
3	9	8	7	4	6	2	1	5
1	7	6	5	3	2	4	8	9
5	3	7	2	1	9	8	6	4
4	1	2	8	6	7	9	5	3
8	6	9	3	5	4	1	7	2
6	2	3	4	7	8	5	9	1
9	8	5	1	2	3	7	4	6
7	4	1	6	9	5	3	2	8

مشاهير 3162

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر وقاص وناقد وكاتب ومفكر لبناني (1889- 1988). هو واحد من ذلك الجيل الذي قاد النهضة الفكرية والثقافية. ترك خلفه آثاراً بالعربية والإنكليزية والروسية

1+3+4+6+11 = مَنحنية ■ 8+5+7+10 = قوي وشديد ■ 6+9+2 = فرس

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: برتراند راسل

حول العالم

ريبيري يرفض فرنسا

أكد الدولي الفرنسي السابق فرانك ريبيري مهاجم بايرن ميونيخ المتوج بلقبه السابع تواليا في الدوري الألماني لكرة القدم، أنه لم يفكر أبداً بأنها، مسيرته كلاعب في فرنسا. وقال ريبيري (36 عاماً)، رداً على سؤال حول وجهته المستقبلية، «لا أعرف، ليس لدي مخطط واضح. هناك خيارات عدة لكن يجب أيضاً التفكير بها». وحظي

ريبيري بشعبية واسعة مع مارسيليا، في بداية مسيرته مع المنتخب الفرنسي عام 2006، لكنه عانى بعد ذلك من صورة مشوشة في فرنسا بعد حفلة إضراب اللاعبين في كنيسنا في عز مونديال 2010 في جنوب أفريقيا.

أوزيل مع اردوغان مجدداً

أظهرت صور نشرتها وسائل الإعلام التركية لاعب الوسط الألماني مسعود أوزيل بجانب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال مأدبة رمضانية في إسطنبول، ما سيجدد الانتقادات الموجهة إلى اللاعب الدولي السابق الذي قرر ترك المنتخب الألماني، بسبب تبعات لقاء سابق بين الرجلين. وأظهرت الصور أوزيل مبتسماً بصحبة خطيبته عارضة الأزياء التركية-السويدية أمينة غولش، جالسين إلى طاولة بجانب أردوغان في قصر دولمابهجه. وحضر الإفطار أيضاً شبان أتراك قبل يوم الشباب والرياضة، وهو عطلة رسمية في تركيا.

وفي صورة أخرى، كان أوزيل وغولش جالسين في غرفة بصحبة أردوغان وبحضور المدير الإعلامي في الرئاسة التركية فخرالدين ألتون.

بليسكوفا تتوج بلقب روما

توجت التشيكية كارولينا بليسكوفا المصنفة رابعة بلقب دورة روما الدولية في كرة المضرب، خامسة دورات الألف نقطة للماسترز للرجال وثانية دورات البريمير الخمس عند السيدات، بفوزها على البريطانية جوهانا كونتا (42 عالمياً) بنتيجة (6-3) و(6-4).

وهو اللقب الثالث عشر في مسيرة بليسكوفا والأخير على الملاعب الترابية قبل انطلاق بطولة رولان غاروس الفرنسية، ثانية بطولات الغراند سلام الأربع الكبرى التي تنطلق في 26 أيار/مايو الحالي.

وشهدت وصولها إلى الدور نصف النهائي عام 2017.

وباتت بليسكوفا أول تشيكية تحرز لقب دورة روما بعد مواطنتها ريجينا مارسيكوفا التي توجت به عام 1978.

وفازت بليسكوفا، المصنفة أولى عالمياً سابقاً عام 2017، في روما باهم لقب في مسيرتها بعد دورة سينسيناتي الأميركية عام 2016.

وفي مباراة لم ترتق إلى مستوى يليق بمصنفتين سابقتين ضمن الخمس الأوليات، لم تواجه بليسكوفا أي منافسة تُذكر واحتاجت إلى 85 دقيقة فقط للتغلب على كونتا.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر الحسيوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريتم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

عن الحراك الشعبي العربي الجديد

كاظم الموسوي *

يفاجئ الحراك الشعبي العربي الجديد المراقب البعيد، ولكنه يؤكد للمراقب عن قرب أن استمرار الاستبداد والفساد والتخلف الاقتصادي والسياسي يولد ما وصلت إليه الشعوب العربية، سواء أواخر العقد الأول من هذا القرن، أم مطلع نهاية العقد الثاني. رغم أن كلا المراقبين لا يخلوان من المعطيات والوقائع، وربما الحقائق المرّة. وفي كل الأحوال، فإن واقع الحال هو المصدر الرئيس لما سبّب الحراك الشعبي العربي الجديد، وعلينا قراءته أيضا كما سبق لنا مع ما سبق. وليس المهم هنا التسميات أو ما يردد من عناوين قد لا تتطابق مع الحال إلا في التوصيف الإعلامي، أو تثير إغراءات مكبوتة عند أكثر من طرف من أطراف الواقع العربي أو من يريد له أن يكون.

ما يجري من حراك جديد في السودان والجزائر خصوصاً هذه الأيام، وما يتداعى منه في خارج هذين البلدين، ينطق بما يوصل إلى أن الأجيال الشابة الجديدة في الوطن العربي مستعدة للتضحية والفداء ولتقديم أمثلة على ضرورة التغيير والتواصل مع المتغيرات المحيطة أو البعيدة عنها، بحثاً عن مكان لها في أوطانها لا في المهاجر والمنافي. فإذا مرّت موجة التغييرات عند جيرانهم، في تونس ومصر أولاً وانتكست في غيرها، مثل اليمن وليبيا، وتراجعت في بلدان اخرى، الا أن الواضح أن ما جرى ثمّ في جمهوريات عربية، حكمتها سلطات انتقلت بها أو واصلت الانتقال والانقلاب من الاستعمار والاحتلال إلى رحاب التحرر الوطني. لكنها، كما هو واضح، لم تنجز كل المهمات المطلوبة، أو خيبت الآمال باستمرارها في التحكم في السلطة والتشبث بها، (الرئيس السوداني حكم 30 عاماً، والجزائري 20 عاماً) وممارسة أساليب ديكتاتورية وتسلط واستبداد، الأمر الذي حولها الى موضوع التغيير والإنقاذ منها لإعادة الأمل لهذه الشعوب والبلدان في التحرر والتنمية والتقدم.

تمكّنت هذه السلطات بالذات من بناء أجهزة دولة عميقة من دون التفكير في تأسيس مؤسسات دولة حقيقية قادرة على الوقوف بقدراتها وطاقاتها وإمكانياتها الكبيرة، والتي تنكرت حتى لبياناتها الاولى أو لخطبها السياسية الأولى. كما أفسحت في المجال أمام تكوين طبقة سياسية حاكمة، حاشية لا يهمها غير مصالحها الأنانية المباشرة، حتى لو كان لها اسم حزب أو مجلس شعب أو حكومة رسمية، تحيط بموقع الرئيس وتثري من خلال علاقتها به عبر وسائل الفساد والاختلاس والنهب والاحتكار والتضخم الفردي على حساب الأغلبية الشعبية والطبقات الاجتماعية التي هي وقود الثورة والدولة والحاضر والمستقبل في هذه البلدان عموماً. والأبشع فيها رضاها عن نفسها وإنكار توحشها

> استمرار الحراك الشعبي السلمي يفرض نفسه ويدفع الى الإصغاء الى مطالبه المتصاعدة والسعي إلى التغيير الجذري

واستهتارها بحقوق الإنسان والمواطن وكرامته، بل قبول التمييز عن الشعب والابتهاج بتكديس الثروات ورفع نياشين المناصب والالقاب والتصديق بها من دون إدراك الفروق الطبقية والاجتماعية والاقتصادية والتغييرات في المجتمع التي أحدثتها أو سبّبتها، والعمى أمام التحولات الإقليمية والدولية. وهذه عوامل كامنة أو ظاهرة تتجمع وتتراكم وتتفاقم وتغلي كالمرجل أو أشد منه في المجتمع.

إن عدد سكان السودان والجزائر يبلغ أكثر من أربعين مليون مواطن لكل منهما، وأكثر من نصفهم هم من الأجيال الشابة دون سن الخامسة والعشرين عاماً، وأغلبهم بلا عمل منتج ولا قدرات اقتصادية كافية للعيش الكريم، وترى الأغلبية منهم تبذير ثروات بلادها والفساد والإفساد والتسلط والاستبداد لمجموعات الرئيسين والسلطة المتمثلة فيهما ـ عمر البشير وعبد العزيز بوتفليقة ـ وكل منهما تجاوز الحد الاقصى بإمكانياته في الحكم والعدل والبناء، مع بعض الأوصاف أو الترتيب في درجات الحكم والمواقف والقرارات الوطنية أو السياسية لكل منهما.

ليس بالضرورة التشابه الكامل بين الحالتين، لكن هناك ما يجمع بينهما أو يربط عوامل الأوضاع المشتركة والدفع في إشعال الحراك الشعبي الجديد، وصعود تموجاته ومطالبه واستمراره. ووصول الأمر لدى الحراك الى المطالبة الصريحة بتغيير النظام كاملاً، وليس إطاحة رأسه وحده، كما حصل الآن. وكان أبرز تشابه بين البلدين هو تدخل قيادة القوات المسلحة في ضبط إدارة النظام والحفاظ على الأمن والسلم الأهلي بحدود ما أهلها ليس للتدخل وفرض رؤيتها وحسب، بل ومحاولة فرض الأمر الواقع الجديد على المشهد السياسي وطبيعة التغيير.

محاولات القيادات العسكرية فرض رؤيتها، سواء دستورياً أم جذرياً، كما تعلن احياناً، تصبّ كلها في محاولات التهدئة الداخلية وربما الخارجية بحدود التأثر والتأثير أو التداخل والتكليف. ولكل منها ثمنه الشعبي والوطني. إلا أن استمرار الحراك الشعبي السلمي يفرض نفسه أيضاً ويدفع الى الإصغاء الى مطالبه المتصاعدة والسعي إلى التغيير الجذري في حدود المصالح الوطنية والقومية وإعادة بناء دولة حديثة مستفيدة من دروس الماضي وتجارب الحراك الشعبي العربي.

حصل في تونس ومصر في الحراك والثورة الشعبية إزالة رؤوس السلطة وإجراء خطوات إيجابية أولية في عملية الإصلاح والتحديث، ولكن التجربة التاريخية لهما، وما زالت أمامنا، لم تنجز الأهداف الأساسية من الثورة والتغيير، بل ثمة ردة أو انتكاس صريح، حتى لما كان أو أسوأ منه، ما يعني ضياع الفرص والتضحيات وغياب تحمل المسؤولية شعبياً وعند قوى سياسية شاركت أو أسهمت في الحراك وأهداف التغيير.

لعل أبرز ما يضعف الحراك الشعبي العربي الأساسي، ويوفر مناخات ارتداد عن الثورة والتغيير، بأي أسلوب من الاساليب المطروحة، ويكاد يعطل سير الحراك وتضييع التضحيات الشعبية من أجله، يكمن في عدم تبلور قيادة سياسية معلنة من الحراك الشعبي واتفاقها على برامج عمل الحراك الشعبي وإنجاز الأهداف المنشودة منه، والاستفادة من الطاقات والقدرات الشعبية، الشبابية والنسائية، والقاعدة الثورية في المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية المعارضة والقادرة على وضع كفاحها الوطني التاريخي في خدمة الحراك الشعبي وأهدافه في التغيير الديمقراطي البنّاء. وهنا قد يختلف الوضع في السودان مثلاً عن الجزائر. حيث تتوافر هيئة سياسية معلنة مكوّنة من نقابات وشخصيات وطنية معروفة وقوى سياسية، تموضعت تحت عنوان قوى إعلان الحرية والتغيير، لها امتداداتها الشعبية وقدراتها على التحشيد الشعبي وإدارة النضال الوطني ورفع الشعارات المرحلية والإصرار على الأهداف الأساسية من كل الحراك الشعبي والخطوات المحققة عملياً الى الآن، وهي ساعية لأخذ دور القيادة والتعبير عن إرادة الحراك والتغيير. وما زالت الجزائر تخطو في هذا الاتجاه، مع رؤية القيادة العسكرية الهادفة إلى تفعيل الدستور ومراحل الإصلاح وتشابك القدرات والطاقات في مرحلة صعبة من الحراك الشعبي العربي الجديد. ولا بد أن تصبّ كل الخطوات الجارية في النهاية لعملية تغيير مطلوبة في هذين البلدين ومستقبل الحراك الشعبي عموماً، في بناء دولة ديمقراطية مدنية وسيادة حكم القانون والمواطنة.

* كاتب عراقي

الجزائر (رياض كرامدي ـ أف ب)

محاولة تعميم نموذج السيسي

محمد سيد رصاص *

خلال سبعة عشر يوماً حصلت ثلاثة أحداث: 1- دعوة رئيس الأركان الجزائري الجنرال أحمد قايد صالح في 26 آذار إلى تفعيل المادة 102من الدستور التي تقول بشغور منصب الرئاسة الجزائرية لداعي المرض بعد خمسة عشر يوماً من إيقاف المسار الانتخابي لأجل مرحلة انتقالية يستمر بها الرئيس بوتفليقة في منصبه حتى إجراء انتخابات جديدة، وهو ما اضطر الرئيس إلى إعلان استقالته في 2 نيسان الفائت، 2- بدء هجوم قوات اللواء خليفة حفتر على طرابلس الغرب في 4 نيسان لإسقاط حكومة فايز السراج المعترف بها من الأمم المتحدة، 3- انقلاب المؤسسة العسكرية السودانية على سلطة عمر البشير في 11 نيسان.

هناك خيط يربط الأحداث الثلاثة، هو أن الفاعل الرئيسي هو العسكر. هناك مشتركات أبعد: تؤيد واشنطن الأحداث الثلاثة، وقد كانت لافتة المكالمة الهاتفية للرئيس الأميركي دونالد ترامب مع حفتر بعد الهجوم، وهذا ما يشير إلى انزياح واشنطن عن تأييد السراج. أيضاً هناك تأييد حماسي للأحداث الثلاثة من قبل (المدير التنفيذي لواشنطن في المنطقة العربية)، أي الأمير محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي، الذي . على ما يبدو . قد حلّ في المنصب المذكور بدلاً من الأمير القطري حمد بن خليفة الذي أشّرت عملية تنحّيه عن منصبه في 25 حزيران 2013 على انتهاء الرعاية الأميركية للدور القطري الإقليمي، وعلى انتهاء الزواج المؤقت بين واشنطن والتنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين الذي بدأ بعد سقوط حسني مبارك في 11 فبراير 2011، وفعلاً بعد ثمانية أيام من تنحي الأمير القطري جاء انقلاب السيسي على مرسي، وبدأت العلاقات الأميركية ـ التركية بالتوتر، ثم سقط حكم حركة النهضة في تونس في 29 يناير 2014. طبعاً، هناك رابط جغرافي يربط أحداث المناطق الثلاث يصل بين الجزائر وطرابلس الغرب، وتصل الأخيرة بالخرطوم من خلال رابط القاهرة، حيث يوجد عسكري يحكم برضى البيت الأبيض، ومحمد بن زايد، منذ يوم 3 تموز 2013. يلفت النظر هنا عداء قايد صالح وخليفة حفتر وعبد الفتاح السيسي للإسلاميين، فيما عسكر السودان في 11نيسان 2019 قد أسقطوا حكم الإسلاميين الذي استمر منذ 30 حزيران 1989.

هنا يلاحَظ منذ 2 نيسان مدى قوة المؤسسة العسكرية الجزائرية وعدم إخفائها لإمساكها بإدارة مرحلة ما بعد بوتفليقة، وهي في الواقع الرقم القوي في الجزائر اليوم بجانب الحراك الاجتماعي في الشارع الذي لم يتوقف، وقد كان أكبر استعراض لقوة المؤسسة العسكرية، متمثلاً باعتقالات يوم5 أيار لقائدَي الاستخبارات الجزائرية السابقين: محمد مدين ـ توفيق وبشير طرطاق (كانا في المنصب بين تشرين الثاني 1990 و26 آذار 2019)، بالترافق مع اعتقال سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس السابق الذي له علاقات واسعة مع دوائر رجال الأعمال، وكان الجنرال قايد صالح علناً قد اتهم الجنرال توفيق بالتآمر، ثم بعد إقالة طرطاق أُتبعت الاستخبارات بوزارة الدفاع، ومنّ تسريبات ما بعد الاعتقال أن التهمة الموجهة إلى الثلاثة هي ترتيب مرحلة انتقالية، كما جرى في إجراءات 11 آذار يستمر بها بوتفليقة برعاية فرنسية. خلال أربعة أسابيع ما بعد الانقلاب السوداني، هناك محاولة مستميتة من المجلس العسكري الانتقالي للحكم رغماً عن قوة وإرادة مضادة في الشارع المنتفض أو لتسيد المشاركة في الحكم مع المدنيين، وهو ما يلاقي دعم واشنطن وأبو ظبي. تعني محاولة حفتر للسيطرة على العاصمة الليبية، والتأييد الدولي والإقليمي له، أن هناك محاولة لتجاوز حالة النزاع الليبي من خلال ديكتاتور عسكري يمسك بالسلطة في العاصمة.

تشير الحالات الأربع، بدءاً من يوم 3 تموز 2013 في القاهرة، إلى أن هناك رجوعاً عند واشنطن، بحكم مفاعيل الطلاق الأميركي مع الإخوان المسلمين، إلى تبنّي «الدبابة» ضد «العمامة»، وهو ما كان قائماً في صراع حسني مبارك مع الإسلاميين منذ عام 1990 وصراع زين العابدين بن علي مع «حركة النهضة» منذ عام 1991. ترددت واشنطن لثلاث سنوات، بحكم غطاء الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران لانقلاب الجنرال خالد نزّار في 11 كانون الثاني 1992 الذي أوقف المسار الانتخابي الذي كانت مؤشرات جولته الأولى تقول بفوز الإسلاميين بالانتخابات البرلمانية الجزائرية، ثم اتجه الأميركان لتأييد العسكر الجزائريين ضد الإسلاميين. كان انتهاء الحرب الباردة بانتصار واشنطن على موسكو عام 1989 قد جعل هناك انتفاءً في حاجة واشنطن للإسلاميين التي كانت قائمة أثناء حربها ضد السوفيات، كما جرى في أفغانستان 1979-1989، وهي قد حسبت أن عسكرياً فرداً يحكم أفضل لمصالحها البعيدة المدى من تنظيم حركي إسلامي تحوي أيديولوجيته عداءً فكرياً للحضارة الغربية، وهو ليس بعيداً عن الخميني الذي راهن بعض الغربيين في عامي 1978و 1979على أنه يمكن أن يتلاقى مع الغرب ضد السوفيات، وهو ما حصل عكسه منذ بدء المواجهة الإيرانية . الأميركية منذ يوم 4 تشرين الثاني 1979 مع اقتحام السفارة الأميركية بطهران.

هنا، اضطرت إدارة باراك أوباما مع سقوط زين العابدين ومبارك إلى تغيير سياسة واشنطن، وتلاقت مع الإسلاميين، وأيّدت حكمهما في تونس والقاهرة، وكان هناك رأي في واشنطن إثر (11 أيلول2001) بتعميم نموذج رجب طيب أردوغان نموذجاً أميركياً للعالم الإسلامي، وبأنه نموذج أكثر فعالية في مواجهة أسامة بن لادن من حاكم عسكري فرد، وقد بدأت إرهاصات هذه التوجهات الأميركية منذ عام 2005 عندما ضغطت واشنطن على القاهرة من أجل مشاركة «الإخوان المسلمون» في انتخابات مجلس الشعب المصري. كان دعم إدارة أوباما ثم ترامب لعبد الفتاح السيسي مؤشراً واضحاً على عودة واشنطن إلى سياسات التسعينيات وإلى تخلّيها عن التحالف مع «الإخوان المسلمين» الذي استمر منذ سقوط مبارك إلى سقوط محمد مرسي (11شباط 2011-3 تموز 2013).

الأمر الجديد في عام 2019 هو المحاولة الأميركية لتعميم نموذج السيسي من خلال نماذج أحمد قايد صالح وخليفة حفتر وعبد الفتاح البرهان. في الحرب الباردة اعتمدت واشنطن على العسكر (سوهارتو في إندونيسيا 1965 - عسكر البرازيل 1964 - بينوشيه في تشيلي 1973) لمجابهة المدّ اليساري العالمي، وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة فضّلت العسكر على الإسلاميين في العالم العربي من خلال «نظرية الأقلّ ضرراً»، في فترة 2011-2013 اضطرت إلى زواج عجول مع الإسلاميين، ثم تخلت عنه سريعاً. يبدو الآن من خلال دعم واشنطن لتعميم نموذج السيسي، ومن الممكن أن يشمل ذلك بلداناً عربية أخرى غير البلدان الثلاثة، أن المنطقة العربية تجري تهيئتها لتطورات دراماتيكية ليس بعيداً أن يكون عنوانها الرئيسي هو ما يُسمى «صفقة القرن» التي تحوي خططاً من أجل محاولة إنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي.

* كاتب سوري

> الأمر الجديد في عام 2019 هو المحاولة الأميركية لتعميم نموذج السيسي من خلال نماذج أحمد قايد صالح وخليفة حفتر وعبد الفتاح البرهان

تسعة أسباب تمنع وقوع حرب جديدة في المنطقة

يوسف عبد الرضا *

بعد كل تطور للأحداث في المنطقة والعالم، ومع ارتفاع نبرة الخطاب والتهديدات المتبادلة، ومع وصول الاحتقان إلى ذروته، نعود ونسأل السؤال ذاته: هل تتّجه منطقتنا نحو اندلاع حرب بين إيران ومحور المقاومة من جهة وأميركا وإسرائيل والسعودية من جهة أخرى؟ أم أن ما يجري تزخيم وضغط للجلوس إلى طاولة المفاوضات؟

صحيح أن الضجيج قوي، والأصوات مرتفعة، والكلام المتبادل قاس بين الأطراف ويوحي ظاهره أنّ المعركة قاب قوسين أو أدنى، إلّا أنّه في المقابل لا يوجد استعدادات جديّة متبادلة على الأرض، وهناك معوّقات كثيرة يمكن أن تمنع وقوع الحرب أو تؤجّلها.

فلو قرأنا بدقّة مواقف الأطراف المعنيّة بهذه الحرب، وهي واشنطن وإسرائيل وحلفاؤهما، وروسيا والاتحاد الأوروبي، وإيران ومحور المقاومة، لوصلنا الى نتيجة أن هناك تسعة أسباب يؤكد كل واحد منها على حدة أن الحرب مستبعدة، وهذه الأسباب هي:

أولاً: إن الخطاب الأميركي لم يرد فيه ذكر للحرب، إلّا على لسان جون بولتون الذي يحشر إدارته بما لا تسعى إليه، وانحصر باقي الكلام حول تصفير الصادرات النفطية الإيرانية عبر منع الدول التي كانت قد سمحت لها واشنطن مؤقّتاً بالاستيراد من إيران، أما منع إيران بالقوة من تصدير نفطها، فلم ينطق به أيّ مسؤول أميركي حتى الآن، وما كلام الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأخير الذي ألحّ على إجراء مفاوضات مع إيران إلا تأكيد لذلك.

ثانياً: إن أي حرب تشنّها واشنطن تحتاج إلى تهيئة داخلية، وهو أمر غير ملموس مطلقاً حتى الآن، ولا يوجد أجواء في البنتاغون أو الكونغرس فيها تحضيرات لحرب جدّية.

ثالثاً: لا يوجد أي مصلحة لواشنطن بشنّ حرب، ولا يوجد في خطط الرئيس الأميركي ترامب مشاريع حرب، وهو الذي كان واضحاً وصريحاً منذ حملته الانتخابية أنه لم يأتِ لشنّ حروب، بل لرفع مستوى الاقتصاد، وبالتالي إن مصلحته في إبقاء الخلاف مستعراً في المنطقة بين إيران ودول الخليج لابتزازها وسحب أموالها، وهو لا يحتاج إليها من أجل أن يصرفها على حروبها، بل لتقوية الاقتصاد الأميركي، وهو الأمر الذي يمارسه ترامب علناً في طريقته بحلب السعودية.

رابعاً: تعلم واشنطن وإسرائيل وحلفاؤهما في المنطقة أن أيّ حرب جديدة ستعيد الروح إلى العلاقة بين الشعب العربي ومحور المقاومة، وبالتالي سيضرب مشروع الفتنة الذي يعمل عليه محور الشر منذ عقدين والذي حقق نجاحات كبيرة لا يمكن أميركا وإسرائيل الاستغناء عنها.

خامساً: الموقع الروسي المستجدّ في المنطقة الذي تحيكه موسكو بعناية لتثبيت دورها المحوري، مستندة إلى تدخلها في إنقاذ سوريا ومن خلال العلاقات المتشعبة التي نسجتها مع الأطراف المتناقضة، ولا سيما مع العدو الإسرائيلي والتي تخفي خلفها الكثير، لا مصلحة فيها لروسيا باندلاع حروب، بل بزيادة دورها في نزع فتائل التفجير في المنطقة.

سادساً: إن الجو العام الأوروبي والأممي بعيد كل البعد عن التسويق للحرب أو تأييدها، عدا عن الإنجرار إليها، وهو جوّ غير منسجم مع مواقف الإدارة الأميركية الحالية، لا بل ومنزعج منها، وهو لن يدّخر جهداً لتعطيله، مع باقي أطراف الاتفاق النووي، أي محاولة أميركية لتمرير قرار عن مجلس الأمن يدعم الحرب، مع انحياز كل هذه الدول إلى موقف طهران من الاتفاق.

سابعاً: إن رئيس وزراء كيان العدو بنيامين نتنياهو، الذي اعتاد أن يأخذ ما يريد عبر التهويل على «حلفائه»، هو بالفعل ليس رجل حرب، ولم يخض حرباً رغم ترؤّسه حكومة العدوّ لأكثر من 13 عاماً، إنما دائماً ما يستغل سياسة حافّة الهاوية للتهويل ولتحصيل ما يريد، وهو ليس مضطرّاً إلى المغامرة بمستقبل إسرائيل من خلال شنّ حرب غير محسوبة النتائج، ولا سيما مع التجارب الفاشلة التي يخوضها مع غزّة، فكيف سيخوضها مع حزب الله أو سورياً أو إيران؟

ثامناً: وحدة محور المقاومة وجاهزيته وتعدد جبهاته المقابلة للعدو. هذا أمر مهم جداً بالنسبة إلى أي حرب يمكن أن يخوضها العدو، وهو لم يستطع حتى الآن تقسيم المحور للانفراد بأطرافه واحداً واحداً كما كان يفعل بعد حرب 73، وهي من أهم معوّقات شن الحرب.

تاسعاً: إن الخطاب الإيراني العالي النبرة الذي تحدّث عن تهديده بإقفال مضيق هرمز، أتى ردّاً على احتمالية شن حرب على إيران أو منعها بالقوّة من تصدير نفطها، وليبرز مدى استعدادها وقدرتها على الصمود بوجه العقوبات الظالمة التي تفرضها الإدارة الأميركية، ولا يبدو حتى الآن وجود حاجة في إيران لشنّ حرب، ما دامت قادرة على التفلّت من العقوبات، وأقصى ما تريد أن تقوم به حكومة الرئيس حسن روحاني، استدراج الدول الأوروبية لحماية أقوى للاتفاق النووي من خلال التهديد بتعليق بعض التزاماتها به.

هذه الأسباب تؤكّد أن ما يجري هو وسائل ضغط للجلوس إلى طاولة مفاوضات تريدها واشنطن بإصرار دون شروط إيرانية، وترفضها طهران تحت الضغط، فإلى متى يستمر عضّ الأصابع؟

* كاتب لبناني

على الغلاف

قمم سلمان ضد إيران
حصان طروادة في حملة ترامب

في وقت يؤكد فيه كل الأطراف في المنطقة عدم رغبتهم في خوض مواجهة عسكرية على رغم اشتداد الحرب الكلامية وتكثيف الرسائل الأمنية، تحاول الرياض الاستفادة من التصعيد القائم للتجييش والتحشيد بوجه طهران، تحرّكات تأتي في إطار رفع واشنطن جهوزية حلفائها في المنطقة، مع إعلان الأسطول الخامس الأميركي (مقرّه البحرين) أن الدول الخليجية بدأت «دوريات أمنية مكثفة» في مياه الخليج، بموازاة الإعلان عن إجراء مناورات للبحرية الأميركية في بحر العرب بمشاركة حاملة الطائرات «أبراهام لينكولن» الهجومية، ومجموعة الحاملة «كيرساج» للإنزال البرمائي، ووحدة المشاة البحرية الـ22. يأتي ذلك بعد معلومات كشفتها وسائل إعلام سعودية عن موافقة خليجية على طلب أميركي لـ«إعادة انتشار» القوات الأميركية في مياه الخليج وعلى أراضي الدول الخليجية، بهدف «القيام بعمل مشترك بين واشنطن والعواصم الخليجية، لردع إيران عن أي محاولة لتصعيد الموقف عسكرياً». وزّصد، أمس، اتصال بين وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ذكرت وزارة الإعلام السعودية أنه جرى خلاله بحث «تطورات الأحداث في المنطقة والجهود الرامية لتعزيز أمنها واستقرارها». وفي مؤشر على نية الرياض تصعيد الموقف سياسياً، دعا الملك سلمان بن عبد العزيز إلى قمّتين «طارئتين»، خليجية وعربية، في مدينة مكة المكرمة، في 30 أيار/ مايو الجاري، وتتزامن القمّتان مع القمّة العادية لمنظمة التعاون الإسلامي التي ستنعقد في مكة.

وأفصح مصدر في الخارجية السعودية، نقلت تصريحه وكالة الأنباء الرسمية، عن منحى التصعيد السعودي بالقول إن الدعوة إلى القمّتين «تأتي في ظلّ هجوم مليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران على سفن تجارية بالمياه الإقليمية للإمارات، ومحطتي ضخ نفطية بالمملكة». رغم ذلك، فإن الرياض «لا تريد حرباً في المنطقة ولا تسعى لذلك»، وهي وفق وزير الدولة للشؤون الخارجية عادل الجبير «ستفعل ما في وسعها لمنع قيام هذه الحرب»، لكنها تؤكد في الوقت ذاته أنه «في حال اختيار الطرف الآخر (إيران) الحرب، فإن المملكة ستردّ على ذلك بكل قوة وحزم، وستدافع عن نفسها ومصالحها».

على المقلب الإيراني، أتت المواقف مشابهة، حيث استبعد وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، قال قائد الحرس الثوري، الميجر جنرال حسين سلامي: «لا نسعى عينه لا يمكن لأي دولة أن «تتوهّم أن بوسعها مواجهة إيران». من جهته، أشارت مصادر خليجية وأخرى عربية على هامش القمة الإسلامية. قمم لن يتداعى إليها زعماء العرب والمسلمين لتباحث خطر «صفقة القرن» الداهم، الذي يخرج البيت الأبيض اليوم أولى فرماناته. يستغلّ آل سعود من جديد «الحرمين الشريفين» استكمالاً لعملية حرف البوصلة ودور الرافعة لواشنطن وتل أبيب وإشعال الفتن في المنطقة لصالحهما، ظناً منهم أن الطريق إلى تأمين العروض يمرّ بخيانة الأمة وتبذير ثرواتها في حفلة الابتزاز الترامبي. يدرك نظام الرياض كل ما تقدّم، وهو الذي شرّع بالأمس أكثر فأكثر سماءه وبحره وبرّه لآلة العدوان الأميركية بما يعيد إلى الذاكرة حرب الخليج. إلا أن ما يتغاضى عنه أن سعاره، المتجاوز حماسة السيد الأميركي، لن يرتدّ عليه بغير خيبة وخذلان جديدين، وأن الثمن الباهظ ستدفعه مشيخات الخليج حين تترك هذه المحميات الأميركية عرضة للاختبار في أمنها واقتصادها.

> **قائد الحرس الثوري: لا نسعى للحرب لكننا لا نخشاها أيضاً وعلى استعداد تام لها**

للحرب لكننا لا نخشاها أيضاً وعلى استعداد تام لها».

وسط هذه الأجواء، خرج الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أمس، ليبقي التوتر على مستواه، عبر تغريدة كتب فيها: «إذا أرادت إيران القتال فستكون النهاية الرسمية لها. لا تهددوا الولايات المتحدة مرة أخرى أبداً». ولم يشر ترامب إلى مناسبة تغريدته، وما إذا كانت رداً على استهداف محيط السفارة الأميركية في بغداد قبل ساعات من التغريدة، أو التهديدات التي تحدّثت عنها واشنطن في الأيام الماضية وأرسلت بناء عليها حاملة الطائرات إلى المنطقة.

(الأخبار)

ترقّب إسرائيلي لـ«المواجهة»: نتنياهو «يصلّي» من أجل بولتون!

علي حيدر

التوجه هو نتيجة قرار اتخذه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وتتناغم معه المؤسستان السياسية والأمنية. وينبع هذا القرار من حرص تل أبيب على ألّا تبدو كمَن يدفع نحو توريط واشنطن في حرب مع طهران، يبدو منسوب المغامرة غير المحسوبة فيها مرتفعاً جداً. ولعلّ أكثر ما تخشاه إسرائيل في هذا الإطار، هو التبعات المحتملة لذلك التحريض في الداخل الأميركي، وانعكاساته على كلّ من يتحمّل مسؤولية الدفع في اتجاه هذه الحرب.

مع ذلك، يفيد التقدير الإسرائيلي، المتبلور في الكيان خلال الأيام الأخيرة، والذي شارك في وضعه رئيس الحكومة ووزير الأمن إضافة إلى كبار ضباط الجيش والاستخبارات العسكرية وهيئة الأمن القومي، بأن «ثمة مواجهة (ليست حرباً) إيرانية ــ أميركية قريبة في الخليج». ووفقاً للتقارير الإعلامية الإسرائيلية، فإنه على الرغم من عدم وجود توقعات في شأن حجم هذه المواجهة ومدى سخونتها، إلا أن الأجهزة المختصة تحاول استشراف سيناريوات انعكاساتها المحتملة على إسرائيل. وانطلاقاً من أن هذا النوع من النشاط يأتي في سياق المهامّ التقليدية للأجهزة المعنية، تشدد التقديرات نفسها على «وجوب الاستعداد للمواجهة، والأخذ بالاعتبار احتمال أن تتطور بالتدريج، وأن تجد إسرائيل نفسها في خضمّها في مرحلة معينة».

في المقابل، لا يمكن تجاهل حقيقة وجود قلق عميق في تل أبيب من إمكانية ارتداع الرئيس الأميركي عن المغامرات العسكرية، وهو ما قد يؤدي إلى انكفائه أولاً، ومن ثم فقدان اهتمامه بالموضوع، وبالتالي تخفيف الضغوط. لكن تل أبيب تدرك أن تصدّرها واجهة التهديدات ضد إيران سيؤكد حقيقة أن السياسة التي تنفذها الولايات المتحدة ليست إلا تلبية لمصالح إسرائيلية، وقد يدفع أطراف محور المقاومة إلى التصدي المباشر للتهديد الإسرائيلي، وهو ما سيرفع من درجة التوتر الإقليمي، وينعكس أيضاً على الداخل الإسرائيلي. كذلك، يبدو أن عقدة العراق لا تزال تلاحق رئيس الحكومة الإسرائيلية، وفق ما يشير إليه حديث المعلّق السياسي الإسرائيلي في موقع «المونيتور»، بن كسبيت، حيث يقول إن «نتنياهو شارك في جلسات للكونغرس الأميركي قبل حرب العراق عام 2003، وادّعى أن الرئيس العراقي حينها، صدّام حسين، يسعى إلى تطوير سلاح نووي، وأن إسقاط النظام العراقي سيساعد في كبح إيران واستقرار الشرق الأوسط كلّه، إلا أنه تبيّن لاحقاً أن كل ما قيل عن ذلك لم يكن صحيحاً، إذ لم يكن في العراق أي مؤشرات على التطور النووي، وأدى سقوط صدام حسين إلى سلسلة أحداث أشعلت النار في المنطقة كلها».

> **قلق في تل أبيب من إمكانية ارتداع ترامب عن المغامرة العسكرية**

لكن انطلاقاً من اعتبار القيادة الإسرائيلية أن المسار الذي ينتهجه ترامب ستترتّب عليه تبعات استراتيجية ترسم مستقبل إسرائيل والمنطقة، تؤكد التقارير نفسها أن نتنياهو «يصلّي كي ينجح بولتون في إقناع ترامب بالتحرك عسكرياً ضد إيران»، مع حرص من قِبَله على ألا يبدو كمَن يقوم بذلك، أو أن يظهر متماهياً مع نظرة بولتون. الواضح حتى الآن أن ما جرى لا يلبّي الحد الأقصى لطموحات تل أبيب، إلا أن السياسة التي تنتهجها إدارة ترامب تجاه طهران تمثل ترجمة لِما كان يدعو إليه نتنياهو منذ سنوات، وتحديداً في ما يتصل بإعادة فرض العقوبات على إيران، بهدف إخضاعها وتحريض شعبها على نظامه الذي يتمسك بثوابت استراتيجية ترى فيها إسرائيل التهديد الأكبر لواقع أمنها القومي ومستقبله. مع ذلك، يدور الانطباع المتكوّن في تل أبيب حول أن التوتر الذي تشهده منطقة الخليج قد لا يكون سوى محطة في سياق مسار له حلقاته اللاحقة. وعلى هذه الخلفية، يأتي تأكيد مصدر سياسي إسرائيلي رفيع أن ترامب «قام حتى الآن بكل الأمور الصحيحة، والضغط الأميركي ترك مفاعيله على الاقتصاد الإيراني، لكن هذا لم ينته».

خطر إيران «نشاطها العلمي»

على رغم أن البعد النووي له خصوصيته بمعايير الأمن القومي الإسرائيلي، وأن إسرائيل، عندما تعبّر عن خشيتها من امتلاك دولة مثل إيران قدرات نووية ذاتية إنما تعبّر فعلاً عن حقيقة مخاوفها حتى لو كانت متأكدة من أن الجمهورية الإسلامية لا تنوي إنتاج أسلحة نووية، إلا أن التركيز على هذا البعد يستهدف أيضاً إخفاء خلفيات أخرى. إذ يعتقد أحد أهم المعلقين السياسيين في إسرائيل، أمنون أبرامويفيتش، وفق ما أفصح عنه في مقالة في صحيفة «يديعوت أحرونوت» قبل عدة أيام، أن القيادة في إسرائيل «تبثّ الرعب فينا من السلاح النووي الإيراني... إلا أن الخطر الحقيقي، البعيد الأمد، يتركز في مكان آخر: رصد ميزانيات للنشاط العلمي في إيران وهو من الأعلى في العالم. نشاطها البحثي أكثر كثافة من معظم الدول. وحجم المنشورات العلمية لباحثين إيرانيين ينمو باستمرار». في المقابل، يتساءل أبرامويفيتش عما يحدث في إسرائيل على المستوى العلمي.

يحرص نتنياهو على ألا يبدو كمن يدفع نحو توريط واشنطن في حرب مع طهران (أ ف ب)

«كاتيوشا» قرب سفارة واشنطن في بغداد

أعلنت «خلية الإعلام الأمني»، مساء أمس، سقوط صاروخ كاتيوشا وسط «المنطقة الخضراء» في العاصمة العراقية بغداد، وقالت إن الحادث لم يتسبّب في وقوع خسائر. وفيما لم تتبنّ أي جهة الهجوم، ذكرت وسائل إعلام محلية وأجنبية أنه «كان يستهدف السفارة الأميركية»، لافتةً إلى أنه سقط على مقربة منها، وأعقبه إغلاق «الخضراء»، وإطلاق عمليات تفتيش للأحياء القريبة. ويأتي هذا التطور في ظلّ تزايد التوتر في المنطقة على خلفية التصعيد الأميركي ضد إيران. وفي هذا الإطار، بدا لافتاً ما ذكره السفير الأميركي الجديد لدى بغداد، ماثيو تولر، قبل أيام، من أن «العراق على مقربة من أن يصبح حطب المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران». مصادر فصائل المقاومة العراقية نفت، في حديث إلى «الأخبار»، علاقتها بهجوم أمس، مؤكدة أنه «ما من قرار حتى الآن بالتصعيد الميداني ضد الأميركيين»، فيما رجّحت مصادر قيادية في «الحشد الشعبي» وقوف الولايات المتحدة أو «طابور خامس» خلف الحادثة بهدف «توتير الأجواء، ومحاولة رفع سقف التهديد الأميركي للمقاومة». من جهتها، أشارت مصادر كتلة «الفتح» (التي تمثل الحشد الشعبي في البرلمان) إلى أن الاستهداف يُفهم على أنه رسالة إيرانية «غير مباشرة»، لكنه واقعاً «ليس كذلك».

مضخّتا «أرامكو» هدفٌ من بين 300 هدف

أعلنت وزارة الدفاع في حكومة الإنقاذ في صنعاء أن عملية استهداف مضخّتي ضخّ تابعتين لشركة «أرامكو» السعودية، يوم الثلاثاء الماضي، «تأتي تدشيناً لعمليات عسكرية قادمة تستهدف من خلالها القوات المسلّحة بنك أهداف للعدوان يضمّ 300 هدف حيوي وعسكري». وأوضح مصدر في الوزارة، في حديث إلى وكالة «سبأ» الرسمية، أن هذه الأهداف «تشمل مقرّات ومنشآت عسكرية وحيوية على امتداد جغرافيا الإمارات والسعودية». وأكد المصدر أن «مرحلة التصدّي للعدوان على مشارف مسارات جديدة وتحولات جذرية على الأصعدة كافة، ومن لم يدرك ذلك اليوم، بالتأكيد لن يتداركه غداً»، مبيّناً أن «تحديد طبيعة الرد ونوعيته، وكذلك زمانه ومكانه، يعود إلى القيادة بحسب ظروف المعركة». وشدد على أنه في الوقت الذي سيتوقف فيه العدوان «ستتوقف كل العمليات العسكرية للجيش واللجان الشعبية»، لافتاً إلى أن اليمن «لا يشكل أي تهديد لأحد، ولم تكن لديه أيّ نيات عدوانية ضدّ الجيران على الإطلاق».

(الأخبار)

سوريا

«هدنة» بلا وقف لإطلاق النار
أنقرة تكسب مهلة جديدة لتنفيذ «سوتشي»

لم تمنع «الهدنة» الروسية ــ التركية المتّفق عليها في إسطنبول، القصف والاشتباكات على خطوط التماس في محيط إدلب، لكن التحركات داخل «منطقة خفض التصعيد» توحي بأن أنقرة في صدد الاستفادة من التصعيد لفرض تصوّرها لـ«تسوية» الوضع في إدلب بلا عمل عسكري واسع

بعد يومين على اجتماع ممثلين عن وزارتَي الدفاع، الروسية والتركية، في إسطنبول، تم التفاهم على وقف «مرحلي» لإطلاق النار في محيط «جيب إدلب»، يفترض أنه دخل حيّز التنفيذ السبت الماضي. التوافق الذي لم يُكشف عنه وفق القنوات الرسمية، تظهّر بشكل رئيسي عبر انحسار الغارات الجوية، وانخفاض زخم العمليات البرية في ريفي حماة واللاذقية. ومنذ أول من أمس، خرجت عدّة فصائل تعمل تحت لواء «الجبهة الوطنية للتحرير»، المرعيّة تركياً، لتعلن رفضها الالتزام بأي هدنة لا تضمن انسحاب قوات الجيش السوري من المناطق التي دخلها أخيراً. أما وزارة الدفاع الروسية، فقد أكدت، من جانبها، في بيان أمس، أن القوات الحكومية «التزمت من جانب واحد وقف إطلاق النار... برغم تسجيل 13 خرقاً (من قبل الفصائل المسلّحة) تضمنت إطلاق قذائف وصواريخ، بحظر وجودها في المنطقة المنزوعة السلاح وفق اتفاقَي أستانا وسوتشي».

اليوم الأول من الهدنة المفترضة تخلّله إطلاق عدد كبير من الصواريخ باتجاه مناطق سيطرة الحكومة. وشهد ريف اللاذقية سقوط صواريخ على قريتَي الشراشير والحويز ومحيطهما، تسببت باستشهاد شخص وإصابة آخرين بجراح. كما تكرر سقوط القذائف في بلدات الريف الحموي الشمالي، ولا سيما السقيلبية، وعلى خطوط التماس، شنّت الفصائل هجوماً ضد نقاط الجيش في أطراف جبل شحشبو، استخدمت خلاله عدداً كبيراً من الصواريخ المضادة للدروع، غير أنه لم يفضِ إلى أي تغيير في خريطة السيطرة هناك. أما في محور ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، فلم تهدأ الاشتباكات في محيط كباني، على رغم انخفاض وتيرة القصف المدفعي والجوي. ولم تتوقف الفصائل المنتشرة هناك، والتي ينضوي معظمها ضمن «غرفة عمليات وحرّض المؤمنين» (تضمّ «حراس الدين» وعدة تنظيمات «قاعدية») عن مهاجمة نقاط الجيش. وادّعت «هيئة تحرير الشام»، صباح أمس، بأن نقاطاً في بلدة كباني استُهدفت بصواريخ تحتوي غاز الكلور، وهو ما نفته وزارة الدفاع السورية في بيان رسمي، وأكدت عليه وزارة الخارجية بدورها، بما يستبق أي محاولات دولية لتجيير ادعاء الهجمات الكيميائية للضغط على دمشق وحلفائها. وشهد أمس تحركاً لافتاً للقوات الخاصة التركية، تضمن إرسال تعزيزات إلى حدود محافظة إدلب من جانب لواء إسكندرون، وفق ما أفادت به وكالة «الأناضول». ونقلت وكالة «رويترز» عن المتحدث باسم «الجبهة الوطنية للتحرير» في إدلب، ناجي مصطفى، قوله إن الفصائل «لن توقف العمليات القتالية وستحاول استعادة المناطق التي تقدم إليها الجيش (السوري)».

> **نفت وزارة الدفاع السورية ما أشيع عن «هجوم كيميائي» في ريف اللاذقية**

اللافت في الهدنة التي أبلغت تركيا الفصائل بها، تزامنها مع حدثين مترابطين داخل منطقة «خفض التصعيد». فبعد دعوة زعيم «تحرير الشام» أبو محمد الجولاني، فصائل «درع الفرات» و«غصن الزيتون» (المدارة من أنقرة تحت اسم «الجيش الوطني»)، إلى فتح معارك بهدف تخفيف الضغط عن جبهات حماة، أكدت أوساط معارضة وصول تعزيزات تابعة لـ«الجيش الوطني» إلى أرياف حماة وإدلب القريبة من خطوط التماس، وسط اهتمام لافت بنشر صور تلك التعزيزات، في ما بدا محاولة لتعويم «مشاركة الجيش الوطني» داخل جيب إدلب. ولا يخرج هذا التوجه عن سياق محاولات سابقة قامت بها أنقرة، لصهر الفصائل في منطقة إدلب بهدف حشدها لاحقاً تحت لواء «الجيش الوطني». ومع تأكيدات مصادر الجيش السوري الميدانية أن ما تطالب به الفصائل من انسحاب قواته من قرى ريف حماة التي حُرّرت أخيراً ليس وارداً، تبدو الهدنة الروسية ــ التركية المرحلية مهلة جديدة لأنقرة لتنفيذ ما عجزت عن إتمامه في الفترة بين توقيع «اتفاق سوتشي» وموعد انطلاق العمليات العسكرية الأخيرة قبل أكثر من 10 أيام.

ولا يمكن، في ضوء ما يجري، تجاهل الصمت التركي خلال الفترة الأولى من التصعيد، حين كانت الضربات تتركز على مواقع فصائل لا تسير بالكامل في ركاب أنقرة، ولا سيما «جيش العزّة». ويساند هذه الملاحظة غياب المشاركة الوازنة لـ«تحرير الشام» في معارك ريف حماة الشمالي، في وقت دعا فيه قائدها إلى صيغة «تعاون» مع فصائل «الجيش الوطني». وتوحي تلك التطورات بأن الجبهات خلال الأيام القليلة المقبلة لن تكون هادئة، فيما ستكثّف أنقرة جهودها للاستفادة من التصعيد في الميدان لإنفاذ ما عجزت عن تحقيقه خلال الأشهر الماضية، في ظلّ الهدوء. ومن غير المستبعد، في سياق «التفاوض بالنار»، أن تتكرر الاشتباكات في محيط تل رفعت، في ريف حلب الشمالي، والتي كان آخرها أول من أمس، وانتهى بمقتل خمسة من عناصر «الجيش الوطني».

(الأخبار)

الجزائر مع تراجع فرص تنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة في تموز/ يوليو بسبب الرفض الشعبي، دعت شخصيات وطنية بارزة في الجزائر، قيادة المؤسسة العسكرية، بالحاح إلى فتح حوار حول كيفية إدارة المرحلة الانتقالية. وهو ما لاقى تجاوباً سريعاً من عدة أحزاب تؤيد هذه الفكرة، في حين يُرتقب أن يظهر اليوم موقف المؤسسة العسكرية

خرقٌ أوّلي في جدار الأزمة

مبادرة حوارٍ تنتظر تجاوب الجيش

اسقط الإبراهيمي كله رهان عليه في إنقاذ ما يعرف بـ«الحل الدستوري» (أ ف ب)

الجزائر ــ محمد العيد

ألقى بيان كلّ من وزير الخارجية الأسبق أحمد طالب الإبراهيمي، وشيخ الحقوقيين الجزائريين علي يحيى عبد النور، والجنرال المتقاعد رشيد بن يلس، حجراً في مياه الأزمة السياسية الراكدة بفعل حالة الانسداد التي دفع إليها تمسك السلطة بخيار تنظيم انتخابات رئاسية تلقى رفضاً شعبياً واسعاً. وكسرت الشخصيات الثلاث حاجز الاقتراب من المؤسسة العسكرية، التي تُعدّ في الواقع المسك الحقيقي بالقرار في البلاد، في ظلّ سلطة مدنية معزولة وضعيفة، ممثّلة في الظاهر في رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح، ووزيره الأول نور الدين بدوي.

ووردت في البيان الذي نشرته الشخصيات الثلاث «دعوة المؤسسة العسكرية بإلحاح إلى فتح حوار صريح ونزيه مع ممثلي الحراك الشعبي والأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية المؤيدة له، من أجل إيجاد حل سياسي توافقي في أقرب الآجال». ويرى أصحاب البيان أن «التمسك بالانتخابات الرئاسية في 4 تموز/ يوليو سيزيد من حالة الانسداد السياسي التي تحمل أخطاراً جسيمة على البلاد، ولن يؤدي إلا إلى تأجيل ساعة الميلاد الحتمي للجمهورية الجديدة». وشدد الثلاثة على أنه لا بد من فتح حوار لبدء مرحلة انتقالية قصيرة المدة، لأنه «لا يمكن تصور إجراء انتخابات حرة ونزيهة ترفضها من الآن الأغلبية الساحقة من الشعب، لأنها من تنظيم مؤسسات ما زالت تديرها قوى غير مؤهلة معادية للتغيير والبناء».

وجاء التفاعل مع هذه المبادرة سريعاً من عدة أحزاب وشخصيات، إذ أصدر المرشح الرئاسي السابق، علي بن فليس، بياناً يؤكد فيه أن ما طرحته الشخصيات الثلاث يضع الإطار للحل، من خلال الحوار الذي يُعدّ السبيل الأمثل لتجنيب البلاد مختلف التوترات. كما أيّد رئيس حزب «جيل جديد»، جيلالي سفيان، الفكرة، معتبراً أنها تمثّل البديل الأمثل لخيار الانتخابات، الذي سيؤدي إلى الصدام مع الشعب، وهو عين ما ذهب إليه أيضاً المحامي والوجه البارز في الحراك الشعبي، مصطفى بوشاشي. بدوره، قال رئيس حزب «جبهة العدالة والتنمية»، عبد الله جاب الله، إنه لا يرى بديلاً من محاورة المؤسسة العسكرية باعتبارها السلطة الحقيقية في البلاد، بعد ثبوت قصور الحل الدستوري عن تلبية مطالب الحراك.

ومن الواضح أن دعوة أحمد طالب الإبراهيمي ورفاقه، إلى الذهاب إلى «مرحلة انتقالية»، قد كسرت طابع هذا المصطلح الذي يثير مخاوف كثيرين من الدخول في الفوضى قياساً إلى تجارب دول أخرى، وحرّرت في المقابل الأحزاب والشخصيات الداعية إلى هذه المرحلة الانتقالية، والتي تواجه حالات تشويه وتخوين واسعة النطاق على مواقع التواصل الاجتماعي. وكان الرهان، لدى بعض الرافضين للمرحلة الانتقالية والمتحمّسين لما يطرحه رئيس أركان الجيش، على أن يقبل أحمد طالب الإبراهيمي الترشح للانتخابات الرئاسية في 4 تموز/ يوليو، باعتباره شخصية وطنية تحظى بقبول واسع، ما يدعم من جهة الحل الدستوري الذي ينادي به الجيش، ويحقق من جهة أخرى بعض مطالب الحراك. كما راهن آخرون على إمكانية أن يتولى الإبراهيمي رئاسة الدولة بشكل مؤقت، خَلَفاً لعبد القادر بن صالح، مع تعيينه في مرحلة أولى رئيساً للمجلس الدستوري.

لكن الإبراهيمي، بموقفه الأخير، أسقط كل رهان عليه في إنقاذ ما يعرف بـ«الحل الدستوري»، ما يعني فتح الباب واسعاً أمام باقي الحلول السياسية المطروحة. ذلك أن الانتخابات الرئاسية المقررة بعد ما يقارب 45 يوماً، تُعدّ عملياً مستحيلة التنظيم، في ظلّ عدم وجود مرشحين جادين من الشخصيات والأحزاب المعروفة (بقي يومان فقط على غلق باب الترشيحات)، ورفض القضاة الإشراف عليها وامتناع رؤساء البلديات عن المشاركة في تنظيمها، فضلاً عن الرفض الشعبي الهائل المُعبَّر عنه في كل جمعة منذ تنصيب الرئيس المؤقت في 11 نيسان/ أبريل. وفي هذه الظروف، يبدو لزاماً اليوم على المؤسسة العسكرية، التي ظلّت تصارع في الأسابيع الماضية من أجل «الحل الدستوري»، أن تفكر في حلول أخرى، حتى لا تتحمّل العبء وحدها، عندما تنقضي فترة الرئيس المؤقت يوم 9 تموز/ يوليو المقبل، وتدخل البلاد حالة الفراغ الدستوري. لذلك، يُنتظر أن تستجيب المؤسسة العسكرية لهذه الدعوات، من أجل إيجاد مخرج يُرجَّح أن يكون على شكل مجلس رئاسي يدير المرحلة الانتقالية، مع حكومة تصريف أعمال محايدة لفترة لا تتجاوز 6 أشهر، يتم خلالها ترتيب الظروف المناسبة لإجراء انتخابات رئاسية، تمتلك مقومات النزاهة والمصداقية.

وسيكون ردّ المؤسسة العسكرية المنتظر اليوم، من خلال خطاب الفريق أحمد قايد صالح، مؤشراً قوياً على حقيقة ما تريده المؤسسة العسكرية، التي باتت أصوات كثيرة في الشارع تتهمها صراحة بالعمل على تجديد النظام نفسه عبر دعمها الضمني للرئيس المؤقت والانتخابات التي دعا

> **من المنتظر أن يردّ قايد صالح اليوم على الدعوة إلى حوار مباشر مع الحراك**

فلسطين

بشائر «صفقة القرن»: مؤتمر اقتصادي في المنامة

مع تقدم شهر رمضان، الذي كانت الإدارة الأميركية قد أعلنت سابقاً نيّتها كشف بنود «صفقة القرن» بعده، بهدف إتاحة المجال أمام رئيس حكومة العدو الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، لتأليف حكومته الجديدة، كشف البيت الأبيض بعضاً من تفاصيل المرحلة الأولى لخطته، والتي يطغى عليها الطابع الاقتصادي. وتتضمن هذه المرحلة «ورشة عمل» اقتصادية لجذب الاستثمارات إلى الضفة المحتلة وقطاع غزة والمنطقة، وفقاً لما قاله مسؤول رفيع في الإدارة الأميركية لشبكة «سي إن إن».

وستنعقد هذه الورشة في العاصمة البحرينية المنامة التي فُتحت باب التطبيع مع العدو الإسرائيلي على مصراعَيه، وسيحضرها «عدد من وزراء المالية والاقتصاد البارزين» في الخامس والعشرين والسادس والعشرين من الشهر المقبل، تحت عنوان «بحث سبل الاستثمار في أراضي السلطة الفلسطينية». وسيكون من بين الحاضرين، وفق مصادر إعلامية إسرائيلية، وزير المالية في حكومة العدو، موشيه كاحلون.

وأضاف المصدر الأميركي، لـ«سي إن إن»، أن الخطة (الاقتصادية) ستتضمن أربعة عناصر هي: البنية التحتية، والصناعة، والتمكين والاستثمار في الشعوب، إضافة إلى الإصلاحات الحكومية، وذلك «من أجل خلق بيئة جاذبة للاستثمار في المنطقة». ويتناقض ما تدّعيه وإشنطن من جهود لتحسين الواقع الفلسطيني مع ما تمارسه تجاه حليفتها، أي السلطة في رام الله، إذ إنها أوقفت التمويل عنها، كما أوقفت برنامج

المساعدات للمستشفيات شرقي القدس ومنح التعليم للطلاب الفلسطينيين.

وتسعى الخطة في أساسها، وفق الإعلان الأميركي، إلى «حل النزاعات التي أثرت في عملية السلام، وتسبّبت في إطالة أجل نجاحها، ومن ضمن النزاعات: حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، ووضع القدس، والإجراءات التي تتخذها إسرائيل من أجل الدفاع عن النفس، إضافة إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين»، ما يعني عملياً تصفية القضية الفلسطينية والقضاء نهائياً على ما يُعرف بـ«ملفات الوضع النهائي». وادّعى المسؤول الأميركي أن «الخطة ستؤثر إيجابياً في اقتصاد المنطقة عامة، إذ ستهدف إلى تحويل الأموال التي يتم إنفاقها على الأسلحة إلى تنمية الاقتصاد». كما ذكر تقرير «سي إن إن» أن المسؤولين في البيت الأبيض سيعلنون، لاحقاً، بالتفصيل، الجزء الأول الذي يُعنى بالشق الاقتصادي من الخطة، التي عمل على صياغتها صهر الرئيس الأميركي ومستشاره، جاريد كوشنر.

(الأخبار)

«مملكة الخير» تُهدي غزة بيَد... وتضربها بأخرى

تخفي السعودية خلف «ذبائحها» التي قدّمتها قبل أيام إلى غزة، سلسلة من عمليات الاستهداف المتواصلة لشخصيات قريبة من «حماس» خلال العامين الأخيرين، بينها شخصية مثّلت الحركة هناك لمدة، فيما واجهت «الذبائح» انتقادات كثيرة بين الغزيين

تم التنسيق لتسليم الأضحيات للغزيين عبر تواصل مصري ـ سعودي مباشر (الأناضول)

غزة ـ هاني إبراهيم

لا تزال «الذبائح» السعودية التي وصلت إلى قطاع غزة مثار سخط وتهكّم لدى الغزّيين، إذ يجدون فيها انتهاكاً لأبسط قواعد «الكرم»، في ظلّ أنها تُوزع بعد ثمانية أشهر من ذبحها، وكونها فائضاً من أضحيات موسم الحج السابق. المنحة، التي تحتوي على 25 ألف أضحية، سُلّمت إلى وزارة الأوقاف في غزة بتنسيق مصري ـ سعودي مباشر، عبر «الهلال الأحمر المصري» ونظيره الفلسطيني، على أن تبدأ «الأوقاف» توزيعها خلال اليومين المقبلين بعد الانتهاء من فحصها لدى الجهات المختصة. وسبق في العام الماضي أن قدمت السعودية منحة مشابهة بمقدار 15 ألف أضحية (أقلّ بعشرة آلاف من «المنحة» الأخيرة)، لكن ما أثار السجال حولها هذه المرة الدور السعودي البارز والواضح في قضية «صفقة القرن».

هي منحة قدّمتها السعودية بيَد، وبالأخرى كانت تواصل اعتقال شخصيات تشتبه في علاقتها مع المقاومة، ولا سيما حركة «حماس». ومن بين هؤلاء المعتقلين الطبيب الاستشاري الثمانيني محمد الخضري، المعتقل منذ سنوات من دون أن تنجح الوساطات في الإفراج عنه. الخضري كانت تربطه علاقات إيجابية مع السلطات السعودية منذ منتصف التسعينيات حتى 2005، وتقول مصادر إنه مقرّب من «حماس» ولا يزال رهن الاعتقال السياسي. وطبقاً لمسؤول «حماس» في الخارج حالياً، ماهر صلاح، لا اعتقال لسنوات هناك، قبل الإفراج عنه بوساطة قطرية. لكن المملكة بدأت في عهد محمد بن سلمان اتخاذ إجراءات مشددة بحق التحويلات المالية إلى غزة، بذريعة احتمال استفادة المقاومة منها.

وقبل سنوات، خلال تولّي خالد مشعل رئاسة المكتب السياسي للحركة، كانت الأخيرة تأمل بعد لقاء جمع مشعل مع الملك سلمان أثناء تهنئته بعيد الأضحى، في الدخول في علاقة جيدة، وخاصة مع وعد قطعه ابن سلمان آنذاك بعقد لقاء بين الجانبين بعد شهر، وهو ما لم يحدث، ليعقّب ذلك تجريم السعودية العلاقة مع «حماس»، بل وإدراجها ضمن أسباب مقاطعة قطر، ما اضطر الأخيرة إلى الطلب من قيادات وازنة في الحركة مغادرتها، وكان على رأسهم صالح العاروري المستقر في لبنان حالياً. مع ذلك، تحافظ «حماس» على موقف دبلوماسي مع الرياض. وقبل أيام، علّق عضو المكتب السياسي للحركة، صلاح البردويل، على تصريحات رئيس الوزراء العراقي السابق إياد علاوي، بالقول إن «علاوي» صمت دهراً ونطق عهراً حينما قام بدور كومبارس فاشل يردد ما أملاه عليه مخرج صهيوني حول صواريخ حماس الموجّهة إلى الخليج»، مضيفاً: «نحن لا نوجه سلاحنا إلى صدرنا يا علاوي».

> **تواصل الرياض اعتقال شخصيات تتهمها بأنها على علاقة بـ«حماس»**

تقرير

خلط أوراق في المشهد السوداني:

تشكيلات جديدة «تشوّش» المفاوضات

يزداد المشهد السوداني تعقيداً مع ظهور تيارات سياسية ترفض انفراد المجلس العسكري وتحالف «قوى الحرية والتغيير» بهندسة المرحلة الانتقالية. مايجعل المفاوضات، التي لم تعالج إلى الآن أهم النقاط العالقة، رهينة توافقات داخلية أوسع

بعد انقطاع دام ثلاثة أيام، إثر تعليق «المجلس العسكري» المفاوضات مع تحالف «قوى الحرية والتغيير»، نتيجة الأحداث التي شهدها محيط الاعتصام المفتوح أمام مقار الجيش وسط الخرطوم، لم يفكّك قرار المجلس استئناف المفاوضات، التي عُقدت آخر جلساتها مساء أمس، تعقيدات المشهد السوداني، مع دخول طرفين سياسيين جديدين على خط جبهتَي المشهد: الشارع والمفاوضات، رفضاً للاتفاقات التي أُبرمت بين «العسكري» والتحالف المعارض على أساس حصر تمثيل الحراك الشعبي بالأخير، ومنها الاتفاق على هياكل الحكم، وعلى فترة انتقالية لمدة ثلاث سنوات.

وبين الحراك الشعبي والجيش، ظهر تشكيلان جديدان على الساحة السياسية: الأول من رحم الشارع، مؤلف من عدة تيارات إسلامية كانت مشاركة في النظام البائد، منها «تحالف 2020» الذي يقوده خال الرئيس المعزول عمر البشير، رئيس «منبر السلام العادل» الطيب مصطفى، ويضم عدة أحزاب وحركات تؤيد اعتماد الشريعة في القانون، وتناهض الأفكار العلمانية، وبينها حزب «المؤتمر الشعبي» الذي كان في الماضي متحالفاً مع البشير، وتحالف «أحزاب شرق السودان» وبعض الحركات المسلحة المعارضة في الخارج. وقد ارتأت هذه القوى التي قدمت أكثر من مئة رؤية للمرحلة الانتقالية لـ«المجلس العسكري»، في جولات التفاوض الأولى، الخروج إلى الشارع أمس، في مسيرة بالقرب من القصر الجمهوري، رفضاً لـ«سيطرة القوى اليسارية» على المشهد في البلاد، كما تقول، وتفرّد «العسكري» و«الحرية والتغيير» بالمرحلة الانتقالية التي سيتحدّد من خلالها شكل نظام السودان. كذلك، أعلن أبرز الداعين إلى المسيرة، الداعية الإسلامي عبد الحي يوسف، في حديث تلفزيوني، اعتزامهم تنظيم المزيد من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية حتى يرضخ «العسكري»، ومن أجل عدم السماح لـ«قوى الحرية والتغيير» بالانفراد بحكم السودان في الفترة الانتقالية.

أما التشكيل الثاني، فقد تمثّل في تحالف جديد أُعلن تأسيسه أمس، باسم «قوى السلام والعدالة المتحدة»، يدعم القوات المسلحة و«دورها الوطني المهم في حفظ الوطن والمواطنين»، من خلال انحيازها لخيار الشعب في إحداث التغيير»، بحسب ما أكد رئيسه مصطفى المنا، لكنه يرفض أيضاً ما يدور بين «المجلس العسكري» و«قوى الحرية والتغيير» من تفاوض «تم اختزاله في كيان واحد فقط» كما قال. والمعنى نفسه شددت عليه «الجبهة الوطنية»، التي أكدت أن أي قرار ثنائي ينتج من تفاوض معزول بين طرفين «يبقى شاناً خاصاً بهما ولا يلزمنا». و«الجبهة» هي مجموعة من التحالفات والكتل السياسية، تشمل أحزاب وحركات شرق السودان، و«التنسيقية العامة للحركات المسلحة»، و«ائتلاف شباب السودان»، و«قوى تجمع الثوار» (وتر).

وقد جاء هذا الاستعراض بقوى داعمة للجيش ورافضة لخيارات «العسكري»، بالتزامن مع استعراض من نوع آخر قدمه نائب رئيس المجلس، محمد حمدان دقلو، الملقب بـ«حميدتي»، خلال حفل إفطار بحضور سياسي ذي ثقل لحلفائه الخارجيين، من بينهم السفير السعودي في الخرطوم علي بن حسن جعفر، والقائم بالأعمال الأميركي ستيفن كوتسيس، ومشاركة المئات من ممثلين من محافظات وولايات سودانية مختلفة. وقال دقلو، في كلمة بالمناسبة، وهو يشير بعصاه على إيقاع موسيقى أغاني الثورة السودانية، إن قوات «الدعم السريع» «جزء من الثورة»، مضيفاً «(أننا) لن نسمح لأموال الخارج بشراء السياسيين لتمرير أجندة غير وطنية»، بعدما لاقت هذه القوات المنضوية في الجيش اتهامات بضلوعها في هجومين متتاليين على ساحة الاعتصام وسط الخرطوم، راح ضحيتهما ستة قتلى وعشرات الجرحى.

> **أعلن تحالفٌ حديث التشكيل دعمه للقوات المسلحة ورفضه لمفاوضات «العسكري»**

خرج الآف من أنصار «تيار الشريعة ودولة القانون» في مسيرة بالقرب من القصر الجمهوري (أ ف ب)

ويأتي هذا التغيير السريع في المشهد بالتزامن مع خوض طرفَي التفاوض جلسة رابعة مساء أمس، ناقشت النقطتين العالقتين الأهم في إطار الوثيقة الدستورية المُقدَّمة مطلع الشهر الحالي، وهما نسب التمثيل ورئاسة كل من مجلس الوزراء و«المجلس السيادي»، علماً بأن الأول يُفترض أن يمثّل رأس هرم السلطة إذا تم التحول الديموقراطي المنشود، وما يصحبه من تقليص لصلاحيات الرئيس، والثاني يمثل رأس الدولة، ويمتلك الصلاحيات الأوسع في ظلّ النظام الرئاسي الحالي، المستمر على الأقل حتى نهاية الفترة الانتقالية. وفي هذا الإطار، تحدثت بعض المعلومات عن اقتراح بالمساواة بين الطرفين في نسب العضوية في «السيادي»، على أن تبقى الرئاسة للعسكر، مقابل أن تحظى «قوى الحرية والتغيير» بالتمثيل الأكبر في الحكومة، وتبقى رئاسة مجلس الوزراء للمدنيين.

(الأخبار)

ليبيا

بعد شهر ونصف شهر من الهجوم المباغت لقوات المشير خليفة حفتر على طرابلس، وانحسار المعارك في حدودها الجنوبية، تعمل حكومة الوفاق على الانتقال من الدفاع إلى الهجوم بدعم من حلفائها الإقليميين. وقد وصلت، ضمن هذا التوجّه، شحنة دعم عسكري أولى من تركيا، السبت الماضي، تتكون من عشرات المدرعات القتالية ومئات قطع السلاح الأخرى

تركيا تنهي التحفظ: شحنة أسلحة أولى إلى «الوفاق»

على مدى أعوام، اتهم محور المشير خليفة حفتر، المسيطر على شرق ليبيا، الفاعلين في طرابلس بتلقّي دعم عسكري من تركيا وقطر. وتواصلت الاتهامات حتى بعد تأليف حكومة الوفاق بدعم دولي عام 2016، وما أعقب ذلك من إخراج لحكومة الإنقاذ وميليشياتها من طرابلس، وتقليص لنفوذها تدريجياً. لم ترغب حكومة الوفاق في أن تكون محسوبة على محور إقليمي، لكن مع تواصل الدعم الممنوح لحفتر من قِبَل محور السعودية ـ الإمارات ـ مصر، وجدت الأولى نفسها حليفاً موضوعياً لقطر وتركيا، سياسياً في مرحلة أولى، والآن عسكرياً.

ظلّت الاتهامات بتلقّي أسلحة في الأعوام الماضية تدور في فلك الافتراضات، إذ لم تخرج أدلة فعلية إلى العلن تفيد بوجوده، أو على الأقلّ وجوده بالكميات والأنواع المبالغ فيها وفق ما يعلنه محور شرق البلاد على نحو منتظم (راجع: «تركيا وهجوم طرابلس: هل ينتهي التحفظ؟»). الأخبار، العدد 3747)، علماً بأن أسباب تقليص الدعم التركي والقطري لغرب ليبيا كثيرة، ومن أهمها التطورات التي طرأت على الميدان، من حيث تراجع نفوذ الإسلاميين وبروز ميليشيات طرابلس المعادية لهم، لكن يبدو أن هذا التحفظ بدأ بالزوال إزاء التهديد الوجودي الذي يواجه الفاعلين في طرابلس الكبرى.

بوادر التغيير بدأت تبرز مع وصول فتحي باشاغا إلى سدّة وزارة الداخلية في حكومة الوفاق، إذ إن الرجل، الذي تتلاقى أفكاره مع التوجهات التركية، عمل منذ تولّيه المنصب على تقليم أظافر ميليشيات طرابلس، عبر السعي إلى تطويعها

> **يفتح الدعم التركي الباب أمام تدخل أكبر من التحالف الثلاثي الداعم لحفتر**

ضمن ترتيبات أمنية جديدة، وشنّ هجمات دورية عليها تتّهمها بتعكير الأمن، وقد وصلت العلاقة بينه وبينها إلى حدّ القطيعة وإعلان الميليشيات عدم اعترافها بقرارات رئيس المجلس الرئاسي للحكومة، فائز السراج، في حال حملت توقيعه وحده في غياب توقيعات باقي الأعضاء. ومع الوقت، تعاظمت مخاوف الميليشيات الطرابلسية، خاصة أن باشاغا يحظى بدعم تشكيلات عسكرية قوية من مدينة مصراتة، وبعضها أشرف هو نفسه على إدارته إبان الحملة لإسقاط نظام معمر القذافي. وقد وصلت اتهامات الميليشيات للوزير في حينها حد الإشارة إلى دور تركي في دعم مشروعه، وذلك بعد وصول حوالى تسع سيارات صفصفة وقتالية.

في واقع الأمر، لم تكن الميليشيات مخطئة، إذ يحظى باشاغا بثقة تركيا. أسباب تلك الثقة متنوعة، منها مواقفه الحازمة ودوره في ليبيا خلال الثورة على القذافي، ولاحقاً في عملية «فجر ليبيا»، ومقاطعته أنشطة برلمان شرق البلاد، ثم مع توليه الوزارة، لكن بينها أيضاً عوامل شخصية ترتبط بانحداره من «كراغلة» مدينة مصراتة (الكراغلة مصطلح يستخدم للإشارة إلى الذرية الناتجة من زيجات الأتراك). زار الرجل عدة مرات تركيا في الأشهر الأخيرة، أبدى خلالها إعجابه بتجربتها، وسعى إلى تأسيس تعاون أمني معها، ولم يخفِ الأتراك كذلك إعجابهم به وبمشروعه. لم تقلق تلك الزيارات أطرافاً محليين فقط، بل كذلك دوليين، فحين سئل أخيراً عن دور بلاده في دعم حفتر، أجاب وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، بقوله إن باشاغا «الذي يُهاجم فرنسا بانتظام، ويندّد بتدخلها المزعوم في الأزمة، لا يتردد في قضاء بعض الوقت في تركيا».

وقد تطور اهتمام تركيا بليبيا مع قدوم باشاغا بشكل ملحوظ، وهو ما أسهم في وصول الدعم العسكري لحكومة الوفاق، وآخره السبت الماضي، حين رست سفينة شحن ترفع علم مولدوفيا في ميناء طرابلس، تحمل حوالى 40 مدرعة قتالية من طراز «بي أم سي كيربي»، وعشرات الرشاشات البلغارية الصنع، وعشرات الصواريخ المضادة للدروع، وعدداً كبيراً من صناديق الذخائر، وجدت في انتظارها عدداً من قادة الكتائب العسكرية التي تقاتل ضد حفتر، وقد تسلّم كل منهم حصته من حمولتها، وانطلقوا بها نحو الجبهات والمخازن.

وانطلقت السفينة، التي تحمل اسم «أمازون»، من ميناء سامسون في تركيا في الـ21 من الشهر الماضي، ما يعني أنها سبقت حتى اتصال الرئيس التركي بفائز السراج، الذي أكد له فيه أن بلاده «ستقف بكل حزم إلى جانب الليبيين، وستدعم الحكومة الشرعية المتمثلة في حكومة الوفاق الوطني». لكن الأكثر أهمية، هو علاقة قطر بالشحنة؛ ففي حين تحاول الإمارة عدم الزجّ باسمها في عمليات تسليح مباشرة لحكومة غرب ليبيا، خشية الموقف الأميركي ربما، تبيّن أن «صندوق الاستثمار القطري» يمتلك نصف أسهم شركة «بي إم سي»، المُصنِّعة لذلك النوع من المدرعات.

لكن، بقدر احتفاء الفاعلين في غرب ليبيا بهذا الدعم العسكري، إلا أنه يمكن أن يكون معطىً سلبياً بالنسبة إلى ليبيا بشكل عام. فمن الناحية المقابلة، استقبلت وسائل الإعلام المصرية والإماراتية والسعودية الخبر بمزيد من التحشيد ضد حكومة «الوفاق»، وقد يؤدي الأمر إلى تدخل أكبر من هذا التحالف الثلاثي الداعم لحفتر، خاصة عبر الطائرات، ما يقود إلى تدمير أكبر وضحايا أكثر، وإطالة لعمر الحرب. ويتم كل هذا تحت أنظار المؤسسات الدولية، التي يشلّها الانقسام في المواقف، وإذا لم يحصل توافق على وقف الحرب، فستستمر الأسلحة في التدفق، رغم وجود حظر أممي على توريده.

تتضمن الشحنة حوالي 40 مدرعة قتالية من طراز «بي أم سي كيربي» (أ ف ب)

فنزويلا

غوايدو يعترف بوجود محادثات مع حكومة مادورو

بعد نفيه حصول «تفاوض» بين المعارضة والحكومة الفنزويليتين في العاصمة النروجية، خرج الانقلابي خوان غوايدو ليشدد على أن أي وساطة دولية لحلّ الأزمة في البلاد، على غرار تلك التي تقودها أوسلو، يجب أن تؤدي إلى خروج الرئيس نيكولاس مادورو من السلطة، وإلى انتخابات جديدة. وقال غوايدو أول من أمس: «نرحّب بكل تقدير بكل الجهود، لكن موقفنا واضح»، مضيفاً أنه «تجاوب مع دعوة النروج من أجل الاقتراب من حلول تؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاء اغتصاب السلطة، وقيام حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات حرة».

في المقابل، بدا الرئيس الفنزويلي، كعادته منذ بدء الأزمة، منفتحاً على الحوار، إذ وصف بدء المحادثات مع المعارضة في أوسلو بأنه «أخبار سارّة»، فوجّهاً الشكر للنروج لدورها الرئيس نيكولاس مادورو من كوسيط. وخلال احتفال أول من أمس في ولاية أراغوا شمالي البلاد حضره نحو 6500 عسكري، طلب مادورو الدعم من الشعب الفنزويلي «من أجل المضي قدماً على طريق السلام»، مشدداً على ضرورة «معالجة هذه النزاعات»، وإيجاد الحلول. وقبل ذلك بعدة ساعات، كانت وزارة الخارجية النروجية قد تحدثت عن «اتصالات أولية» بين المعسكرين في فنزويلا، في إطار «مرحلة استكشافية».

وعلى رغم محاولة الانقلابيين التقليل من شأن هذه المحادثات، أكد النائب الأول لرئيس الحزب الاشتراكي في فنزويلا، ديوسدادو كابييلو، أن المعارضة تسعى إلى الحوار مع مادورو. وقال كابييلو: «رغم أن المعارضين يقولون إنهم غير مستعدين للحوار، فإن الواقع هو أن جميع القطاعات تريد الحوار مع حكومة الرئيس نيكولاس مادورو». وفي تغريدة على موقع «تويتر»، أشار إلى أن الرئيس الفنزويلي قد «دعا مراراً إلى عقد اجتماع من أجل السلام في البلاد». وكان كابييلو قال في خطاب له أول من أمس: «نحن في حرب، الولايات المتحدة تهاجمنا ولن ترتاح»، مضيفاً أنهم «اليوم، يهاجموننا بإغلاق الحسابات المصرفية، وربما غداً يقودهم جنونهم إلى إرسال القنابل»، مُذكّراً بكلام مادورو السابق من أنه «يجب أن تكون لديكم أعصاب من الفولاذ، و أن تتمتعوا بالهدوء والعقلانية». وفي ما بدا تفسيراً ضمنياً للتأخّر في إيقاف غوايدو، لفت كابييلو إلى أنه على الرغم من أن أعداءك «مخطئون»، إلا أنك تفعل كل شيء ممكن «لعدم مقاطعتهم».

في غضون ذلك، جدّد وزير النفط الفنزويلي، مانويل كيفيدو، تأكيده أن «الحكومة الأميركية تفرض حصاراً اقتصادياً وماليا على اقتصاد بلاده ونفطها». وقبيل الاجتماع الوزاري لمنظمة «البلدان المصدرة للبترول» (أوبك) والدول المنتجة من خارجها، والذي انعقد أمس في السعودية، قال كيفيدو: «هذا بالتالي يولد اضطرابات في تدفق إمدادات النفط إلى السوق العالمي، وكذلك يسبب أضراراً اقتصادية كبرى ومعاناة للشعب الفنزويلي».

(الأخبار، أ ف ب)

وفيات

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

صدق الله العلي العظيم

انتقلت الى رحمة الله تعالى الحاجة

المرحومة ابتهاج علي وهبي

(أم حسن)

زوجها: الحاج فوزي عبدالله فواز (أبو حسن)

ابناها: حسن والحاج محمد

بناتها: الحاجة ماجدة زوجها الحاج علي فواز – الحاجة فاطمة زوجها القنصل قاسم فواز – سلوى زوجهامحمد مروة – الحاجة وفاء – فرح زوجها عبد الحميد بزي – علا زوجها حسن جابر.

سيصلى على جثمانها الطاهر الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم الإثنين الواقع في 20/4/2019 في جبانة بلدتها الغسانية.

تقبل التعازي قبل الدفن وبعده ويوم الثلاثاء 21 الجاري في منزلها في بلدتها الغسانية.

للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب

الآسفون: آل فواز ووهبي

وعموم أهالي بلدتي الغسانية وعدلون.

أولاد الفقيد نورما

ميشال وزوجته عايدة سطوف

وبناتهما: مابيل وميشيل

المحامي إيلي وزوجته المحامية رديته يارد وولداهما: شربل وجوزف

جورجينا (موظفة في وزارة التربية)

أشقاؤه حنا وعائلته

جرجس وعائلته

فوزي

أولاد المرحوم عيسى وعائلاتهم

أولاد المرحوم يعقوب وعائلاتهم

شقيقاته منيرة زوجة بشاره الحاج وابنتهما

أولاد المرحومة سلوى أرملة المرحوم نديم حداد وعائلاتهم

وعموم عائلات بيطار، سمعان، داود، سطوف، يارد، نادر، عبود، الحاج، حداد، شحود، كرم وعموم عائلات عيدمون، عكار وانسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون اليكم بمزيد من الحزن والأسى فقيدهم الغالي المأسوف عليه المرحوم

إبراهيم مخايل بيطار

زوجته المرحومة سعاد جرجس سمعان

والد الشهيد جوزف

المنتقل الى رحمته تعالى مزوداً بالقربان المقدس يوم السبت الواقع فيه 18 أيار 2019.

تقبل التعازي اليوم الإثنين 20 الجاري في صالون كنيسة القديس جاورجيوس للروم الأرثوذكس، عيدمون عكار إبتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً.

ويومي الثلاثاء والأربعاء 21 و 22 الجاري في صالون كنيسة النبي الياس للروم الأرثوذكس، الحدث ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً.

الرجاء ابدال الاكاليل بالتبرع للكنيسة

واعتبار هذه النشرة اشعاراً خاصاً

زوجة الفقيد نهى سبع الشويري

إبنه سامر وزوجته يارا عقل

وأولادهما

إبنته نينا زوجة توفيق نمر

وأولادهما

شقيقه أولاد المرحوم عادل الشويري وعائلاتهم

شقيقاته عايده أرملة المرحوم إيلي سليم الشويري وأولادها وعائلاتهم

المرحومة إميلي زوجة دوريد أبوشقرا وأولاده وعائلاتهم

وعموم عائلات الشويري، برباري، عقل، نمر، أبوشقرا، طرابلسي، عرموني، عبود، حاج، نعمان، مجاعص وعموم عائلات الحدث وأنسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون اليكم برجاء القيامة

إيلي توفيق الشويري

المنتقل الى رحمته تعالى مزوداً بالقربان المقدس يوم السبت الواقع فيه 18 أيار 2019.

تُقبل التعازي اليوم الإثنين 20 الجاري في صالون كنيسة النبي الياس للروم الأرثوذكس، الحدث إبتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً ويوم الثلاثاء 21 الجاري في صالون كنيسة سيدة البشارة للروم الأرثوذكس، الأشرفية إبتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً.

الرجاء إبدال الأكاليل بالتبرع للكنيسة

وإعتبار هذه النشرة اشعاراً خاصاً

بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره ننعى إليكم فقيدتنا الغالية المرحومة

الهام جميل غدار

والدتها المرحومة سلمى حناوي زوجة سامي بوشمحة

ابنتها باسمينة زوجة زياد محمد مغربي

أشقاؤها أحمد، سامي، مصطفى، زكريا، والمرحومان عفيف ومحمد

فاطمة أرملة المرحوم جواد شرف الدين، عفاف زوجة محمد منصور، المرحومة سامية زوجة سمير عبد السلام

أشقاء زوجها سمير والمرحومان أحمد وأنيس

يصلى على جثمانها الطاهر عقب صلاة ظهر اليوم الإثنين في 20 أيار 2019 الموافق في 15 رمضان 1440 هـ في جامع الحاشقجي ويواري في ثرى جبانة الأوقاف الإسلامية الجديدة، الحرج.

تقبل التعازي للرجال والنساء يومي الثلاثاء 21 والأربعاء 22 أيار في أوتيل لانكستر Lancaster Eden Bay، الرملة البيضاء، من الساعة الثانية لغاية السادسة والنصف مساءً.

إنا لله وإنا إليه راجعون

الراضون بقضاء الله وقدره آل غدار، بوشمحة، حناوي، مغربي، منصور، شرف الدين، عبد السلام، شبارو، مكاوي، الجمّال، مكي وانسباؤهم.

بالرضى والتسليم لمشيئته تعالى ننعى إليكم فقيدنا الغالي المرحوم

المحامي الأستاذ حافظ انيس جابر

زوجته نجوى بهيج شيا

أولاده المحامي طلال زوجته ميرنا أبو شقرا

المحامي عمر زوجته زينة حيدر

زلفا زوجة المحامي طارق يحيى

أشقاؤه المرحوم المحامي شكيب المرحومة فريدة أرملة المرحوم الدكتور كميل الريّس

المرحوم المهندس ملحم

المهندس الطيار رياض

الأستاذ منصور

المهندس زهير

المنتقل إلى رحمته تعالى يوم الأربعاء الواقع فيه 15 أيار 2019.

تقبل التعازي اليوم الاثنين 20 أيار 2019 في دار طائفة الموحدين الدروز من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر حتى الساعة السادسة مساءً.

الراضون بقضائه: آل جابر، آل شهيب، آل شيا وعموم أهالي عاليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

ذكرى أسبوع

بصادف نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢١ أيار ٢٠١٩ م. الموافق له ١٥ رمضان ١٤٤٠ هـ.

ذكرى أسبوع على وفاة فقيدتنا الغالي المرحوم

عميد آل فواز

الحاج حسن محمد الحاج جعفر فواز (أبو عماد)

زوجته الحاجة محاسن فواز (أم عماد)

أولاده: عماد – محمد والمرحوم علي

بنته: هناء (زوجة الدكتور حسين فواز) – صفاء (زوجة جعفر فواز) – وفاء (زوجة جعفر فواز) وحوراء

أخوته: المرحومة الحاجة خديجة – المرحوم الحاج حسين –المرحوم الحاج قاسم والحاج جعفر

ويهمهم الخامسة ستتلى عن روحه الطاهرة آيات من الذكر الحكيم وذلك من الساعة ٣ – ٦ بعد الظهر من يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢١ أيار ٢٠١٩ م. في مركز جمعية التوجيه والتخصص العلمي في الرملة البيضاء قرب مبنى أمن الدولة، بيروت، لبنان

للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب

الآسفون: آل فواز – آل غندور وعموم أهلي بلدة الغسانية

إعلانات رسمية

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ جويا - برئاسة القاضي ريشار السمرا

المنفذ: أبراهيم فرحات وكيله المحامي علي غدار

المنفذ عليه: محمد علي عباس - صور - مركز الضمان الاجتماعي

السند التنفيذي: سندات دين بقيمة مايتي الف د.أ. عدا اللواحق وهي استنابة من دائرة تنفيذ صيدا برقم 2017/951.

تاريخ التنفيذ: 2017/12/12

تاريخ تبليغ الانذار: 2017/12/20

تاريخ قرار الحجز: 2018/1/10

تاريخ تسجيله: 2018/1/17

تاريخ محضر الوصف: 2018/6/11

تاريخ تسجيله: 2018/7/11

العقار المطروح للبيع: رقم 307/ باريش هو كناية عن قطعة ارض بعل سليخ لا تحتوي على انشاءات وهو محاط وليس له طريق ويقع في وسط البلدة ضمن منطقة سكنية وان الماء والكهرباء والهاتف متوفرة بالقرب منه.

مساحة العقار: 197 م2

حدوده: من الغرب العقار 367/باريش ومن الشرق والشمال العقار 306/ باريش ومن الجنوب العقار رقم 368/ باريش.

قيمة التخمين: 19700 د.أ. تسعة عشر الف وسبعمائة د.أ.

بدل الطرح: 11820 د.أ. احد عشر الف وثمانمائة وعشرون د.أ.

موعد البيع ومكان اجرائه: الساعة الحادية عشرة والنصف من نهار الاربعاء الواقع فيه 2019/7/3 وذلك امام رئيس دائرة تنفيذ جويا وعلى الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ان يقدم بدل الطرح نقداً او بكفالة مصرفية وافية او شيك مصرفي من احد المصارف المقبولة لحضرة رئيس دائرة التنفيذ في جويا وعليه اتخاذ محل لاقامته ضمن نطاق المحكمة ما لم يكن ممثلاً بمحام والا اعتبر كل تبليغ له في قلمها قانونياً وعليه ابداع الثمن خلال مهلة ثلاثة ايام من تاريخ صدور قرار الاحالة ودفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيها رسم الدلالة 5% خلال عشرين يوماً من تاريخ صدور قرار الاحالة.

رئيس القلم

أحمد جباعي

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

الأخبار

هاتف: 759555 ـ 01 فاكس: 759597 ـ 01

نقابة أطباء الأسنان في لبنان – بيروت

تعلن عن إستدراج عروض لشركة تدقيق مالية معلوماتية.

سحب دفتر الشروط قبل 23/05/2019

بيروت – كورنيش النهر – فيكتوريا تاور – ط. ٢

lda@lda.org.lb - 01/611222

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ كسروان في المعاملة التنفيذية رقم 2017/1189 تنفذ تفليسة شركة باك ليمتد فرع لبنان ممثلة بوكيلي التفليسة المحامية مي سالم والمحامي بيار حرب قرار حضرة القاضي المشرف على تفليسة شركة باك ليمتد فرع لبنان تاريخ 2017/11/16 بالمعاملة التنفيذية رقم 2017/1189

يجري التنفيذ على:

- القسم 4/138 ادما والدفنة مساحته 1975 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 1674 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مستودع عدد 20 ومستودع وغرفة تقنية عدد اثنين وغرفة آلات ومصعد - طابق سفلي وبالكشف يتبين انه يتألف من مخزن كبير ضمنه 5 غرف ومستودعات عدد 3، الأرض باطون في الغرف اما في المستودعات موزاييك، المستودع الثاني يمكن الوصول اليه من خلال القسم رقم 5 عبر ممر ارضه باطون وحيطانه باطون.

بدل تخمينه /1380734,69/د.أ. وبدل طرحه /828440,814/د.أ.

- القسم 5/138 ادما والدفنة مساحته 2005 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 570 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مستودع وممر وغرفة تقنية عدد 3 ومحفوظات وغرفة تحكم - طابق سفلي وبالكشف يتبين انه يتألف من مدخل و4 غرف ومستودع ضمنه 3 غرف، الأرض باطون ارض المستودع موزاييك وارض الغرف سيراميك.

بدل تخمينه /470,142,64/د.أ. وبدل طرحه /282085,584/د.أ.

- القسم 6/138 ادما والدفنة مساحته 1695م.م. ووفق تقرير الخبير مساحة الطابق الارضي 1254 م.م. ومساحة الجزء الشرقي 583 م.م. ومساحة الجزء الغربي 180 م.م. اي مجموعه /2017/ م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مستودع وصالة رسم ومشغل ومصعد - طابق ارضي.

وبالكشف يتبين انه يستعمل منشرة ارضه باطون متصل بالقسم رقم 3 بوابة حديد درج شرقي يؤدي الى طابق اول يستعمل لتجميع الملابس مؤلف من اربع مستودعات ومطبخ اما من الدرج الغربي فتصعد الى 3 مستودعات وموزع وغرفة حمامات الارض باطون اما ارض الموزع سيراميك يوجد حمامين مفصولين بقواطع خشبية وارض المستودعات سيراميك.

بدل تخمينه /2,747,041,37/د.أ. وبدل طرحه /1,648,224,822/د.أ.

- القسم 7/138 ادما والدفنة مساحته 2205 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحة الطابق الارضي 2172 م.م. وفي الاول 478 م.م. اي مجموعه /2650/م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مدخل استوديو وغرفة عدد ثمانية وخلاء عدد 4 ومستودع طابق ارضي واول وثاني.

وبالكشف يتبين انه يتألف من مدخل واستوديو وممر وغرفة عدد 2 وصالة وخلاء عدد 3 وغرفة عدد 11 ضمن ثلاثة منهم حمام وموزع وغرفة تقنية، استوديو ارضه موكيت واستوديو آخر ارضه باركيه ضمنه غرفة مراقبة حيطانها معزولة الأبواب معاكس اما ابواب الاستوديو حديد مع عازل للصوت، الحمامات سيراميك وبورسلان.

بدل تخمينه /3,609,152,02/د.أ. وبدل طرحه /2,165,491,212/د.أ.

- القسم 8/138 ادما والدفنة مساحته 950 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 953 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية استوديو وغرفة عدد 8 وخلاء عدد 2 ومصعد - طابق ارضي وأول وثاني.

وبالكشف يتبين انه يتألف من استوديو و7 غرف وخلاء عدد 2 ومصعد وقد جرى فتح غرفتين واصبحا غرفة واحدة. ارض الغرف باطون - ارض الاستوديو موزاييك وعوازل في الجدران للصوت. الحمامات سيراميك وبورسلان الغرف ارضها سيراميك في الطابق الاول غرفة كهرباء تابعة للاستوديو ارضها سيراميك.

بدل تخمينه /1,312,182,78/د.أ. وبدل طرحه /787,309,668/د.أ.

- القسم 9/138 ادما والدفنة مساحته 950 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 945 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية استوديو وغرفة عدد 8 ومستودع عدد 4 - طابق ارضي واول وثاني.

وبالكشف يتبين انه مطابق للافادة العقارية - ارض الغرف سيراميك سقفها مستعار بعض الغرف والموزع على العضم وارضهم باطون - ارض الاستوديو موزاييك وعوازل للصوت في الجدران وابوابه حديد عازل للصوت - الحمامات سيراميك وبورسلان - يوجد غرفة كهرباء تابعة للاستوديو ارضها سيراميك.

بدل تخمينه /1,301,287,23/د.أ. وبدل طرحه /780,772,338/د.أ.

- القسم 10/138 ادما والدفنة مساحته 700 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 683 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مستودع وغرفة تقنية ومطبخ وخلاء عدد 3 - طابق ارضي.

وبالكشف يتبين انه يتألف من صالة وغرفة عدد 14 وغرفة تقنية عدد 2 ومطبخ عدد 2 وخلاء عدد 3 وممر. الصالة ارضها باركيه خشبي قسم من الجدران مرايا سقفها مستعار قماشي مجهزة تدفئة وتبريد كهربائية مفصولة عن المكاتب بقواطع خشبية وقسم منه مفصول بقواطع الومنيوم وزجاج الارض سيراميك كذلك في المطبخ والحمامات.

بدل تخمينه /930,207,86/د.أ. وبدل طرحه /558,124,716/د.أ.

- القسم 11/138 ادما والدفنة مساحته 750 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 750 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مدخل ومستودع وغرفة تحكم وغرفة تقنية وخلاء - طابق ارضي.

وبالكشف يتبين انه يتألف من مستودع عدد 4 وغرفة واحدة احد المستودعات مقسوم الى قسمين بقواطع خشبية - ارضها باطون، جزء من هذا القسم تم تقطيعه بفواصل من الالومنيوم والزجاج، الارض سيراميك وذلك في المطبخ والحمامات، الممر باطون.

بدل تخمينه /1,021,458,12/د.أ. وبدل طرحه /612,874,872/د.أ.

- القسم 12/138 ادما والدفنة مساحته 30 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 306 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مستودع - طابق ارضي. وبالكشف يتبين انه يتألف من صالة و3 غرفة وممر وتم اضافة ممر ومسبح مشيدين ضمن القسم المشترك رقم 1 وكان يستعمل لبرنامج ستار اكاديمي. ارض الصالة سيراميك - ارض الغرف والممر موزاييك ارض الممر الخارجي باطون - ارض المسبح سيراميك وحوله تراس مبلط سيراميك وهو مسبح مقفل قسم من الجدران الومنيوم وزجاج بحاجة لصيانة.

بدل تخمينه /416,754,91/د.أ. وبدل طرحه /250,052,946/د.أ.

- القسم 13/138 ادما والدفنة مساحته 670 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 493 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية استوديو ومنتفعات طابق اول وثاني.

وبالكشف يتبين انه يتألف من استوديو وغرفتي كهرباء ومدخل رئيسي ومدخلين جانبيين للاستوديو ارض الاستوديو موزاييك وجدرانه معزولة ضد الصوت جميع الابواب حديد عازل للصوت. في الطابق الثاني تم تشييد صالة كبيرة دائرة ضمنها مطبخ وبجانبها غرفة كهرباء يحيط بها ممر، مساحة هذا القسم المضاف 425 م.م. ارض الغرف الكهربائية سيراميك.

بدل تخمينه /782,297,92/د.أ. وبدل طرحه /469,378,752/د.أ.

- القسم 14/138 ادما والدفنة مساحته 1720 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 225 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية استوديو - طابق اول وثاني.

وبالكشف يتبين انه يتألف من استوديو كان يستعمل برنامج "TOP CHEF" لم يتم تنفيذ جزء كبير من هذا القسم اذ انه مستودع كبير وصالة كبيرة و3 غرف وحمامين، المستودع ارضه باطون وكذلك الغرف والصالة اما ارض الحمامات سيراميك وبورسلان وكذلك الفسحة امام الحمامات سيراميك.

بدل تخمينه /1,299,407,52/د.أ. وبدل طرحه /779,644,512/د.أ.

- القسم 15/138 ادما والدفنة مساحته 1720 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 225 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية استوديو - طابق اول وثاني.

وبالكشف يتبين انه يتألف من استوديو لا يزال على هيكله الانشائي كان يستعمل لبرنامج "TOP CHEF" ينتفع القسمان 14 و15 من فسحة بمساحة 2156 م.م. وهذه الفسحة تتألف من مستودع كبير وصالة كبيرة و3 غرف ومستودع وحمامين. ارض المستودع باطون وارض الغرف باطون وكذلك الصالة اما الحمامين فأرضهما سيراميك وحيطانهما بورسلان والفسحة امامها سيراميك لها سقف مستعار وبجانب الدرج حمام ارضه سيراميك وبجانبه مطبخ سيراميك مع مجلى صناعي وجرن ستانلس وغاز كهربائي انكستري تحته وفوقه خزائن خشبية وبجانب المطبخ حمام ارضه سيراميك.

بدل تخمينه /1,299,407,52/د.أ. وبدل طرحه /779,644,512/د.أ.

- القسم 16/138 ادما والدفنة مساحته 645 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 845 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مكاتب وغرفة مراقبة ومنتفعات - طابق اول.

وبالكشف يتبين انه يتألف من مسودع وصالة و3 غرف ومطبخ وحمام عدد 2 ومن جهة ثانية صالون وغرفتين و6 مكاتب وممر. ضمن الصالة مرقص خشبي مع وجود مرايا على اعمدة الدائرة بجانبه وضمن الصالة يوجد بار ضمنه مطبخ مع مجلى وخزائن خشبية تحته وفوقه. ارض الغرف Venil، هذا القسم هو الجزء العلوي من مكان ستار أكاديمي وضمن هذا القسم جزء كأنه شقة ارضه سيراميك في الصالون والغرفتين ومكتبين ارضهما سيراميك وعدة مكاتب اخرى ارضها موزاييك واثنين منها ارضهما باركيه خشب.

بدل تخمينه /1,340,855,46/د.أ. وبدل طرحه /804,513,276/د.أ.

- القسم 17/138ادما والدفنة مساحته 650 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 994م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مكاتب ومنتفعات - طابق ثاني.

وبالكشف يتبين انه يتألف من صالتين ومكاتب الصالة الاولى ضمنها مطبخ والثانية مجهزة بقسم كبير منها لمطبخ ياباني. الارض باركيه وله سقف مستعار. من الجهة المقابلة فإن الصالون والغرفتين ارضهم سيراميك لهم سقف مستعار يستعملان كشقة. مكتبين ارضهما سيراميك، عدة مكاتب ارضهم موزاييك.

بدل تخمينه /1,787,595,71/د.أ. وبدل طرحه /1,072,557,426/د.أ.

- القسم 18/138 أدما والدفنة مساحته 1150 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 1161 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مستودع ومنتفعات - طابق ثاني.

وبالكشف يتبين انه يتألف من 3 مستودعات: المستودع الاول مؤلف من مطبخ وصالون وغرفة نوم وغرفة اولاد بواسطة قواطع خشبية. المستودع الثاني ارضه خشبية.

المستودع الثالث يستعمل لتخزين الاخشاب ارضه باطون.

بدل تخمينه /2,087,926,17/د.أ. وبدل طرحه /1,252,755,702/د.أ.

- القسم 19/138مساحته 2492 م.م. ووفق تقرير الخبير مساحته 1964م.م. وهو بموجب الافادة العقارية مكاتب وصالة انتظار ومطبخ وخلاء ومستودع ومحفوظات وشرفات ومنتفعات - طابق ثالث.

وبالكشف يتبين انه ما يزال على الهيكل ارضه باطون.

المستودع الذي ينتفع به القسم 19 حصراً في الطابق السفلي يمكن الوصول اليه عبر نزلة باطون خارجية ويقع خارج جسم البناء.

بدل تخمينه /6,014,151,93/د.أ. وبدل طرحه /3,608,491,158/د.أ.

- العقار 137/ ادما والدفنة مساحته 2802 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية ارض بعل سليخ تزرع حبوب وبالكشف يتبين ان جزء من البناء العائد للعقار 138 يقع في العقار 137.

بدل تخمينه /1,681,200/د.أ. وبدل طرحه /1,008,720/د.أ.

- العقار 148/ ادما والدفنة مساحته 1044 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية ارض بعل مغروسة اشجار تين وبالكشف تبين انه عقار محاط له حق مرور.

بدل تخمينه /626,400/د.أ. وبدل طرحه /375,840/د.أ.

- العقار 147/ ادما والدفنة مساحته 44 م.م. وهو بموجب الافادة العقارية بئر ماء جمع والواقع مطابق للافادة العقارية كما تبين ان هذا البئر مجهز بمضخة كهربائية أوتوماتيكياً.

بدل تخمين 1200 سهم في العقار 147/ ادما والدفنة /83,800/ د.أ. وبدل طرحه /50,280/د.أ.

تاريخ محضر الوصف 2017/12/19 و2018/1/17 و2018/1/25 و2018/3/6 و2018/3/14 و2018/3/28 و2018/4/16 وتاريخ تسجيله 2018/7/16.

يجري البيع يوم الثلاثاء الواقع فيه 2019/6/25 الساعة 11 في قاعة محكمة كسروان للراغب بالشراء دفع بدل الطرح بموجب شك مصرفي منظم لأمر حضرة رئيس دائرة تنفيذ كسروان او تقديم كفالة وافية من احد المصارف المقبولة من الدولة ويتحمل رسوم التسجيل والدلالة وعليه اتخاذ محل اقامة له ضمن نطاق الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له كما عليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية العائدة للاقسام والعقارات موضوع المزايدة.

رئيس قلم التنفيذ
ناديا صليبي

إعلان تلزيم

تجري الجامعة اللبنانية مناقصة عامة لتلزيم تقديم شيلر مع لوازمه لزوم الادارة المركزية في الجامعة اللبنانية على اساس سعر يقدمه العارض في الادارة المركزية للجامعة اللبنانية - المبنى الزجاجي - المتحف.

يوم الثلاثاء بتاريخ 2019/6/18 الساعة 16:00

تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه لدى دائرة اللوازم خلال الدوام الرسمي.

العنوان: الادارة المركزية - المتحف الوطني - الطابق الثاني

مكتب السيدة: ندى صميلي.

تقدم طلبات الاشتراك الى قلم الدائرة الادارية المشتركة في الادارة المركزية قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء المناقصة.

بيروت في 14 ايار 2019
رئيس الجامعة اللبنانية
فؤاد ايوب
التكليف 845

إعلان للمرة الثانية

تجري بلدية صيدا عند الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2019/6/11 في مركزها - صيدا - مبنى القصر البلدي، (مناقصة عامة) وبطريقة تقديم اسعار بالظرف المختوم المغفل لتلزيم شراء مستوعبات نفايات بلاستيكية للقيام بمشروع الفرز من المصدر.

تقبل طلبات الاشتراك وتسلم باليد الى قلم البلدية لغاية الساعة الثانية عشرة من ظهر آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم مصحوبة بالتأمينات والمستندات المطلوبة.

يمكن الاطلاع على دفتر الشروط الخاص يومياً وخلال اوقات الدوام الرسمي في مركز بلدية صيدا - أمانة السر - الطابق الثالث.

صيدا في 2019/5/13
رئيس بلدية صيدا
المهندس محمد زهير السعودي
التكليف 846

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لشراء محولات شدة لزوم مجموعات الـ BCC في معمل الجية الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/8037 تاريخ 2018/8/13، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/6/14 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /100 000/ ل.ل.

علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 2019/5/14
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 852

مطلوب للعمل في مصرف

محام في الاستئناف مختص في أمور التنفيذ

لديه ثمانية سنوات خبرة على الاقل

يرجى إرسال السيرة الذاتية بالتفصيل

hirelawyer2019@gmail.com

وعدم الإرسال لغير المؤهلين

رواتب خدمات 20-21
إعلام تبليغ
مديرية المالية العامة
مديرية الواردات

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة الضريبة على الرواتب والاجور– المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت –كورنيش النهر – مبنى وزارة المالية – الطابق الارضي لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني التابع لوزارة المالية http://www.finance.gov.lb .

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
جورج ابراهيم الكعدي	30461	RR196906556LB	2019/1/4	2019/12/4
فادي فوزي الحداد	32744	RR196906233LB	2019/3/4	2019/11/4
حلوايات الديماسي	34848	RR196906383LB	2019/4/4	2019/11/4
خليل ميشال غصوب	36977	RR196906145LB	2019/4/4	2019/11/4
سامي اديب خوري	55892	RR196906542LB	2019/3/4	2019/11/4
ملحمة محمد جميل ياسين	56627	RR196905516LB	2019/3/4	2019/11/4
يحي محمد المعروف احمد فرحات	56976	RR196905520LB	2019/1/4	2019/11/4
محل نديم سلمان	58811	RR196906511LB	2019/1/4	2019/11/4
جمال احمد السيد	64067	RR196905873LB	2019/1/4	2019/11/4
بطرس قيصر عيسى	79641	RR196905706LB	2019/2/4	2019/11/4
بطرس قيصر عيسى	79641	RR196905887LB	2019/2/4	2019/11/4
عمر عصام حوري	84083	RR196906255LB	2019/3/4	2019/11/4
دنى ايلي شبلي	140891	RR196905992LB	2019/3/4	2019/11/4
طلال محمد خير عضاضة	141990	RR196906159LB	2019/2/4	2019/12/4
رائد عزت عبد الله	144363	RR196907344LB	2019/5/4	2019/11/4
ميشال جوزف الصايغ	150810	RR196905927LB	2019/28/3	2019/11/4
محمد عبد الله مغربي	181251	RR196905860LB	2019/4/4	2019/11/4
فوتو ماغو - علي حسين علي	189964	RR196906499LB	2019/5/4	2019/11/4
وليد محمد زرقط	336111	RR196906088LB	2019/3/4	2019/11/4
جومانا فؤاد الحايك	393179	RR196905184LB	2019/3/4	2019/11/4
هشام نصر الله حلاوي	414995	RR196905808LB	2019/1/4	2019/11/4
زينه خليل القادري	586649	RR196905989LB	2019/3/4	2019/11/4
وسيم غسان عيتاني	902490	RR196906595LB	2019/3/4	2019/11/4
حنا الياس عساف	975826	RR196905975LB	2019/2/4	2019/11/4
جوزف عبد النور حداد	1174988	RR196906397LB	2019/2/4	2019/12/4
فرح عدنان الزين	1258652	RR196905697LB	2019/1/4	2019/12/4
سيمون يوسف دفوني	1382835	RR196905944LB	2019/3/4	2019/11/4
ماهر محرم	2621912	RR196906454LB	2019/2/4	2019/11/4
احمد عبدالله الدالي	2638642	RR196905621LB	2019/1/4	2019/11/4
سيترونيل للتجارة	2775217	RR196906220LB	2019/2/4	2019/11/4
شركة المنشورات العلمية ش.م.م.	1132	RR196907004LB	2019/8/4	2019/15/4
شركة شانتي شوكولاتيه ش.م.م	3550	RR196907260LB	2019/8/4	2019/15/4
الشركة الهندسية للصناعة والمقاولات ش.م.م. - ايسيكو	4153	RR196907273LB	2019/8/4	2019/15/4
شركة فينيسيا دلمار ش.م.م	6904	RR196907295LB	2019/10/4	2019/15/4
امين نجيب شمس	30716	RR196907035LB	2019/8/4	2019/15/4
فادي فوزي الحداد	32744	RR196906865LB	2019/10/4	2019/16/4
ابراهيم الحاج خليل عبد الله	40025	RR196907300LB	2019/8/4	2019/15/4
ملحمة محمد جميل ياسين	56627	RR196906848LB	2019/9/4	2019/15/4
مؤسسة منى التجارية	57130	RR196906998LB	2019/10/4	2019/15/4
مؤسسة فايز حتاحت	73035	RR196906825LB	2019/9/4	2019/15/4
مطعم اسطنبولي	73366	RR196907018LB	2019/8/4	2019/15/4
شركة انتريندز ليمتد ش.م.م	85007	RR196907313LB	2019/10/4	2019/15/4
تاتش لصاحبتها نهى سليم دمياطي	85923	RR196907327LB	2019/8/4	2019/15/4
ميشال جوزف الصايغ	150810	RR196906922LB	2019/8/4	2019/15/4
جوزيف اسد مهنا	150823	RR196908720LB	2019/8/4	2019/15/4
فوراول	180685	RR196906984LB	2019/9/4	2019/15/4
محمد عبد الله مغربي	181251	RR196906879LB	2019/10/4	2019/16/4
فوتو ماغو - علي حسين علي	189964	RR196906953LB	2019/9/4	2019/15/4
ميشال جورج ربيز	221662	RR196906967LB	2019/8/4	2019/15/4
شركة المطاعم العربية	236210	RR196907415LB	2019/8/4	2019/15/4
الياس ابراهيم كرم	238947	RR196908645LB	2019/8/4	2019/15/4
مؤسسة زيدان للتجارة العامة لصاحبتها ميرفت احمد زيدان	255506	RR196906729LB	2019/10/4	2019/15/4
ناظم باز فضول - تعهدات عامة	268885	RR196906715LB	2019/9/4	2019/15/4
هشام نصر الله حلاوي	414995	RR196907021LB	2019/8/4	2019/15/4
فاتن خالد قبرصلي	485273	RR196907525LB	2019/10/4	2019/15/4
فهد علي درويش	498161	RR196906896LB	2019/8/4	2019/15/4
شركة بي سي سي بلاستيك كم ش.م.م	612337	RR196907401LB	2019/8/4	2019/15/4
رجا شفيق وهاب	613203	RR196906777LB	2019/8/4	2019/15/4
حنا الياس عساف	975826	RR196906732LB	2019/10/4	2019/16/4
شركة كي ال كي ش.م.م	1156027	RR196907392LB	2019/8/4	2019/15/4
مؤسسة تالا -نجلاء عبد الله نصير	1199010	RR196906701LB	2019/8/4	2019/15/4
كيدز انليمتد ش.م.م	1341699	RR196907389LB	2019/8/4	2019/15/4
ربيع محمد شبارو	1380500	RR196906905LB	2019/10/4	2019/15/4
SERTA TELCOM OFF SHORE SAL	1608805	RR196907375LB	2019/8/4	2019/15/4
هبه عثمان العثمان	1649729	RR196907361LB	2019/8/4	2019/15/4
قره بت وارطان اويسيان	1728774	RR196908883LB	2019/9/4	2019/15/4
شركة موديلوس تيليكوم اوف شور ش م ل -مغفلة	1892302	RR196907358LB	2019/8/4	2019/15/4
شي ماما ش.م.م.	2067383	RR196907225LB	2019/9/4	2019/15/4
ذا اوذر ددا ش م ل	2227342	RR196907211LB	2019/10/4	2019/16/4
اية فانتشرز هولدينغ ش م ل	2370436	RR196907199LB	2019/9/4	2019/15/4
نبيل خوري	2404637	RR196906803LB	2019/9/4	2019/15/4
بيتزا دلا كازا ش م م	2439672	RR196907154LB	2019/8/4	2019/15/4
خالد بوحطوم	2450288	RR196906692LB	2019/10/4	2019/15/4
ميرنا الدويري	2473137	RR196907145LB	2019/9/4	2019/15/4
الجمعية الدولية لانظمة الانتخابات انك	2477172	RR196907171LB	2019/8/4	2019/15/4
ماي تي في ش.م.ل	2520962	RR196907137LB	2019/8/4	2019/15/4
شركة اي . ايتش .ار . بروجكتس ش م م	2522989	RR196907185LB	2019/9/4	2019/15/4
رزق ريد هاوس للعناية الصحية اوف شور ش.م.ل	2595684	RR196907123LB	2019/9/4	2019/15/4
احمد فاعور	2633865	RR196907110LB	2019/9/4	2019/15/4
موريس يوسف الجميل	2649377	RR196906785LB	2019/8/4	2019/16/4
كوك اند ايت ليبانيز ش.م.ل	2681049	RR196907477LB	2019/8/4	2019/15/4
عبد العزيز محمد فاروق سعد	2692817	RR196906763LB	2019/8/4	2019/15/4
اسرع ديل deal asra3 ش م م	2735105	RR196907083LB	2019/8/4	2019/15/4
CHRONOSHOPMALL SAL	2779152	RR196907070LB	2019/10/4	2019/16/4
شركة مزيانا بيوتي لاونج ش م م	2784781	RR196907432LB	2019/10/4	2019/15/4
اوبتيما غروب ش.م.م	2785904	RR196907066LB	2019/9/4	2019/16/4

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 848

رحيل

في سنواته الأخيرة، انكفأ في منزله في حمص، منكبّاً على كتابة سيرته. بعدما لم تلقَ دعواته لنبذ العنف الأهلي وتجنب الكارثة أي استجابة. أولى من أمس. رحل وووري ثرى أرضه التي غالبته دموعه عليها ذات يوم من عام 2015 حين استحضر صورة الخراب الذي سوّاها بالأرض. جارفاً آلاف السنوات من الحضارة. تعددت انعطافات المفكر السوري الذي خاض في قوس مفتوح من الفكر القومي إلى الماركسية وصولاً إلى التصوّف. ارتكز مشروعه على أنّ الفكر العربي جزء من سيرورة الفكر الإنساني. وبالتالي يمكن إخضاعه للمنهج المادي الجدلي. وكذلك رفض المركزية الاوروبية. قضايا أخرى حارقة عالجها في مؤلفاته مثل الاستبداد السياسي والعقم المعرفي والغيبوبة الفكرية.

طيب تيزيني الشاهد على هزيمة التنوير

المفكر السوري الذي رفض تصنيم التراث ووصاية المركزيّة الأوروبية

خليل صويلح

كان عددهم لا يتجاوز الخمسين شخصاً، أولئك الذين رافقوا جثمان طيب تيزيني (1934ـــ 2019) أول من أمس، إلى مثواه الأخير في مقبرة تل النصر في حمص، فيما توافد الآلاف إلى مجلس عزاء افتراضي ينعون رحيل الفيلسوف والمفكر السوري. مشهدان متناقضان يلخّصان أحوال خريطة البلاد الممزّقة. لكنّ الطرفين اتفقا على أهمية الرجل وحضوره في الوجدان السوري والعربي لجهة جرأته في طرح أفكاره التنويرية، ومساهمته في نبذ العنف الأهلي لأنه يؤسس للحظة الدم.

لم يلتفت أحد إلى حكمته وصوابية رأيه في إيقاف الكارثة، فانكفأ في سنواته الأخيرة إلى عزلة خصصها لكتابة سيرته الذاتية، كما انزلق في بعض مقالاته الصحافية المهاجرة إلى آراء ملتبسة لا تخلو من فخاخ أيديولوجية ومذهبية. كان آخر مشهد أطل به طيب تيزيني مؤثراً حقاً، أثناء مشاركته في ندوة دولية استضافتها مدينة طنجة المغربية عن «المجتمع، السلطة، والدولة، في مطلع القرن 21 مغرباً ومشرقاً» (2015)، حين لم يستطع أن يكبح دموعه خلال وجوده على المنصة وهو يستحضر صورة الخراب الذي آلت إليه بلاده. عاد إلى حمص كي يُدفن فيها، نابذاً هواء المدن الأخرى، والأذرع المفتوحة والملغومة لاستقطابه

مؤلفاته

- مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط ـ 1971
- حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، الوطن العربي نموذجاً - 1971
- روجيه غارودي بعد الصمت ـ 1975
- من التراث إلى الثورة - حول نظرية مقترحة في قضية التراث العربي- 1976
- الفكر العربي في بواكيره وآفاقه الأولى - 1982
- من يهوه إلى الله (في مجلدين) ـ 1986
- في السجال الفكري الراهن- 1989
- فصول من الفكر السياسي العربي المعاصر- 1989
- على طريق الوضوح المنهجي- بيروت، 1989
- مقدمات أولية في الإسلام المحمدي الباكر نشأةً وتأسيساً- 1991.
- النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة - 1997
- من الاستشراق الغربي إلى الاستغراب المغربي- دمشق 1997
- الإسلام ومشكلات العصر الكبرى - 1998
- آفاق فلسفة عربية معاصرة (مع أبو يعرب المرزوقي) - 2001
- من ثلاثية الفساد إلى قضايا المجتمع المدني-2001
- من اللاهوت إلى الفلسفة العربية الوسيطة-2002
- بيان في النهضة والتنوير العربي -2005
- الأصولية بين الظلامية والتنوير- 2011
- استكشاف أسئلة الفكر العربي الراهنة-2012
- التصوف العربي الإسلامي- 2012

خلال تشييعه أول من أمس في حمص

خارجاً. هذا مفكر لديه مشروعه التنويري الذي أسس له على مراحل بانعطافات فكرية متتالية، انطلاقاً من مدرجات قسم الفلسفة في جامعة دمشق إلى الفضاء العام، فكان كتابه «من التراث إلى الثورة» حول نظرية مقترحة في قضية التراث العربي» (1976) عتبة مفصلية في محاورة الراهن بمنظور ماركسي، نافياً عن التراث صفة الانغلاق وإنما بوصفه فكراً يمكن إخضاعه للمنهج المادي الجدلي وكجزء من سيرورة الفكر الإنساني، وتالياً رفض فكرة المركزية الأوروبية التي تنطوي على تحنيط هذا الفكر بقوالب جامدة، وتجريده من خصائصه المعرفية. وسوف يوسّع فتحة الفرجار بالاشتباك مع أسئلة أكثر إلحاحاً، تلك التي تتعلّق بمنظومة «الفساد والإفساد» داعياً إلى «تأسيس بنية جديدة ومتكاملة، بدلاً من البنى الرثّة المتآكلة التي أوصلت مشاريع النهضة العربية إلى فراغ تاريخي، وطفرة عولمية، وطريق مسدودة»، ومؤكداً أن «الكرامة قبل الخبز». هكذا لفت بعناية وعمق إلى أن المعضلة الأساسية التي تواجهها حركة النهوض العربية في حقبتها الثانية، تتمثّل في المسألة الاقتصادية التي تقوم على رافعة خراج مافيوي، ومجتمعات قبل صناعية مفككة، وإيديولوجيات دينية، وأخرى سلعية، آتت بالتساوق مع تفكك الطبقة الوسطى وتصدّعها. وسوف ينبه في أطروحاته اللاحقة إلى مخاطر «الاستبداد الرباعي» متمثلاً في «الاستفراد بالسلطة، وبالثروة، وبالحقيقة، وبالرأي العام». ففي كتابه الأخير «استكشاف أسئلة الفكر العربي الراهنة»، يميط اللثام أولاً، عن أسباب اندحار وانتكاس وفشل المثقف العربي في المساهمة في عملية التغيير. حتى إن عبارة «شرف المثقف» باتت عملة نادرة في سوق النخاسة الثقافية التي تقوم على المعادلة التالية «إما انصياعك كلياً وإما تجفيف كل شيء في حياتك». ويعيد عجز المثقف إلى غياب ثلاثة عناصر أساسية تتحكم بحضوره، هي «الحرية، والكرامة، والكفاية المادية». وهذا ما انعكس على عمل المؤسسات الفكرية والأكاديمية وتقهقرها معرفياً، ثم يشتغل على تفكيك مجموعة من الأسئلة الراهنة التي تتعلّق بثنائيات العلمانية والدين، والعدل والحرية، والعقل والضمير، لافتاً إلى ظهور منظومة قيم جديدة بدلاً من منظومة القيم الأخلاقية البنّاءة، مؤسّسة على «الفساد والدعارة، والطائفية واللصوصية، والمخدرات، ونهب الثروة، والسلطة، واحتقار الآخر» وذلك بتأثير قيم العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات التي أطاحت ما عداها لجهة إحياء الهويات ما قبل الوطنية. أمر أحدث شرخاً في تاريخ الشعوب وتراثها بقصد تفتيته لمصلحة «أطلس استراتيجي جديد» ما فوق قومي، ينهض على ثقافة السوق وحدها. تحديات وضعت المثقف العربي، وفقاً لما يقوله تيزيني، في حالة انعدام الوزن، ببروز هوية وطنية مفكّكة، مرشّحة للقضم والابتلاع كمحصلة للاستبداد السياسي والعقم المعرفي والغيبوبة الفكرية.

رحلة طويلة لا تخلو من مكابدات وتناقضات، قادت طيب تيزيني ـ المولود في حمص لأب قاض ورجل دين عقلاني ـ إلى تركيا، ثم إلى بريطانيا بقصد دراسة أدب شكسبير، قبل أن يتوجه إلى ألمانيا لدراسة الفلسفة الألمانية، مغلقاً الدائرة عند الفلسفة العربية. وستكون حصيلة اهتماماته الأولى أطروحة بالألمانية تحت عنوان «الفلسفة العربية بين الاستشراق والحقائق المغيّبة». مسالك أخرى سيخوض شعابها في قوس مفتوح من الفكر القومي إلى الماركسية وصولاً إلى التصوّف، إذ أشار مرّة إلى أن عبارة «مدد.. مدد» التي يرددها الصوفيون في أذكارهم ما هي إلا طاقة للفرج. الفرج من الانسداد التاريخي الذي أفرزته «الدولة الأمنية» بركائزها المتينة وبنيتها العميقة، ما أدى لاحقاً إلى انفجارات واستحقاقات كبرى ومأساة عظيمة. كان هذا الانهماك في أسئلة الفكر السياسي ومخاطبة غرائز الشارع، أبعد صاحب «النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة» عن أسئلته الفلسفية الأولى، منخرطاً بالهم العام، لبناء جدار يتّقد «الحطام العربي» من موتٍ محقّق، كما يستجيب لليومي والانفعالي أكثر من تأسيسه للحظة فلسفية، مكرّراً في أطروحاته الأسطوانة ذاتها ما يتعلّق بمرايا الفساد وتجفيف المجتمع من كلّ الرهانات المناهضة لفكرة الاستبداد. وإذا بثلاثية الفساد تنطوي على عجلة رابعة تعمل على «تهشيم القوانين وإفساد النخب»، معوّلاً على المجتمع المدني في مواجهة «العقم المعرفي»، والانخراط في «المجتمع المعرفي العالمي» من جهة، وعلى «الإسلام المتسامح والتنويري» بديلاً عن «الإسلام الرّث» المغرق بالفتاوى السلفية، من جهة أخرى، من دون أن يهمل سؤال العولمة الذي طوى سؤال النهضة لمصلحة جموح الجغرافيات الأخرى. لقد دقّ هذا المفكّر الشجاع جدار الخزّان مراراً، من دون أن ينصت إليه أحد، أو هكذا نظنّ. ذلك أن وليمة الموت لم تتوقّف طوال سنوات الحرب، إلى أن طوته أخيراً، فخسر السوريون والعرب رجلاً حرّاً ومتمرّداً لطالما أشار إلى موقع المفاتيح للأبواب المغلقة، ومفصحاً عن أكثر مقولاته حضوراً «مدانون تحت الطلب»، في إشارة إلى الفساد والإفساد، أخطبوط الاحتضار والاختناق الداخلي بأذرعه الطويلة التي أفسدت الجميع: «حين يُدمّر الداخل، تكثر الغربان وتصبح البلاد قابلة للاستباحة» يقول. وفي رؤية أخرى كان يردّد «لا شك في أن سورية عائدة، ستعود حتى لو ذهبنا نحن. سيكون هناك من يقوم بالعمل، فالمشروع مفتوح». رحل طيب تيزيني الماركسي، النهضوي، الإصلاحي، الصوفي، تاركاً وراءه إرثاً غنياً لا ينبغي إهماله أو نسيانه، على الأرجح، فإن سيرته الذاتية التي كان يعكف على كتابتها قبل غيابه، ستضيء مصابيح أخرى أكثر إشعاعاً في مسيرتّه الوعرة نحو حلم مختلف.

> كتابه «من التراث إلى الثورة» (1976) عتبة مفصلية في محاورة الراهن بمنظور ماركسي

سوريا تساوي تاريخاً بأكمله

في مقابلة مع «الأخبار» عام 2017 (الأخبار 7 أيلول/ سبتمبر)، وصف طيب تيزيني ما يجري في سوريا بعد سبع سنوات من الحرب بأنّها «سوريا الآن ساحة مبتذلة للعالم. الكل يسعى لتحصيل موقع له فيها، وهي تعيش اليوم تمزقاً هائلاً. حدث ما حدث، ولن يمرّ بسهولة. بعضهم يريد أن يبقى خمسين سنة، وآخر 25 سنة، وثالث يريد أن يبقى دائماً. فالخلاف صار حول فترات البقاء والتملك في سوريا، وهذا ينذر بأن سوريا قد تمزقت، لكن هذا لن يحدث. سوريا في لحظة واحدة يمكن اكتشافها متآخية حتى الثمالة، بحيث لا يستطيع هؤلاء الأغراب أن يأخذوا ما يأخذون. ولذلك نطمئن رغم أنّ الأمر سيكلف كثيراً، ونقول: «ليكن، إن سوريا تساوي تاريخاً بأكمله». أما عن توقيت «الخروج من أجل التغيير في عام 2011»، فقد علّق: «كان الخروج من أجل التغيير ناقصاً وسابقاً لوقته، إضافة إلى أن ما حدث اختُرِقَ من هنا وهناك. كان في طور النضوج. وكانت الطبقة الوسطى تتّجه نحو اكتشاف المداخل الشرعية إلى ذلك. أتذكر أن هناك فئات خرجت لمجرد الخروج، واعتُبر ذلك شيئاً جيداً، لا بأس، فهذا الذي خرج في اللحظة غير المناسبة قد يكتشف نفسه ويكتشف مواقعه. سارت التظاهرات سلمية، بدأ بعدها الصراع المسلح. ومؤسف أن يقال بعد ذلك، إن أولئك السوريين خرجوا مسلحين، وأنا شاهد. كانت تظاهرات تسعى إلى إعادة البناء من داخل البناء نفسه وعبر الجميع إن أمكن. كانوا قد مثلوا فكرة يسوعية هائلة (اغفر لعدول). خرجوا باسم مشاريع طُرحت سابقاً ولم يُستجب لها. أتت المفاجأة بظهور السلاح، وظلت سوريا تفترض منذ سبع سنوات أن السلاح يمكن أن يزول في لحظة ما ولم يزل، وظلت الاحتمالات موجودة بوجود من يحمل السلاح». وعما إذا كان محبطاً ويائساً مما جرى، أجاب: «لست غاضباً ولا محبطاً ولا يائساً أبداً، كل الأمل أملكه، سوريا ستدافع عنها البشرية بأكملها. بمجرد أن ينتهي زمن الحرب، سيعيد أبناء سوريا بناءها. إننا نسعى إلى هذه اللحظة، لحظة إعادة البناء. أعتقد أننا كنا كلنا خاسرين، وما زلنا حتى الآن خاسرين، لم يربح أحد منا، حتى أولئك الذين راهنوا على الحرب خسروا لأنهم خسروا سوريا. سوريا الآن تئن، تبحث عن خلاص».

قالوا عنه

نجم ورماد

نجم ينسحب تاركاً وراءه حفنة رماد
واسيني الأعرج

العروة الاخيرة

كان بيننا ولم يكن...
خط لنا طريق النور وأوصدنا أبواب الظلام... كم منكم يعرف أنه كان العروة الأخيرة في عباءة ابن رشد؟ والخيط الرابط ما بين الحلاج والسهر وردي، ما بين ماركس وفكر الإسلام
كرم النظامي

علّنا نتعلّم

بهدوء الحالم، ورحابة المعنى... سوريا بكت طيب تيزيني.
حياته علامة على الزهد... وميتته إعلاء من شأن المَثل.
طيب تيزيني كان الدرس الأكمل، لنكون الأكمل.
علّنا نتعلم.
نبيل الملحم

شواطئ المواطنة

صوت التنوير الهادئ، رحلت في زمن لكم نحن بحاجة فيه إليك، إلى أطروحاتك ونقاشاتك الممتدة من ضفاف الفلسفة إلى ضفاف الشريعة إلى شواطئ المواطنة وحقوق الإنسان.
أمين الزاوي

كما يليق بقامته

يبقى طيب تيزيني معنا بأعماله، بقراءتها ونقدها ودفعها قُدُماً كما يليق بقامة مثله
ثائر ديب

خزائن العقول

نم مستقراً في الأبدية، فستحمي الأجيالُ أفكارك بخزائن العقول.
أسعد الجبوري

تغيير الواقع

اختار لنفسه لا أن يفسر الواقع فقط، بل أن يسعى لتغييره أيضاً. لقد كرّس حياته وعلمه ومعرفته وفكره الفلسفي، لاستقراء محسوس ومجسّد للواقع العربي وإشكالياته الراهنة، ولتوصيف الأحوال التي عليها هذا الواقع، وهذا المجتمع، واستنتاج الأفكار التي يمكن لها أن تنهض به ليستعيد العافية المفتقدة، سواء في الماضي أو الحاضر، ومن التراث إلى الثورة، كي ينهض.
محمد ملص

احترقت مكتبة

كلما مات كبير احترقت مكتبة.
مكتبة هائلة احترقت اليوم
رضا كاسوحة

النبالة في خطر

النبالة في خطر بوفاة طيب تيزيني
الموت في خطر أيضاً وهو يتغمد من يبقى حياً نابضاً فكراً وروحاً وتطلعاً
موقع أوكسجين

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 20 أيار 2019 العدد 3761

صورة وخبر

أول من أمس، تعالت ألحان وكلمات نشيد «موطني» في مدينة غزة، حيث أدّى ستة فنانين فلسطينيين الأغنية الوطنية التي كتبها الشاعر الراحل إبراهيم طوقان ولحنها الموسيقار اللبناني محمد فليفل عام 1934، في إطار احتفال لإعلان الفائز بمسابقة غنائية نظمها فريق «لسنا أرقاماً» الفلسطيني. وأقيمت المسابقة التي حملت اسم «غزة فيجن»، بالتزامن مع مسابقة «يوروفيجن» التي انتهت السبت في «تل أبيب»، تعبيراً عن الرفض الفلسطيني للتطبيع مع إسرائيل بأشكاله كافة. علماً أنّ المسابقة الأوروبية شهدت مفاجأة من العيار الثقيل، إذ قامت فرقة البانك روك «هاتاري» الايسلندية برفع العلم الفلسطيني أثناء التصويت (مصطفى حسونة ـ الأناضول).

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

مَهدُ الأرواح

ما قبلَ البدء (ما قبلَ أنْ يكونَ عالَم)
كانت تُرفرفُ على سطحِ الغَمرِ أطيافٌ
هائمة
تَحلُمُ أنْ تَصيرَ أرواحاً لناسٍ يحلمونَ أنْ
يكونَ «عالَمٌ» ويَصيروا أبناءَ عالَمٍ وآباءَ
ناس.
وهكذا : صار «عالَم».
الأرواحُ التي حلمتْ أنْ تَصيرَ أرواحَ ناس..
حلَّتْ ضيفةً على أبدانِ ناس.
والناسُ، الناسُ الذين اخترَعَتْهُم أرواحُهم،
صاروا لا أرواحَ لهم:
صاروا أبداناً تعيسةً وخاوية، مخلوعةً مِن
هناءَةِ غَمر، ومشتاقةً إلى ظلماتِ غمر.
مع ذلك : الغَمرُ القديمُ سيظلُّ مُقِيماً في
ذاكرةِ الآلهة،
والعالَمُ، حتى بدونِ ناسِهِ وأرواحِهم، سيظلُّ
هوَ هوَ:
الصخرةَ التعيسةَ الصابرة
التي لن يطولَ بها الوقتُ لتعودَ، لمرّةٍ أخيرةٍ
وأخيرة،
إلى أحضانِ غَمرِها.

2018/9/9

دمى «إيد وحدة»: في منتهى السرّية!

في سياق الفعاليات الرمضانية التي يحتضنها خلال شهر الصوم، يدعو «مسرح المدينة» (الحمرا) يوم الأحد المقبل إلى عرض دمى موجّه للصغار والكبار بعنوان «سرّي للغاية». يتألف العمل من مجموعة اسكتشات من توقيع فرقة «إيد وحدة ـ دمى» التفاعلية التجريبية، إلى جانب ورشة صناعة دمى. العمل من إخراج عبدالعزيز العائدي، فيما تولّت مريم سمعان صناعة الدمى، واهتم ساري مصطفى بإعداد السينوغرافيا.

عرض «سري للغاية»: الأحد 26 أيار (مايو) الحالي ـ يبدأ العرض عند الساعة الثانية من بعد الظهر وتتبعه الورشة بعد ساعة ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 01/753010 أو 01/326841

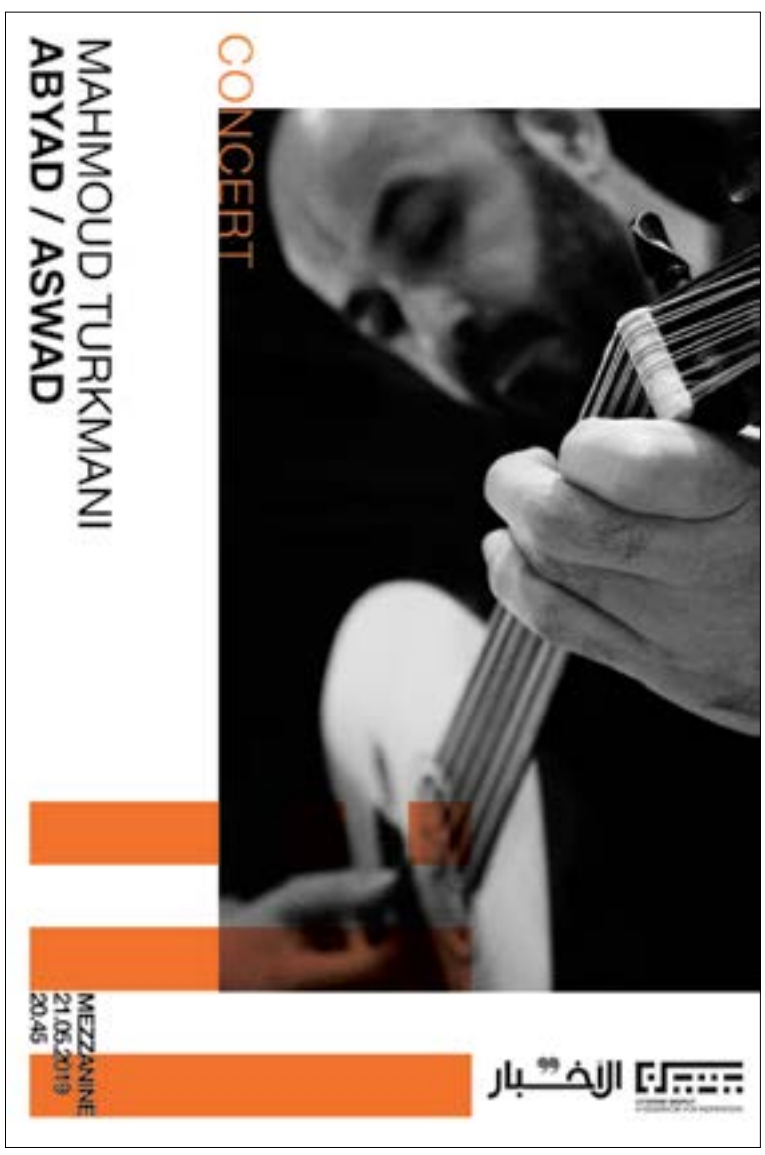

الأخبار
الاثنين 20 ايار 2019 العدد 57
Lundi 20 Mai 2019 no57

رأس المال

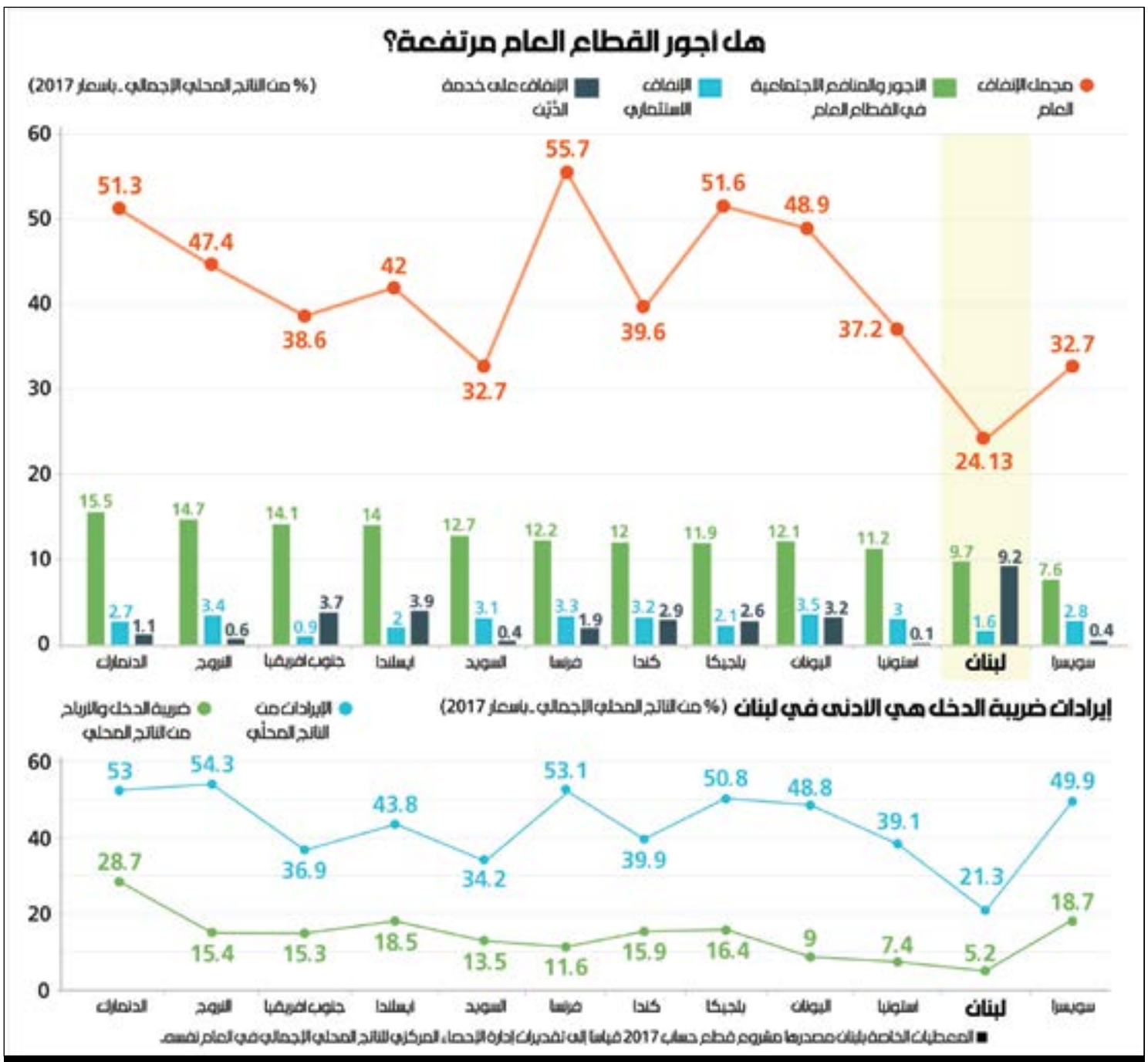

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي — تصميم: سنان عيسى

في العدد

02
فيفيان عقيقي
هل الاقتصاد اللبناني في حالة ركود تضخّمي؟

04
مارك أيوب
محطّة لإنتاج الطاقة الشمسية في الطفيل

05
سمير ضاهر
نحو نظام تقاعد مُنصف ومستدام

07
فران دارلينغتون بوللوك
النساء ضحية التقشّف

08
غسان ديبة
من الأوزّة الذهبية إلى الدولة الريادية

دفاعاً عن القطاع العام

تستمرّ الحملة ضد القطاع العام في لبنان، بوصفه أحد مصادر النزيف المالي وتنامي العجز والمديونية، ويجري تضخيم حجمه قياساً إلى حجم الاقتصاد لتبرير الدعوات إلى تقليصه بحجّة التقشّف. وتستهدف الحملة اليوم مكاسب الموظّفين في سلسلة الرتب والرواتب ونظام التقاعد، بوصفها مكاسب سخيّة وفاسدة وغير مُنتجة. ولكن، هل حجم القطاع العام اللبناني ضخم حقّاً؟ وهل الإنفاق العام مرتفع بالفعل؟ وهل الأجور سخيّة؟ وهل هي المشكلة؟

بداية، لا يساجل هذا التقرير فيما إذا كان القطاع العام في لبنان في حالته القائمة جيّداً أم سيئاً، ولا إذا كانت كلفته تساوي إنتاجيته، ولا إذا كانت خدماته تلبّي حاجات المجتمع اللبناني أم لا، وبالطبع لا يساجل في درجة فساد الإنفاق العام والتوظيف السياسي... فالهدف الوحيد لهذا التقرير هو دحض المزاعم الرائجة عن ضخامة هذا القطاع، أقلّه عند النظر إلى المعطيات الكمّية.

على الرغم من التحفّظات الكثيرة التي تثيرها المقارنة بين بلدان مختلفة، إلّا أن الرسم البياني المُرفق مع هذا التقرير يساعد كثيراً في إظهار حقائق موضوعية مُغيّبة كلّياً في الإعلام والخطاب السياسي المُروّج للتقشّف:

أوّلاً، ليس صحيحاً أن الإنفاق العام في لبنان قياساً إلى الناتج المحلّي الإجمالي هو من الأعلى في العالم، بل يأتي في أسفل قائمة بلدان مُختارة استنسابياً، يحب اللبنانيون واللبنانيات التشبّه بها أو يعتبرونها قدوة. قد تكون نسبة الإنفاق العام في لبنان، البالغة 24% من الناتج المحلّي الإجمالي (بأسعار 2017)، من الأعلى بين بلدان منهوبة ومفقّرة ودول فاشلة، ولكنّها أدنى بكثير من بلدان كثيرة، تقوم على تجارب وظروف وعوامل مختلفة، فنسبة الإنفاق العام في فرنسا مثلاً تتجاوز 55% وتصل في الدنمارك وبلجيكا إلى أكثر من 51%.

ثانياً، إن الإنفاق على الأجور ومعاشات التقاعد والتقديمات الاجتماعية المُخصّصة للعاملين في القطاع العام ليس مرتفعاً أبداً، إذ يبلغ في لبنان نحو 9,7% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهو أقل بكثير من الدنمارك والنروج وجنوب أفريقيا وآيسلندا والسويد وفرنسا وكندا وبلجيكا واليونان وإستونيا (على سبيل المثال لا الحصر)، إذ تتراوح النسب في هذه البلدان بين 11,2% و15,5%.

ثالثاً، يظهر أن الإنفاق الوحيد المُرتفع والضخم في لبنان هو المخصَّص لخدمة الدَّيْن العام، أي مدفوعات الفائدة، التي تبلغ 9,2% من الناتج المحلّي الإجمالي، وهي أعلى بكثير من بقية البلدان المختارة، التي تتراوح فيها نسبة خدمة الدَّيْن بين 0,1% في أستونيا و3,9% في آيسلندا (على سبيل المثال).

رابعاً، إن الإنفاق الاستثماري في لبنان، أي الإنفاق على تجهيز البنية التحتية وصيانتها، متدنٍ جداً ولا تتجاوز نسبته 1,6% من الناتج المحلّي الإجمالي (بأسعار 2017)، علماً بأن النسبة تبلغ أكثر من الضعف في النروج والسويد وفرنسا واليونان وإستونيا.

خامساً، ليس الإنفاق العام وحده المنخفض في لبنان، بل الإيرادات العامّة أيضاً، إذ تبلغ 21,3% من الناتج المحلّي الإجمالي (بأسعار 2017)، في حين تتجاوز الـ50% في الدنمارك والنروج وفرنسا وبلجيكا، وتتجاوز نسبة الـ40% في آيسلندا واليونان وهولندا وسويسرا وألمانيا (على سبيل المثال).

سادساً، تُعتبر نسبة الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح في لبنان من الأدنى عالمياً، إذ تبلغ 5,2% فقط من الناتج المحلّي الإجمالي، فيما تبلغ 28,7% في الدنمارك، ولا تقلّ عن 10% في جميع البلدان المختارة الواردة في القائمة، ما عدا اليونان (9%).

فما الذي تنبّهنا إليه هذه المقارنة؟ الواضح أن ما يُسمّى «أزمة مالية عامّة» في لبنان لا تكمن في حجم الإنفاق العام نفسه، أو في حجم القطاع العام وفق ما يُروِّج له البعض، بل تبدو الأزمة معكوسة هنا، إذ إن تدنّي الإيرادات العامّة، ولا سيّما إيرادات الضريبة المباشرة على الدخل والملكيّة والريوع، أسفر عن عجز مالي يتراكم منذ تسعينيات القرن الماضي. لم تستطع الضرائب على الاستهلاك تمويل العجز كلّه، وأرهقت كاهل الأسر المتوسّطة والمتدنّية الدخل. ولكن بدلاً من زيادة الضرائب المباشرة للمحافظة على توازن مالي مقبول بين حاجات الإنفاق والإيرادات المُتاحة، جرى تمويل العجز بالدَّيْن، وتراكمت مع السنوات مديونية حكومية عالية تساوي حالياً 150% من الناتج المحلّي الإجمالي (سبق أن بلغت نسبة 183% في عام 2006)، وترتب على ذلك تسديد الفوائد السنوية التي تستنزف نصف الإيرادات وتمثّل وحدها ثلث الإنفاق العام.

هذه الحلقة المُقفلة من العجز والدَّيْن، سمحت بممارسة تقشّف قاس، استهدف الإنفاق الاستثماري بشكلٍ خاص، وحدَّ كثيراً من مساهمة الإنفاق العام في النموّ الاقتصادي والتنمية، فزادت البطالة التي كان يتمّ امتصاصها بالهجرة وبالتوظيف في القطاع العام، سواء في الوظائف النظامية أو اللانظامية. في هذا الوقت، كانت الضرائب المباشرة المنخفضة والفوائد المرتفعة تلعب دوراً مهمّاً في زيادة العجز وبالتالي الدَّيْن وخدمته، فضلاً عن تركيز الدخل والثروة لدى فئة قليلة من الأثرياء والمضاربين والنافذين المترسملين.

بالعكس

الركود التضخّمي هو حالة نادرة يمرّ بها الاقتصاد. يكون خلالها النمو بطيئاً او منكمشاً بالتزامن مع ارتفاع معدّلات البطالة والاسعار. وهو أيضاً من المشكلات الأكثر صعوبة بالنسبة إلى الحكومات لكون معظم السياسات الهادفة إلى خفض التضخّم تميل إلى زيادة البطالة. والعكس صحيح، أي إن السياسات التي تعمل على مكافحة البطالة تؤدّي إلى زيادة التضخّم. أشهر حالات الركود التضخّمي سُجّلت في الولايات المتّحدة في سبعينيات القرن الماضي. وللخروج منها تبنّى الاحتياطي الفدرالي نظريات ما يُعرف باسم «مدرسة شيكاغو» النيوليبرالية. التي تستهدف ضبط التضخّم وترى في إنفاق الدولة سبباً لارتفاع الأسعار وتكبيل الاقتصاد. بما يفرض مواجهته من خلال الادوات النقدية، أي عبر رفع أسعار الفائدة للحدّ من النقد المتداول وخفض الاسعار. يشهد لبنان ركوداً اقتصادياً متواصلاً بلغ ذروته العام الماضي. حين سجّل الناتج المحلّي نمواً بنسبة 0,2٪ فقط. ويترافق ذلك مع ارتفاع في معدّل التضخّم بلغ 6,01٪. فهل دخل لبنان في حالة الركود التضخّمي؟

فيفيان عقيقي

هل الاقتصاد اللبناني في حالة ركود تضخّمي؟

رسم بياني

تطوّر معدّلات النموّ والتضخّم
(2010 - 2018)

هناك نظريتان أساسيتان في أسباب الركود التضخّمي وسبل مواجهته.
النظرية الأولى (الكينزية) ترى أن هذه الظاهرة الاقتصادية سببها ارتفاع الأسعار، ولا سيّما أسعار النفط والمواد الأساسية، الذي يؤدّي إلى خفض القدرة الإنتاجية للاقتصاد نتيجة ارتفاع اكلاف الإنتاج والنقل، بحيث تصبح أسعار السلع المُنتجة أعلى ومتواصلة حتى بعد ارتفاع نسبة البطالة. وللخروج منه يفترض بالدولة أن تكون متدخّلة لمراقبة الأسعار وتطرّفها والحلول مكان القطاع الخاص ومنافسته في الاستثمار والإنتاج.
فيما ترى النظرية الثانية (النيوكلاسيكية) أن الركود التضخّمي سببه السياسات الاقتصادية والتنظيم القاسي للأسواق والسلع والعمالة التي تسمح للمصارف المركزية بطبع العملة وزيادة العرض النقدي، فترفع معدّل التضخّم قبل أن تعمد إلى كبح جماحه فجأة والتسبّب بركود اقتصادي، وهو ما يفترض لجم الإنفاق العام ورفع الفائدة لخفض التضخّم وترك التوازن بين العرض والطلب للسوق.

بتصرّف نقلاً عن Investopedia

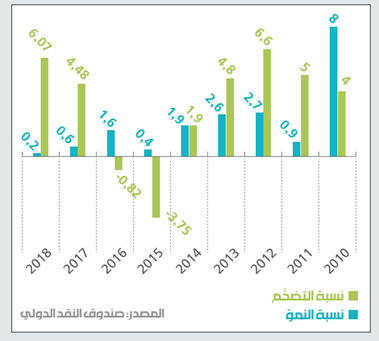

ناصر السعيدي
تحرير الاقتصاد من الدولة والفساد

يمرّ لبنان بمرحلة من الركود التضخّمي، ويظهر ذلك من نسب النموّ الاقتصادي التي لا تتجاوز النصف في المئة، وبتراجع كلّ المؤشّرات الاقتصادية مثل الاستهلاك والاستثمار في السوق العقارية والقروض إلى المؤسّسات الخاضعة وقيمة الإيرادات الضريبية والاستيراد والتصدير، وهي تترافق مع ارتفاع لمعدّل التضخّم ناتج عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلّية ومن التضخّم الذي نستورده من الخارج من خلال السلع المستوردة.
يعود الركود الحاصل إلى أسباب عديدة، أبرزها: التأثّر بالأوضاع الأمنية في المنطقة، والتي حدّت من قدرة لبنان على تصدير منتجاته إلى دول الخليج مروراً بسوريا والأردن، نتيجة إغلاق المعابر البرّية وارتفاع كلفة العبور وصعوبتها، وكذلك أثّرت على السياحة من الخليج والبلدان التي تنظر إلى لبنان كجزء من منطقة مليئة بالأخطار. ويضاف إلى ذلك تراجع صادرات الخدمات اللبنانية، مثل الخدمات المصرفية والمالية والهندسية والإدارية والاستشارية، نتيجة تراجع نسبة النموّ في أبرز الأسواق المستوردة لهذه الخدمات، ولا سيّما بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتحديداً الإمارات والسعودية حيث لا تتجاوز نسبة النمو 2-2,5٪، والبلدان الأفريقية والأوروبية.

أمّا السبب الأهم فهو عجز المالية العامّة وتمويله بالدَّيْن، ما أدّى إلى رفع معدّلات الفائدة وكلفة خدمة الدَّيْن وحجم المديونية، ورتّب آثاراً على قدرة الشركات في لبنان على دفع الفوائد بعد ارتفاعها وعكس نظرة تشاؤمية لمستقبل الاستثمارات في لبنان، فتراجع الاستثمار وبالتالي النموّ والدخل والاستهلاك، ودخلنا في ركود اقتصادي.
الإصلاحات الهيكلية هي أساس الخروج من هذه الحالة. وهي تتضمّن خفض كلفة الأعمال وتحسين بيئتها، خصوصاً أن لبنان يحلّ في أدنى المراتب في تقرير «doing business» الذي يصدره البنك الدولي، نتيجة ارتفاع كلفة الكهرباء والاتصالات واستصدار الرخص، علماً بأن السبب الرئيسي لها هو الفساد الذي يرتّب كلفة إضافية على أي استثمار جديد، ويفرض كلفة إضافية على المستثمرين لقاء الحصول على الحماية السياسية وضمان نجاح أعمالهم. وتضاف إلى ذلك ضرورة إجراء إصلاحات بنيوية في المالية العامّة، وهو ما يقتضي خفض حجم الدولة من خلال إعادة النظر في كيفية تطبيق سلسلة الرتب والرواتب التي رفعت كلفة المعاشات من دون أن ينعكس ذلك على إنتاجية القطاع العام، وتحرير و/أو إشراك القطاع الخاص في القطاعات والمرافق والخدمات التي تتولّاها الدولة بطريقة غير فعّالة وتُنتجة وتدخل في شبكة الفساد والسياسة، مثل الكهرباء والمياه والاتصالات والخطوط الجوّية والكازينو والصحّة، وهو ما يفترض إنشاء صندوق سيادي مسؤول عن إدارة محفظة الشركات التابعة للدولة، وتطبيق قانون الشراكة، وتعزيز عمل الأجهزة الرقابية للحؤول دون احتكار هذه الخدمات من قِبل القطاع الخاص، مع ضمان إبرازها بشكل سليم بدرّ الإيرادات والأرباح ويطوّر هذه البنية التحتية، وهو ما سيسمح للقطاع الخاص بالإنتاج كمدخل للخروج من الركود الاقتصادي وزيادة إنتاجيّته، وبالتالي خفض التكاليف ولجم التضخّم.

يرتّب الفساد كلفة إضافية على الاستثمار لقاء الحصول على الحماية السياسية وضمان نجاحه

وزير الاقتصاد الأسبق ونائب سابق لحاكم مصرف لبنان

ألبر داغر
النهوض يتطلّب دولة رعاية وإنفاق

يخفي مفهوم الركود التضخّمي قراءة نيوليبرالية انطلقت في السبعينيات للانقضاض على دولة الرعاية التي تمّ إرساؤها حتى تلك الحقبة، إذ استخدم التيار اليميني التضخّم الحاصل، بوصفه نتاج انحراف الدولة في الاقتصاد وإنفاقها على الاستثمار، فتمّت شيطنة الدولة وإنفاقها كمدخل للتدخّل في السياسة بعيداً من الآثار التي قد تترتّب على النموّ والبطالة، وإجبارها على الانسحاب لصالح الريوع المالية والخصخصة التي أدّت إلى الكساد الاقتصادي الحاصل في العالم اليوم.
في الحالة اللبنانية، لا شكّ أن هناك ضعف في النموّ الاقتصادي، إلّا أنها حالة مُزمنة وتتفاقم باستمرار، أمّا التضخّم فهو يراوح بين 4 و6%، وأحياناً يكون سالباً، ما يعني أنه لا يزال ضمن الهوامش الطبيعية، وهو يأتي نتيجة غياب الرقابة على التسعير. وبالتالي نحن لسنا في حالة ركود تضخّمي، فهذه الحالة لا تحصل إلّا عند ارتفاع معدّل التضخّم إلى أكثر من 10% واستمراره في الارتفاع لمدّة زمنية طويلة نسبياً، وهي مشكلة تعالج بتجميد الأجور والأسعار، كما حصل في فرنسا، وليس بالسياسة النقدية ورفع الفائدة التي خلقت انكماشاً اقتصادياً وخفّضت الاستثمار والإنتاج.
تعود أسباب الركود الاقتصادي في لبنان إلى تخلّف الدولة اقتصادياً منذ المتصرفية حتى اليوم، وإلى النموذج الاقتصادي الريعي الذي أرسى بعد الحرب على حساب الاقتصاد المُنتج. انطلق هذا النموذج من قرار اتُّخذ بالإنفاق على البنية التحتية، وتحديداً المرافئ والمطار والهاتف، في مقابل إغفال دعم القطاعات الإنتاجية. وترافق ذلك مع تنامي العجز المالي وتمويله بالدَّيْن، ما أدّى إلى ارتفاع المديونية العامّة، واللجوء إلى تثبيت سعر الصرف، الذي بعدّ عامل جذب مهمّ للأموال الخارجية، وأهمّ من سياسة الفائدة المرتفعة، لأنه يضمن أرباح المدينين والمودعين ويحميهم من تقلّبات سعر الصرف، فهؤلاء لا شكّ يهمّهم الحصول على فوائد عالية، ولكن الأهمّ بالنسبة إليهم أن لا يخسروا هذه الفائدة عبر تحرّكات سعر الصرف. في المقابل، أدّت سياسة التثبيت إلى رفع سعر الصرف الحقيقي، أي كلفة الإنتاج المحلّي بالمقارنة مع كلفة الإنتاج في الخارج، بنحو 100% بين عامي 1990 و2000، فضربت كل إمكانية لبناء استثمار مُنتج بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج وغياب دعم الدولة للقطاعات المُنتجة وتفريغ الإدارة العامّة من العناصر الجيّدين القادرين على بلورة تصوّرات اقتصادية للمستقبل واستبدالها بالمنظّمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين. وتضاف إلى ذلك سياسة التحرير التجاري وإلغاء الرسوم الجمركية منذ بداية الألفية الثانية، والتي قضت على القطاعات المُنتجة التي كانت لا تزال قائمة، وهو ما تُرجم بهجرة ثلث القوى العاملة الشابّة بين عامي 1992 و2007.
الخروج من حالة الفشل الاقتصادي وإخفاق الدولة في التنمية يتطلّب التخلّي عن المقاربة النيوليبرالية التي تحرّر التجارة وتنتظر تدفّق الاستثمار الأجنبي ليقوم بالتنمية، وفق شروطه ومن دون عوائق على خروج الرساميل وعلى التجارة، واستبدالها بمقاربة بديلة، إسوة بالبلدان التي لم تتبع وصفات المؤسّسات الدولية ونجحت في التحوّل الصناعي مثل كوريا وإيران، وهو ما يقضي بتدخّل الدولة كمستثمر أوّل يطلق عجلة التحويل الصناعي، ودعم القطاعات المُنتجة وحمايتها، وبالتالي خلق فرص عمل ورفع الإنتاجية وتأمين الخدمات والسلع، والاستفادة من رأس المال البشري المحلّي في عملية الإنتاج والابتكار، وتمويل هذه الحلقة من الودائع الموجودة، التي تساوي 3 أضعاف الناتج الوطني.

الخروج من حالة الفشل الاقتصادي وإخفاق الدولة في التنمية يتطلّب التخلّي عن المقاربة النيوليبرالية

رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية

اقتصاد السوء

الدولة موجودة وهذه صورتها

محمد زبيب

وفق المادة 83 من الدستور، يتوجّب في «كلّ سنة، في بدء عقد تشرين الأول/ أكتوبر، أن تقدّم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة المقبلة». وتنصّ المادة 87 على وجوب عرض الحسابات المالية النهائية لكلّ سنة، ليوافق عليها مجلس النواب «قبل نشر موازنة السنة التالية التي تلي تلك السنة».
وتعرّف المادة 3 من قانون المحاسبة العمومية الموازنة بأنها «صكّ تشريعي، تقدّر فيه نفقات الدولة وإيراداتها، عن سنة مقبلة، وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق». وجاء في المادة 5 أن قانون الموازنة يجب أن «يحتوي على أحكام أساسية تقضي بتقدير النفقات والواردات، وإجازة الجباية، وفتح الاعتمادات اللازمة للإنفاق، وعلى أحكام خاصّة تقتصر على ما له علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة».
بمعنى ما، كان المفروض بموجب هذه الأحكام الدستورية والقانونية أن نكون بانتظار مشروع موازنة 2020، وليس 2019، وأن ننتظر موازنة سنوية وشاملة ومستوفية الشروط، تعكس الوضع الحقيقي للمالية العامّة وتعبّر عن سياسات الدولة في المجالات كافة. كما كان من المفروض أن يكون مجلس النواب عاكفاً على دراسة الحسابات المالية النهائية للدولة، كشرط يسبق الموازنة، ولا سيّما بعدما زالت الحجج السابقة لعدم القيام بهذه الوظيفة الرقابية، إذ أنجزت المديرية العامّة للمالية العامّة تقارير مُفصّلة وقطوعات حساب مُدقّقة عن كل الحسابات منذ عام 1993 حتى عام 2017، وبالتالي صار التدقيق فيها واجباً قبل أي عمل آخر.
للوهلة الأولى، يظهر التذكير بهذه الأحكام الدستورية والقانونية كنوع من الترف، أو كتمرين لا فائدة منه في مواجهة الظروف القائمة والمخاطر المُحدقة. ففي الواقع، نحن على يقين أن جميع الحكومات والمجالس النيابية لم تلتزم بهذه الأحكام الإجبارية، أقلّه منذ اتفاق الطائف وإنهاء حالة الحرب (1975-1990). فقد جرى إنفاق الأموال العمومية وجباية الضرائب والرسوم من دون أي رقابة أو مساءلة، وعلى مدى سنوات طويلة كانت الموازنات السنوية لا تقرّ أو تقرّ بعد وقت طويل من انقضاء المهل، وكلّها كانت ناقصة لا تتضمّن كلّ الإنفاق وكلّ الإيراد، ويوجد إنفاق كبير خارج الموازنة ومن دون اعتمادات، كما يوجد متأخّرات كبيرة غير مُسدّدة وغير مُحتسبة في الدَّيْن العام تعود لصندوق الضمان والمستشفيات والمتعهّدين والاستملاكات وغيرهم... ومنذ عام 1979 لم تصدر قطوعات حساب مُدقّقة ونهائية، وإنّما جرى أحياناً إصدار قوانين قطع حساب غبّ الطلب لاستيفاء شرط نشر قانون الموازنة فقط لا غير.
ما فائدة التذكير بكلّ ذلك الآن؟ وأي جديد يمكن أن يضيفه على النقاش الجاري في شأن مشروع قانون موازنة عام 2019؟
على مدى السنوات الثلاثين الماضية، شكّلت مقولة «بناء الدولة» أو «العبور إليها» الستار الأيديولوجي المناسب لترسيخ نظام الحرب نفسه ومجتمعه المُضاد واقتصاده الأسود وتمديد آليّاته التوزيعية الكارثية إلى أطول زمن مُمكن. فهذه المقولة نجحت نجاحاً باهراً في إيهام الكثير من الناس بأن النظام الذي يعيشون في كنفه ويرضخون له في إدارة كلّ صراعاتهم وعلاقاتهم ومصالحهم وعاداتهم وحقوقهم وواجباتهم، هو نظام «مؤقّت»: نظام «اللادولة»، غير الموجودة أصلاً والتي علينا إيجادها، أو التي جرى تدميرها وإفسادها، وعلينا أن نعيد إصلاحها وبناءها... وفي كلّ هذه الحالات، كانت مقولة «غياب الدولة» تعني، من جملة ما تعنيه، أن النظام اللبناني القائم بالفعل هو نظام انتقالي، بانتظار بناء الدولة الموعودة منذ الأزل، التي تُرسم مثل كائن أسطوري بلا ملامح مُحدّدة ولا جذور ولا حتى اسم معروف. كما تعني هذه المقولة، قبل أي شيء آخر، أن ممارسة السلطة، أي سلطة، في ظلّ نظام مؤقّت في حالة انتقالية وظروف استثنائية دائمة ومستمرّة، مضطرة في سبيل تحقيق «مصلحة عامّة» الى أن تعتمد القاعدة التي تمليها نظرية «الظروف القاهرة»، والتي تقوم على مبدأ أن: لكلّ قاعدة استثناء». وهكذا، جاءت عبارة «وينبه الدولة» الساخرة بوصفها التعبير الأكثر وضوحاً عن عمق الاختراق الذي أحدثته مقولة «عدم وجود دولة» في الوعي الجمعي، ومدى مساهمتها الفعّالة في تمكين القوى التي هيمنت على الدولة والاقتصاد والمجتمع المدني في الحرب ومرحلة إعادة الإعمار من إرساء نظامها الدائم والثابت القائم على مبدأ: «الاستثناء هو القاعدة».
يجسّد النقاش الجاري حالياً في شأن مشروع الموازنة المثال على أن هذا النظام «الاستثنائي» متين وراسخ. لا مؤقّت ولا انتقالي، وأن القوى المُهيمنة متمسّكة به، لا مُجبرة ولا مُضطرة، بل تعبيراً عن خيارات سياسية ومصالح اجتماعية واقتصادية وولاءات محلّية وخارجية، وبالتالي، فإن وجود «الموازنة» بذاته، وتزامن طرحها مع حملة «بوليسية» لافتة لتهذيب الناس وتعليمهم «الانضباط»، «الانضباط»، هو دليل مادي على أن الدولة موجودة، وصورتها كما هي اليوم هي صورتها الحقيقية، والنتائج الماثلة على المستويات كلّها لم تنجح عن ظروف قاهرة، بل هي النتائج التي ترتّبت حتى الآن عن وجود هذه «الدولة» بالذات وفشل القوى المُهيمنة عليها في إدارة سلطتها وتوزيع ريوعها من دون مراكمة المزيد من المخاطر والضعف وعوامل الانفجار.
لأسباب كثيرة، تتعلّق بمتغيّرات محلّية وخارجية وتخصّ حركة رأس المال عبر الحدود تحديداً، جرى تقديم مشروع موازنة عام 2019 بوصفه «فرصة أخيرة» قبل «الانهيار» و«الإفلاس» و«الخراب». وأشاعت القوى المُهيمنة خطاباً مشتركاً يدعو «الجمهور الموعود بالدولة» إلى القبول بالمزيد من التقشّف والاستعداد لبذل المزيد من التضحيات وتحمّل المزيد من الضرائب والخسائر والدخل الفائت... ليس في سبيل إيجاد تحقيق الدولة الموعودة، غير الموجودة، بل في سبيل إنقاذ الدولة الموجودة، التي يشكّو الجميع غيابها.
لنمعن قليلاً بما يحصل الآن.
فجأة، ومن دون مقدّمات، لم يعد خطاب «أين الدولة» يركّز على علّة الدولة الغائبة والضعيفة والعاجزة والمُرتهنة لمصالح ضيّقة وقصيرة النظر، بل انتقل بسحر ساحر إلى التركيز على أن هذه «اللادولة» هي في الواقع دولة فائضة، متضخّمة جدّاً، وفاسدة، ويجب تقليص حجمها.
لقد عقد مجلس الوزراء 15 جلسة لمناقشة مشروع موازنة هذا العام، وتبارى الجميع، حتى في صفوف الجمهور، في مسابقة مفتوحة للوصول إلى «أكثر موازنة تقشّفية في تاريخ لبنان». وتمّ وضع أهداف قياسية لتخفيض العجز المالي عبر تخفيض الإنفاق العام على كلّ شيء، تقريباً. الأجور ومعاشات التقاعد والحماية الاجتماعية والاستثمار والصيانة والتشغيل والاستهلاك والمشتريات والدعم والتحويلات... يجري الآن تخفيض كلّ إنفاق من أي نوع، حتى مدفوعات الفوائد على الدَّيْن. لقد تمّ تصوير ما يحصل على أنه عمليّات محاسبية لا بدّ منها لاستعادة التوازن المالي وضمان قدرة الدولة على دفع ديونها دائماً والمحافظة على الاستقرار النقدي، ولا سيّما في ميزان المدفوعات وسعر الصرف والتضخّم والنظام المصرفي عموماً.
بمعنى ما، ما يحصل في مشروع موازنة 2019 هو تماماً ما كان يحصل منذ الحرب. فكلّ أزمة تضغط لتغيير النظام واستبداله يتمّ تحويلها إلى فرصة لإنقاذه وتطويل عمره. هذا ما حصل في الحرب نفسها، وبعدها في ظلّ الوصاية السورية ومرحلة إعادة الإعمار والإنفاق التوسّعي وتخفيض الضرائب على الأرباح والريوع وانفجار العجزين التوأم المالي والجاري، ولاحقاً مع انفجار المديونية والسياسات التقشّفية وتجميد الأجور والإنفاق الاستثماري وبارييس ١ و2 و3 و4، وصولاً إلى الأزمة التي نواجهها الآن، حيث لم نعد قادرين على الحصول على كتلة كافية من الدولارات لتمويل كلّ فاتورة الاستيراد والفوائد على الدَّيْن الخارجي وودائع غير المقيمين وتحويلات العمّال المهاجرين وعوائد رأس المال الأجنبي، وبالتالي يجري وضع الناس أمام الخيار مجدّداً: إمّا أن نضحّي بكلّ ما هو قائم ونترك النظام ينهار، وإمّا أن نضحي من أجل ما هو قائم وننقذ النظام. ولكن أحداً لا يخبر الناس الضعفاء، وهم الأكثرية، أنهم الضحايا المدعوون إلى التضحية مهما كان الخيار.

مؤشر

هوامش الفائدة المحلّية لا تتأثّر بزيادة ضريبة الفوائد

علي هاشم

أثار اقتراح رفع الضريبة على الفوائد من 7% إلى 10% حفيظة الأوساط المصرفية، التي اعتبرت أن المطلوب اليوم هو جعل البيئة المصرفية «جاذبة» للودائع، لا العكس، علماً بأن هذه الاقتراح يُبقي الفائدة على الودائع منخفضة بشكل فادح بالمقارنة مع ضريبة الدخل وضريبة أرباح الشركات، فضلاً عن أن هذا الاقتراح لا يلحظ أيّ اتجاه تصاعدي لهذه الضريبة وفق قيمة الوديعة. وفي كلّ الحالات، تشير الأرقام التي عرضها ملحق «رأس المال» منذ أسبوع إلى أن أرباح المودعين تضخّمت بفعل ارتفاع الفوائد، بما يضمن عدم خسارة نسبة الأرباح التي كانت تحقّقها الودائع منذ عام، حتى لو ارتفعت ضريبة الفوائد لغاية 30%.
يشير المعترضون على رفع الضريبة إلى أن هذه المقارنة قد لا تصحّ، كون معدّلات الفائدة عالمياً تسير باتجاه تصاعدي منذ فترة، وهو ما يفرض رفع معدّلات الفائدة محلّياً بشكل موازٍ، وضمن هامش يبقي الفوائد المحلّية أعلى من المعدّلات في أوروبا والولايات المتّحدة، للحفاظ على الودائع الموجودة واستقطاب ودائع جديدة. إلّا أن دراسة معدّلات الفائدة بشكل دقيق تبطل هذه الردود، خصوصاً أن نسبة ارتفاع الفائدة محلّياً كانت أعلى بكثير من نسبة الارتفاع عالمياً، وهو ما أدّى إلى رفع الهامش بين معدّل الفائدة المحلّية والعالمية بشكل كبير منذ تموز/ يوليو الماضي. بصورة أوضح، تبيّن الأرقام أنه لو تمّ رفع الضريبة على الفوائد لغاية 30% محلّياً، فإن الهامش بين معدّلات الفائدة محلّياً وعالمياً سيبقى أعلى بكثير من الهامش قبل تموز/ يوليو الماضي، وبالتالي، ستبقى أرباح المودعين أعلى من الأرباح التي كانوا يحقّقونها قبل ذلك التاريخ.
بين تموز/ يوليو 2018 ونهاية آذار/ مارس 2019، ارتفع متوسّط معدّل الفائدة على الودائع بالدولار الأميركي من 4,14% إلى 5,69%، بالمقارنة مع ارتفاع محدود في معدّل ليبور للدولار الأميركي لمدّة سنة من 2,66% إلى 2,71%. علماً بأن معدّل ليبور هو معدّل الفائدة بين بنوك لندن والأكثر استخداماً عالمياً، وهو مقياس يستعمل لمقارنة معدّلات الفوائد عالمياً. وقد أدّى ذلك، تدريجياً، إلى رفع الهامش بين متوسّط معدّل الفائدة محلياً (بعد احتساب ضريبة الفوائد الحالية بنسبة 7%) ومعدّل ليبور بالدولار لمدّة شهر واحد من 1,04 إلى 2,58%، أي مرتين ونصف المرّة أكثر خلال تسعة أشهر. ما يعني عملياً، أنه حتّى مع رفع معدّل الضريبة على الفوائد من 7% لغاية 30%، لن يقل الهامش بين العائد على الودائع بالدولار محلّياً ومعدّل ليبور بعد احتساب الضريبة الإضافية عن 1,27%، وهو ما يتجاوز الهامش الذي كان يحقّقه المودعون من الفائدة في تموز/ يوليو الماضي بعد احتساب الضريبة (1,04%).
أمّا متوسّط العائد على الوديعة بعد احتساب ضريبة 30% فسيوازي 3,98%، علماً بأن هذا العائد كان يبلغ 4,14% قبل احتساب الضريبة في تموز/ يوليو الماضي، و3,85% بعد احتسابها، وهو ما يعني أن المودع سيحتفظ بأرباح تتجاوز قيمتها ما كان يحقّقه في تموز/ يوليو الماضي حتى لو تم رفع الضريبة إلى 30%.
كل هذه الأرقام تشير إلى أن ارتفاع معدّل الفائدة محلياً لم يكن مدفوعاً بعوامل الأسواق المالية العالمية فقط، بل أيضاً بالسياسات النقدية المحلّية القائمة. وهو ما يدحض بالتالي الحجج المستخدمة لرفض زيادة الضريبة على أرباح الفائدة، باعتبار أنها تقلّل من جاذبية لبنان للودائع بالمقارنة مع الأسواق العالمية.

الهامش بين معدّل ليبور بالدولار لسنة ومتوسط الفائدة على الودائع بالدولار في المصارف اللبنانية بعد احتساب ضريبة الفوائد الحالية

دراسة جدوى

محطّة إنتاج الطاقة الشمسية في الطفيل

مارك أيوب
باحث في مجال الطاقة
معهد عصام فارس في الجامعة الاميركية في بيروت

تتمتّع منطقة بعلبك والهرمل بما يقارب 300 يوم من الطاقة الشمسية ذات الإشعاعات المرتفعة، من دون بناء القدرة على الاستفادة منها بشكل فعّال، على الرغم من أن ذلك سيساهم في خفض كلفة الفاتورة النفطية على الخزينة العامّة، وإيجاد حلول بيئية وصحّية مستدامة لواقع قطاع الطاقة في لبنان، وكذلك تدعيم الأمن الطاقوي للبلاد. في موازاة كل ذلك، أقرّت خطّة الكهرباء في نيسان/ أبريل 2019 والممتدّة حتى عام 2026، ولم تأتِ بجديد على صعيد الطاقة المتجدّدة غير المشاريع اللامركزية الصغرى والمتوسّطة التي ستلامس مجتمعة ألف ميغاواط بحلول 2026، وترمي المسؤولية كاملة على القطاع الخاص.

لماذا الطفيل؟

الطفيل بلدة لبنانية تقع في أقصى الحدود الشرقية مع سوريا، غابت عن الحياة العامّة في لبنان بكلّ أشكالها وغابت عنها الدولة بخدماتها وإنمائها. يبلغ عدد سكّانها نحو 5 آلاف نسمة، ومساحتها 52 كلم2، بعضها أراض مُلك مصرف لبنان. الوصول إليها يكون إمّا عبر طريق وعر وغير مُعبّد يربطها بالبلدات البقاعية، وهو عادة مقفل لمدة 6 أشهر في السنة بسبب الأمطار والثلوج، وإمّا عبر الداخل السوري من نقطة المصنع الحدودية.

على عكس ما كان يروَّج له عن عدم تواجد أراض كافية لتنفيذ معامل للطاقة الشمسية، أظهرت دراسة «المركز الوطني للاستشعار عن بعد» التابع «للمجلس الوطني للبحوث العلمية» حول الأراضي اللبنانية (المشاعات المملوكة من الدولة اللبنانية) التي تمتلك إمكانات مهمّة لإنشاء مزارع للطاقة الشمسية (راجع رأس المال 2019/04/08) أنّ الطفيل تحتوي على نحو 13 كلم2 من مجمل هذه الأراضي وهي مُسطّحة أو شبه مُسطّحة وذات إشعاعات مرتفعة على مدار السنة. بالإضافة إلى أن موقعها الجغرافي المحاذي للحدود، لا بل الممتدّ إلى الداخل السوري، يساهم في أيّ عملية تبادل طاقوي في المستقبل مع سوريا، أي إنه في حال تعذّر تمديد شبكات النقل بين الطفيل وبعلبك، يمكن وصل المعمل بالشبكة السورية ونقل 300 ميغاواط إضافية في المقابل عبر خطوط الاستجرار الحالية.

دراسة الجدوى الاقتصادية: أسعار تنافس معامل الغاز

أجرى برنامج الطاقة والأمن في معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت، بالتعاون مع الجمعية اللبنانية للطاقة المتجدّدة، دراسة تمهيدية للجدوى الاقتصادية لمحطة إنتاج بقدرة 300 ميغاواط من الطاقة الشمسية (مع محور تتبّع لحركة الشمس 1-axis tracking) في منطقة الطفيل البقاعية. استخدمت هذه الدراسة برمجيات حديثة ومتطوّرة قاربت الشقّ التقني والمالي وتكوين رأس مال المشروع، كما قارنت تطابق نتائجها مع مشاريع مماثلة في أوروبا.

اتّبعت الدراسة مقاربة محافظة خصوصاً على الصعيد المالي، أخذت في الاعتبار تحدّيات النموذج الاقتصادي اللبناني الحالية من حيث معدّلات الفوائد ومخاطر الائتمان المرتفعة، والوضع المتردّي لشبكتي النقل والتوزيع، وكلفة الاستثمار المرتفعة نسبياً خصوصاً في ما يتعلّق بأعمال التعهّدات واليد العاملة. وبناءً على ذلك، تراوحت التكلفة الإجمالية بين 0,75 و1 دولار أميركي لتركيب كلّ واط من معمل الطاقة الشمسية، وهي تشمل تكاليف: الألواح (Panels)، والمغيّرات (inverters)، والمستلزمات الكهربائية وأعمال التعهّدات (Balance Of System)، والأعمال الهندسية، وتحضير الأرض، واليد العاملة، والأذونات، وتقييم الأثر البيئي، وتطوير شبكة النقل والتوزيع مركزياً، والتشغيل والصيانة.

في المحصّلة، تبيّن أن متوسّط القدرة الإنتاجية يبلغ نحو 600 غيغاواط ساعة (600 مليون كيلواط ساعة) في السنة، مع أخذ عوامل الطقس والمناخ في الاعتبار، وتتراوح الكلفة الإجمالية لإنشاء المعمل بين 225 و300 مليون دولار أميركي، وهو يمتدّ على مساحة 5,2 كلم2، أي ضمن الـ13 كلم2 التي أظهرها مسح الأراضي في الطفيل. أمّا سعر مبيع الطاقة المُنتَجة من المعمل، وهي الأهم والأكثر دلالة، فيتراوح بين 4,20 و5,32 سنت للكيلواط ساعة، أي إنه سعرٌ ينافس أسعار الطاقة المُنتَجة من معامل الغاز والبواخر، وهو أقل من كلفة كلّ المعامل العاملة اليوم في لبنان باستثناء تلك العاملة على طاقة المياه. ويُتوقع أن يلامس أرقاماً أدنى من خلال اعتماد مبدأ المناقصات العمومية وفق نظام تنافسي واضح وشفّاف، يسمح بالحصول على أفضل المعايير التقنية وأفضل الأسعار، ويحدّ من المخاطر والأعباء.

هيكلة المشروع وتكوين رأس المال

بالمبدأ، ووفق فلسفة «سيدر»، يجدر بمشاريع الطاقة أن تُموَّل عبر المجلس الأعلى للخصخصة والشراكة وفق قانون الشراكة مع القطاع الخاص رقم 2017/48. إلّا أن التجربة أثبتت لجوء الدولة إلى قوانين رديفة تضمن إبقاء رقابة الوزارات على البَات التنفيذ. لكن بغض النظر عن الجهة المُشرفة، ستوقّع الشركة المنزّمة عقداً لشراء الطاقة مع الدولة اللبنانية لمدة تمتدّ بين 20 و25 عاماً.

عملياً، لم يأخذ النموذج المُستخدَم في الاعتبار حسابات الاحتياطي، وقُدّرت كلفة الدَّيْن بنحو 7%. وهي متوسّط القيمة المُرجّحة من ثلاثة مصادر للديون: معدّل الفائدة في مصارف التنمية (7%)، معدّل الفائدة في المصارف المحلية (9%)، ووكالات ائتمان التصدير (5%)، فيما قُدّر متوسّط كلفة رأس المال (WACC) بنحو 7,8%. وبالاستناد إلى مخاطر الائتمان المرتفعة والفوائد المرتفعة، يتبيّن أن تكوين رأس المال في أي مشروع شراكة في لبنان ينقسم بين 70% من الديون و30% أسهم الشركاء المساهمين.

بمعنى آخر، إذا كانت قيمة المشروع 300 مليون دولار، يتمّ ضخّ 210 ملايين دولار بموجب قروض من الدائنين، فيما يضخّ المستثمرون 90 مليون دولار كأسهم. وفي حال تعذّر العملية الأخيرة، يتمّ اللجوء إلى القروض غير المضمونة والمرتفعة الفائدة لتأمين المبلغ الباقي. بالنسبة إلى الفوائد، لقد اعتمدت الدراسة معدّلات فائدة مساوية للفائدة على سندات اليوروبوندز الحكومية الحالية، أي 10,5%، ولآجال مماثلة، وأضيفت إليها علاوة على مخاطر البناء بنسبة 5%، ليصبح العائد الإجمالي للمشروع (IRR) 15,5%، وكذلك قاربت سيناريوين لهذا العائد نفسه:

* السيناريو الأوّل ثبّت الكلفة الإجمالية لتركيب كل واط بـ7,5 سنتاً وسعر شراء الطاقة (PPA price) بـ4,7 سنت للكيلواط ساعة.

* السيناريو الثاني ثبّت الكلفة الإجمالية لتركيب كل واط بدولار واحد وسعر شراء الطاقة (PPA price) بـ6 سنتات للكيلواط ساعة.

وفي كلتا الحالتين، تراوحت كلفة إنتاج الطاقة بين 4,20 و5,32 سنت للكيلواط ساعة. وعلى الرغم من أن هذه الأسعار هي الأعلى وفق السيناريوهين المعتمدين اللذين يأخذان كلّ المخاطر الائتمانية والمالية في الاعتبار، ومن المتوقّع أن تنخفض إلى مستويات أقل بكثير عند طرح المناقصات، إلّا أنها تبقى أقل من أسعار اتفاقية شراء الطاقة الموقّعة مؤخّراً مع 3 شركات لإنتاج 200 ميغاواط من طاقة الرياح بنحو 9,6 سنتاً للكيلواط ساعة.

فرص عمل ومراكز تدريب

فضلاً عن الربحية المؤكّدة لهذا المشروع، وقدراته على تخفيض فاتورة الاستيراد من خلال تقليل الاعتماد على الفيول عبر زيادة حصّة الطاقة المتجدّدة من مزيج الطاقة، ومساهمته في تعزيز الأمن الطاقوي، يشكّل هذا المشروع أيضاً نموذجاً للتنمية المستدامة، فإلى جانب الدور الذي يلعبه في تأمين جزء من حاجة المنطقة من الطاقة، كذلك يفسح المجال لتأمين فرص عمل لأبناء المنطقة على مرحلتين: في مرحلة البناء الممتدّة لسنة تقريباً والتي تؤمّن نحو 200 إلى 250 فرصة عمل مؤقّتة، ومرحلة التشغيل والصيانة التي تؤمّن نحو 5 إلى 10 فرص عمل دائمة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم المشروع في بناء القدرات البشرية من خلال إمكانية إنشاء مراكز تدريب دائمة لتعريف طلّاب المدارس والجامعات على اختصاصات علمية وتقنية جديدة في مجال الطاقة الشمسية وتدريبهم للقيام بأعمال التركيب والصيانة والتشغيل.

63,8
مليون كيلواط/ساعة
اي مايعادل
63.8 غيغاواط / ساعة
هي القدرة الإنتاجية الشهرية القصوى للاشعاعات الشمسية في الطفيل وتسجّل في تموز
علماً أن هذه المعدّلات تستمرّ لأربعة أشهر وتتراوح بين 60 و50 غيغاواط / ساعة لأربعة أشهر أخرى من السنة
ولا تنخفض تحت الـ40 غيغاواط/ ساعة سوى في كانون الاول وكانون الثاني

كمّيات الطاقة المُنتجة على مدار السنة
(بملايين الكيلواط/ساعة)

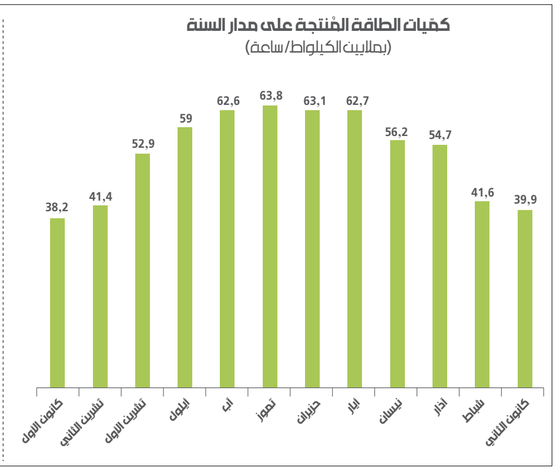

نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية التمهيدية

كلفة إنشاء المعمل الإجمالية
(المباشرة وغير المباشرة)
225 الى 300 مليون دولار
(0,75 إلى دولار واحد لتركيب كلّ واط من معمل الطاقة الشمسية)

مساحة الارض المطلوبة
5,2 كلم مربع

الطاقة المُنتجة
2100 الى 2400 كيلواط ساعة/ كيلواط

العائد الإجمالي للمشروع (IRR)
%15,5

كلفة إنتاج الطاقة
5,32-4,2
سنتا/ كيلواط ساعة

دمج التقنيات يؤدّي إلى أسعار أكثر تنافسية

تتعدّد تقنيّات الطاقة الشمسية وتتنوّع كلفتها، فإلى جانب التقنية الفوتوفولطائية الضوئية (solar PV) الأرخص حالياً، هناك تقنية الطاقة الشمسية المُركّزة (Concentrated Solar Power CSP) التي تعتمد على انعكاس أشعة الشمس بدل امتصاصها، والتي تعدّ الأغلى، وعادة تستخدم عند عدم توافر أشعة الشمس من خلال التخزين. في الواقع، تعزم وزارة الطاقة عبر المركز اللبناني لحفظ الطاقة على إنشاء محطّات بقدرة 200 ميغاواط وفق هذه التقنية بحلول 2030، بمعزل عن تقنية PV، من ضمنها 50 ميغاواط قبل نهاية 2020، وهي بدأت التحضيرات عبر تثبيت محطّتين لدراسة المناخ وأشعة الشمس في منطقة البقاع الشمالي. وهو ما يعني وجود إمكانيات للاستفادة من هذه الخطط (CSP)، إنّما لتطوير مشروع الطفيل أو غيره من المشاريع المُشابهة ذات البعد الوطني والفائدة الجماعية، لا سيّما أن هناك دراسات حديثة مبنية على تجارب في مشاريع حيّة، مثل محطّة «محمد بن راشد آل مكتوم» في دبي (950 ميغاواط)، تؤكّد على تنافسية المشاريع التي تدمج بين تقنيّتي PV وCSP في مشروع واحد وتشجّع على المضي قدماً في تطويرها، كونها تساهم في:

* توفير في أسعار المعدّات واليد العاملة وأعمال التعهّدات من خلال دمج القدرة الإنتاجية.
* توقيع عقود شراء طاقة لمدّة أطول تصل إلى 30 و35 سنة.
* إنتاج كهرباء رخيصة الثّمن خلال النّهار من الـPV، مدموجة مع CSP خلال ساعات الذروة والليل عبر التخزين، وبالتالي الحصول على تغذية أطول من الطاقة النظيفة ما يسمح بالوصول إلى أسعار تنافس مصادر الطّاقة التقليدية.

وجهات نظر

نحو نظام تقاعد مُنصِف ومُستدام لجميع اللبنانيين

سمير ضاهر
اقتصادي ومهندس،
مستشار سابق في البنك الدولي

يُعتبر نظام التقاعد في لبنان سخيّاً لشريحة من المستفيدين منه، أي موظّفو القطاع العام، وهؤلاء يشكّلون 20% فقط من القوى العاملة في لبنان، ومُجحفاً للقسم الأكبر، أي 80% من القوى العاملة في القطاع الخاص المنظّم وغير المنظّم وبعض المهن الحرّة، ناهيك عن العاطلين عن العمل. للتوضيح، يشمل نظام التقاعد القطاع الخاص المنظّم فقط، أي تلك الشريحة من العاملين المنتسبين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ففي القطاع الخاص المنظّم، يحصل العاملون عند بلوغهم سن التقاعد (64 عاماً) على «تعويض نهاية الخدمة»، وهو عبارة عن مبلغ مقطوع يوازي راتب شهر واحد عن كلّ سنة خدمة، ما يمثّل للأشخاص الذين يتقاعدون حالياً بعدما عملوا سنوات طوال، ما بين 15 ألفاً و25 ألف دولار أميركي. وحتّى الماضي القريب، كان يخسر المتقاعدون، لدى تقاضي التعويض، التغطية الصحية حيث تتوقّف مساهمة أرباب العمل في نظام الضمان الصحّي (غير أنه أُدخِل مؤخّراً تعديل يسمح للمتقاعدين بمتابعة مساهمتهم في الضمان الصحّي). أمّا خارج القطاع المنظّم، الذي يمثل قرابة نصف عاملي القطاع الخاص، فلا تعويض نهاية خدمة ولا حماية صحّية.

يختلف نظام القطاع الخاص هذا جذرياً عن نظام التقاعد في القطاع العام، والذي قد ينفرد لبنان في اعتماده، ذلك أن في القطاع العام:

أ) يصل «معدّل التبديل» (أي قيمة معاش التقاعد نسبة إلى الراتب الأخير) إلى 85%، وحيث أن المتقاعدين يتوقّفون عن المساهمة بنسبة 6% من رواتبهم لتمويل منظومة التقاعد، وعلماً أن معاش التقاعد معفى من ضريبة الدخل، لذلك يرتفع معدل التبديل الفعلي إلى نحو 100%، ما يعني أن صافي الدخل لا يتغيّر بشكل ملموس عند التقاعد، وهذا يتمايز بشكل واضح عن المعايير المتبعة دولياً.

ب) تعدّل رواتب المتقاعدين بنسبة 80% في كل زيادة رواتب تُعطى لموظّفي الخدمة الفعلية. وهذه خصوصية فريدة في لبنان لا تتّبع في الدول الأخرى حيث يتمّ (وليس في كلّ الأنظمة) تعديل قيمة الراتب التقاعدي بمؤشر ارتفاع كلفة المعيشة فقط، للحفاظ على القدرة الشرائية للمتقاعدين.

ج) يستمرّ ورثة المتقاعدين من أزواج وزوجات بالحصول على 100% من راتب المتقاعد بعد وفاته. كما أن بنات المتقاعد «غير المُعالات» يتابعن الحصول مدى الحياة على حصّتهن من تقاعد أي من والدَيْهن. وبالتالي، فإن منظومة تعويض نهاية الخدمة لموظّفي القطاع العام تتعدّى اليوم 100 ألف متقاعد، بما فيهم قرابة 14 ألف من الأرامل يتقاضون تقاعد أزواجهن، و10 آلاف من الأناث اللواتي لهن الحق بحصّة من تقاعد والدَيْهن.

إن احتساباً أكتوارياً يرتكز إلى مؤشّرات متوسّط طول الأعمار المتوقّع للرجال والنساء، ومتوسّط فرق الأعمار بين الزوج والزوجة في الشرق الأوسط، وحقوق البنات الإناث من تعويضات أهاليهن، يُظهر أن الفترة الفعلية لتقاضي رواتب التقاعد في القطاع العام قد تستمرّ نحو 30 سنة بعد نهاية الخدمة. والخلاصة أن المدة الإجمالية لنفقات الخزينة من رواتب ومعاشات تقاعد قد تناهز السبعين عاماً لمن عمل 40 سنة في القطاع العام.

الجدير بالذكر أن الموظّفين المدنيّين يشكّلون أقل من 30% من متقاعدي القطاع العام (16% معلّمون، و12% إداريون وقضاة ونوّاب... إلخ)، فيما يشكّل متقاعدو الأسلاك العسكرية أكثر من 70% من المجموع، مع ما يترتّب عن ذلك من نفقات خزينة إضافية نتيجة حقّ العسكريين بتعويضات نهاية الخدمة (تدابير رقم 1، 2 أو 3)، علاوة عن معاشهم التقاعدي الشهري.

وتعني هذه الخصائص مجتمعة أن في ظلّ نظام التقاعد الحالي وطريقة تمويله، لا يمكن تحقيق وفر يُذكر في كلفة القطاع العام نتيجة تقاعد موظّفيه، كما أنه ليس من السهل تحديثه وترشيقه عبر تقديم حوافز للتقاعد المبكر. ذلك لأن معاشات التقاعديين، أسوة برواتب الموظّفين، تبقى نفقات مموّلة من الخزينة وليس من عائدات استثمار الاقتطاعات التقاعدية (6% من الرواتب) ضمن صندوق مستقّل منفصل عن الخزينة، بل على عكس ذلك في ظلّ التوظيف الزبائني المتّبع، يضاعف شغور أي منصب العبء على الخزينة عبر الاستبدال الفوري للمتقاعد بموظّف جديد.

> **20% فقط من اليد العاملة في لبنان تستفيد من رواتب تقاعد**

إن القياس المعياري لكلفة نظام التقاعد في أي اقتصاد يتمثّل بنسبة «صافي القيمة الحالية» لكتلة معاشات التقاعد إلى «الناتج المحلّي الإجمالي». ويحتسب صافي القيمة الحالية عبر جمع العاملين التاليين على أساس الفرضيات التالية:

أ) تدفع فوراً كل المستحقّات المستقبلية لجميع المتقاعدين على ما تبقى من متوسّط العمر المتوقّع (نحو 82 عاماً).

ب) يسترجع الموظّفون الحاليون كامل مساهماتهم لنظام التقاعد مع ما تراكم من عوائد عليها.

ففي لبنان، حيث 20% فقط من اليد العاملة تستفيد من رواتب تقاعد، تشكّل نسبة صافي القيمة الحالية لكتلة التقاعد نحو 45% من الناتج المحلّي الإجمالي. وبالتالي، فإن توسيع نظام التقاعد ليشمل 90% من القوى العاملة، كما في الأنظمة الاجتماعية المتطوّرة، سيؤدّي، في ظلّ الهيكلية الحالية، إلى ارتفاع نسبة كتلة التقاعد هذه إلى 200% من الناتج المحلّي. ووفقاً للاحتساب الماكرو-اقتصادي المصطلح عليه، تعتبر التزامات الدولة هذه تجاه المتقاعدين جزءاً من الدَّيْن العام.

في ظلّ الشرخ الواسع بين منظومتي تقاعد القطاع العام والخاص، وتفاوت حقوق اللبنانيين بالحماية الاجتماعية وفق فئاتهم المهنية، يجب العمل جدّياً على إدخال نظام بديل لتعويض نهاية الخدمة في القطاع الخاص، قائم على تأمين دفعات شهرية منتظمة للمتقاعدين. وسيكون لهذا الإصلاح أثر ملموس على أمن العمّال الاجتماعي حيث يوفّر لهم دخلاً مستقرّاً يمكن التنبؤ به. وفي هذا الصدد هناك مشروع قانون (معطّل ومجمّد) في مجلس النواب، جرى ضمنه تقييم الخطّة التقاعدية المطروحة لتأمين استدامتها وتحديد معالمها من حيث معدّلات التبديل ومساهمات العمّال وأرباب العمل. ويجب أن يحلّ النظام الجديد في المدى القريب مكان تعويض نهاية الخدمة المجحف، بينما يفترض على المدى الأبعد، أن يكون نظاما التقاعد في القطاعين العام والخاص أكثر انسجاماً وإنصافاً ومساواة في حقوق المستفيدين من حيث المساهمات والتعويضات.

ملاحظة: لتبيان عمق الهوّة بين القطاعين العام والخاص تكفي الإشارة إلى أن معاشات وتعويضات التقاعد السنوية في القطاع العام تقدّر حالياً بنحو 2,2 مليار دولار، أي نحو 20 ألف دولار كمعدّل للفرد، وهو مبلغ يقارب ما يتقاضاه بشكل «تعويض نهاية الخدمة» في القطاع الخاص من يتوقّف عن العمل في سن الرابعة والستين، تعويض قد يكون دخله الوحيد لما تبقّى له من خريف الحياة.

برنامج سيدر الإصلاحي يحتاج إلى خطّة عمل ذات مصداقية

سامي عطاالله، منير مهملات، جورجيا ضاهر

مرّ أكثر من عام على مؤتمر «سيدر» (المؤتمر الاقتصادي للتنمية عبر الإصلاحات والمؤسّسات). عند تشكيل حكومة رئيس الوزراء سعد الحريري، تضمّن البيان الوزاري العديد من إصلاحات «سيدر». ومنذ ذلك الحين، اعتمدت الحكومة بعضاً من هذه الإصلاحات، وتحديداً تلك المتعلّقة بقطاع الكهرباء. وحالياً، تناقش الحكومة التدابير من أجل خفض العجز في الموازنة لاستيفاء غاية الواحد في المئة التي حدّدتها في برنامج «سيدر».

لكن، لتقييم تقدّم تنفيذ برنامج الإصلاح، لا بدّ من طرح سؤال أساسي: ما هي تعهّدات الإصلاح التي قُطعت في «سيدر»؟

تُظهر أبحاث حديثة، قام بها المركز اللبناني للدراسات، أن وثائق برنامج الإصلاح، أي الرؤيا من أجل الاستقرار والنموّ والعمالة»، فضلاً عن خطّة الاستثمار الرأسمالي، تتضمّن 73 تدبيراً موزّعاً على خمسة مجالات للسياسات:

32 تدبيراً قطاعياً يغطّي الكهرباء والنفايات الصلبة والاتصالات والنقل والمياه.

23 تدبيراً ضريبياً يتّصل بتحسين جباية الضرائب وتقليل الثغرات، وتحسين شفافية الموازنة، وإدارة الدَّيْن العام، والخدمات الإلكترونية لوزارة المالية.

11 تدبيراً للحوكمة يغطّي مشتريات القطاع العام، وتحديث القطاع العام وإعادة هيكلته، والتحويل الرقمي للحكومة.

4 تطويرات في القطاع الخاص تعالج تحديث الوضع القانوني للشركات، واعتماد قانون للمعاملات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية، وتحويل بورصة بيروت إلى شركة مساهمة.

3 إصلاحات قضائية تركّز حصراً على مكنة العمليّات والإجراءات القضائية وتعزيز قدرات المؤسّسات القضائية.

يُظهر العديد من هذه التدابير قليلاً من المبادرات الجديدة والابتكارية، فضلاً عن التعويل على برامج واستراتيجيات الإصلاح الماضية. فمثلاً، هناك تداخل كبير بين تدابير السياسات المُقترحة في مؤتمر «سيدر» وتدابير مؤتمر «باريس-3» الذي عُقِد في عام 2007. في العموم، يتبيّن أن 35% من تدابير «سيدر» و70% من برنامجه المتّصل بالتدابير المالية، مثل توسيع قاعدة العائدات، كانت جزءاً من «باريس-3». أيضاً، العديد من تدابير «سيدر» الأخرى، وخصوصاً التدابير القطاعية، قائمة على مشاريع أو أوراق استراتيجية موجودة منذ فترة طويلة. مثال على ذلك قانون الاتصالات رقم 431 الصادر في عام 2002 الذي يطالب بإنشاء سلطة لتنظيم الاتصالات، أو قانون الأسواق الرأسمالية رقم 161 الصادر في عام 2011 والساعي إلى تحويل بورصة بيروت إلى شركة مساهمة.

على ضوء القدرات المؤسّسية المحدودة للحكومة، سيكمن التحدّي الرئيسي في استيفاء موجبات برنامج «سيدر» الإصلاحي، وفي درجة التزام الحكومة بتنفيذ برنامج الإصلاح. وتحيلنا هذه الالتزامات إلى حجم الموارد السياسية والمؤسّسية أو الإدارية المطلوبة من أجل استيفاء هدف إصلاح محدّد. فغالبية تدابير الإصلاح في البرنامج تستوجب درجة عالية أو متوسّطة من الالتزامات السياسية والمؤسّسية، خصوصاً أن الحكومة وعدت بإنشاء 18 مؤسّسة رسمية جديدة، وهو ما يستوجب حجماً كبيراً من الموارد المالية والمؤسّسية. لا سيّما أن مآل أنجز على الصعيد القانوني والمؤسّسي لا يشكّل سوى القليل من عمل الأساس الضروري.

> **يمثّل «سيدر»، أقلّه في الشكل الحالي، مجرّد قائمة نوايا أكثر منه برنامج إصلاح**

وتشير 7 تدابير فقط إلى مشاريع قوانين أعدّت وتنتظر البتّ فيها. فغالبية التدابير، 42% أو ما مجموعه 31 تدبيراً، تتصل بتحسين الإجراءات والمؤسّسات الموجودة، مثل تحسين إدارة النقد والدَّيْن في وزارة المالية. وتتصل هذه التدابير ببرامج جارية ضمن الوزارات، بغض النظر عن تعهّدات الإصلاح المقطوعة خلال «سيدر»، وهي تحتاج أولاً إلى الموارد المؤسّسية. ويشكّل تطوير الخطط والاستراتيجيات، فضلاً عن تقييم الإجراءات أو المؤسّسات، لكونه إدارياً في طبيعته، 12% لكل مسار.

أخيراً، والأهمّ، هو أن معظم التدابير تأتي بصياغة غير دقيقة، ما يعني أن معظم هذه التدابير يتهرّب من آليات المحاسبة. فقليلة هي التدابير المُعتمدة في البرنامج التي تذكر أو تشير إلى أهداف محدّدة أو جهات فاعلة أو مؤسّسات مسؤولة عن تنفيذها.

بهذه الطريقة، تتفادى الحكومة الإشارة إلى أهداف أو نتائج ملموسة يمكن رصدها. فالبعض من تدابير السياسة المالية مثلاً يعتمد صياغة مثل «تقوية» إدارة المخاطر أو «تحسين» الإدارة النقدية من دون تحديد أي غايات أو أهداف. أيضاً هناك على سبيل المثال استراتيجية التعامل مع العائدات المتوقّعة من التنقيب عن النفط، وتذكر الوثيقة نيّة صياغة قانون لإنشاء صندوق ثروة سيادي، ولكن من دون الالتزام بإقرار وتنفيذ هذا القانون.

بالإضافة إلى ذلك، لا بدّ لبعض التدابير المشار إليها، بموجب القانون، أن تنفّذ بغض النظر عن برنامج «سيدر». مثلاً، إن إقرار الموازنة قبل بداية العام لا يمكن أن يشكّل تدبيراً إصلاحياً بما أن الحكومة مُلزمة بإعداد الموازنة واعتمادها. فالحكومة مُلزمة بتنفيذ هذه القوانين وبالتالي لا يجدر التنويه بها لأدائها واجباتها.

في الواقع، يمثّل البرنامج، أقلّه في الشكل الذي نُشير فيه حالياً، مجرّد قائمة نوايا أكثر منه برنامج إصلاح مخصّص. وقد حان الوقت للحكومة لأن تعدّ جدول أعمال يتمّ العمل على أساسه.

بالتعاون مع المركز اللبناني للدراسات

رأس المال والطبيعة [2]

من يدفع الثمن؟

عمر ديب

لم تعد الحقائق قابلة للطمس. لا تمرّ الأرض اليوم في حركة مناخية دورية، بل يوجد تأثير واضح خلقه الإنسان في نمط إنتاجه، الذي ساد خلال مئتي عام مضت. الحياة الإنتاجية القائمة على الاستغلال المُفرط للطبيعة والإنسان في خدمة الربح ورأس المال، أدّت إلى سيادة نمط اقتصادي يفرّط في استهلاك الوقود والفحم الحجري بكميّات هائلة لتوليد الطاقة اللازمة للحياة، من تدفئة ونقل وصناعة وإنارة وغيرها. وكذلك يفرّط في قطع الغابات للتوسّع الزراعي وإنتاج الخشب وتوسّع العمران، وتربية الماشية في مزارع مولّدة لانبعاثات كثيفة من الغازات الدفيئة. لم يبحث الإنسان عن وسائل عيش مُستدامة تحفظ البيئة وتؤمّن استمرارية الحياة لسبب وحيد هو السعي وراء الأرباح الكبيرة لكبرى الشركات المتحكّمة بالاقتصاد العالمي، إذ إن أكبر شركة منها مسؤولة عن إنتاج 70% من الانبعاثات.

المشكلة تكمن في أن الذين سيدفعون تبعات التغيّرات المناخية هم الدول النامية والشعوب الأكثر فقراً فيها، وليس أولئك الذين يتسبّبون بالجزء الأكبر من الانبعاثات، سواء الدول الكبرى أو الطبقات الاجتماعية الأغنى حول العالم. فارتفاع مستوى البحار سيحوّل مدناً كاملة في بنغلادش وأندونيسيا وجزر المحيط الهندي إلى مدن غارقة تحت سطح البحر. سيتحوّل عشرات الملايين من البشر إلى لاجئين. أمّا التصحّر فهو يتمدّد في القارة الأفريقية تحديداً، ويترك تداعيات كبرى على عشرات الدول من الأكثر فقراً في العالم، وسيحوّل أهلها إلى لاجئين مناخيين أيضاً. أمّا الظواهر المناخية المتطرّفة، من حرّ وصقيع وفيضانات وأعاصير وغيرها، فستطاول الجميع، لكن مئات الملايين لن تكون لديهم أدوات المواجهة المادية الكافية في هذه الحالة. على العكس من ذلك، ستبقى الولايات المتّحدة والدول الأوروبية بمنأى نسبي عن هذه التغيّرات، وهي لديها الموارد الكافية للتعاطي معها، بما يضمن الأمن الاجتماعي فيها. ولعلّ خوف الدول الأوروبية اليوم، وسبب اهتمامها النسبي بالمقارنة مع الولايات المتّحدة في مكافحة الاحتباس الحراري، يكمن في حذرها من موجات اللجوء التي ستتسبّب بها هذه الظواهر المتطرّفة، وتحديداً التصحّر في منطقة شمال أفريقيا. فكما انعكست عليها الحروب والأزمات في المنطقة لناحية ارتفاع أعداد اللاجئين إليها، وأيقظت فيها مارد الفاشية العنصرية اليوم، ستنعكس أيضاً تداعيات الاحتباس الحراري الذي سيتسبّب بموجات هجرة متجدّدة.

كما أشرنا في الجزء الأوّل من هذا المقال إلى صعود تيّار الإنكار من جهة، وتيّار الحلول الفردية للأزمة البيئية الملحّة من جهة أخرى، يبرز تيّار سياسي قوي يريد تعمية هوية المسؤول الفعلي عن الأزمة البيئية، وإلقاء اللوم على الآخرين، ووضعهم في موقع المسؤولية أيضاً بهدف استغلال الأزمة سياسياً لمحاصرة دول صاعدة منافسة ووضع العوائق في طريق تقدّمها وتدفيعها تكاليف أكبر من حصّتها الحقيقية من مسبّبات الأزمة. فمع صعود الصين والهند وعدد من الدول النامية الأخرى مثل أندونيسيا والبرازيل وباكستان وغيرها، والتي توجد فيها أعداد سكّانية ضخمة، ودخولها نادي الدول الصناعية والمُنتجة، ازداد إنتاجها الفعلي من الغازات الدفيئة وتخطّى بعضها دولاً صناعية كبرى أخرى. وبالفعل إذا أخذنا كمّية الانبعاثات الكلّية التي تنتجها كل دولة، تحتلّ الصين اليوم المرتبة الأولى وتليها الولايات المتّحدة الأميركية على المستوى العالمي. لكن هل هذا هو المعيار الصحيح والعادل لتحديد المسؤوليّات، ومن يجب أن يتحمّل ماذا؟

في الواقع، هناك أربعة معايير أدقّ من هذا المعيار المُسطّح العام.

المعيار الأوّل، يقول بأن نسبة الانبعاثات يجب أن تقاس بالنسبة إلى الفرد وليس بالمجموع العام، إذ لا يمكن تقييد دول يبلغ عدد سكّانها مئات الملايين، أو مليارات بحالة الصين والهند، ومقارنتها بدول لا يصل عدد سكّانها إلى ربعها أو عُشرها مثلاً. وعند احتساب معدل الانبعاثات بالنسبة إلى الفرد، تأتي بعض دول الخليج العربي في مقدّمة الترتيب، ومعها الولايات المتّحدة الأميركية وكندا في مقدّمة اللائحة، فيما تأتي الصين وبعض الدول الأوروبية في منتصفها تقريباً.

المعيار الثاني، يرتبط بالتراكم التاريخي الذي حقّقته كل دولة في بثّ الانبعاثات. إذ تقوم بعض الدول الرأسمالية بهذه العملية منذ نحو مئتي عام بعد انفجار الثورة الصناعية في أوروبا وانتقالها إلى أميركا، أمّا الدول النامية فلم تدخل إلى نادي الانبعاثات سوى منذ عقدين على الأكثر، وبالتالي لا يمكن محاسبتها على ما تنتجه اليوم، بل على مجموع ما بثّته كل دولة تاريخياً كي لا يصار إلى استعمال هذا المعيار كمعوّق فعلي للدول النامية التي تدخل حديثاً إلى التصنيع والنموّ الواسع. وهذا المؤشّر يضع دول الغرب الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتّحدة وبريطانيا، في مقدّمة الترتيب.

المعيار الثالث، هو معيار طبقي داخل كل دولة وعلى مستوى العالم، فالانبعاثات سببها الرئيسي نمط عيش استهلاكي معيّن عند فئة محدّدة من الناس تقوم على البذخ والصرف والسفر وشراء ما له وما ليس له حاجة من طعام فائض وملبوسات وسيّارات ذات محرّكات كبيرة وبخوت وغيرها، وبشكل مفرط، فيما يعيش آخرون على استهلاك ما يسدّ رمق جوعهم. الفئة الأولى هي المسؤولة الفعلية عن كمّيات الانبعاثات الكبرى، فيما الآخرون يدفعون الأثمان فقط لا غير.

> **الدول الرأسمالية الكبرى هي الأكثر تلويثاً وتحديداً الفئات الثرية داخلها**

المعيار الرابع، يقوم على احتساب كمّية الانبعاثات التي أنتجها البلد، يُضاف إليها ما يستورده من سلع صُنعت على أراضي دول أخرى. هذا يعني على سبيل المثال أن معدل انبعاثات بريطانيا اليوم تدنّى عمّا كان عليه قبل ثلاثين عاماً، لكن ذلك حصل ليس بسبب تغيّر أنماط الاستهلاك، بل لأن جزءاً كبيراً من صناعاتها انتقل إلى خارج الحدود وصار متمركزاً في الصين أو الهند، لكنه ينتج للسوق الداخلية البريطانية، وهذا يعني أنه يجب احتسابه ضمن الانبعاثات التي ينتجها البريطانيون، لا الصينيون أو الهنود، لتصبح بالتالي معدّلات الدول الغربية من الأعلى على مستوى العالم من حيث مسؤوليّتها عن الانبعاثات، التي أدّت إلى خلق مواد الاستهلاك النهائية التي استعملت على أراضيها. وبالتالي يرتبط هذا المعيار فعلياً بنمط الحياة الاستهلاكي لكل مجتمع وما ينتجه من تلوّث وغازات دفيئة على مستوى الكوكب.

تبيّن دراسة «أوكسفام» توزّع المسؤوليّات ودرجاتها، على الرغم من أنها لا تأخذ المنحى التاريخي التراكمي الذي يزيد من مسؤوليّة الفئات نفسها. فأثرياء العالم الذين ينامون على ثروات متراكمة متوارثة هم الأكثر تلويثاً، فيما الفقراء يدفعون ثمن جريمة لا يد لهم فيها. نظام الاستهلاك والربح السريع والـلامساواة والفروقات الطبقية المتزايدة هو نفسه نظام تدمير البيئة وتدمير الكوكب، مهما حاولت فعله تيّارات الإنكار والحلول الفردية وتحميل المسؤولية للآخرين. أمّا في لبنان، فعلى الرغم من غياب الدراسات الدقيقة حول هذه المسألة، إلّا أن مسؤولية النظام والمسؤولية الطبقية عن التلوث وعن الانبعاثات لا تخرج عن المنحى الدولي العام. نحن دولة لا قطاع نقل عام فيها، حيث تكاد تغرق باعداد سيّاراتها، وكهرباؤنا مُنتجة من المازوت الأكثر تلويثاً، سواء في القطاع العام أو في المولّدات الخاصّة المـوازية. ووسـط اسـتمرار طمر النفايات في الجبال والشطان، وطمر المسؤولين رؤوسهم في الرمال، لا بدّ من دقّ ناقوس الخطر البيئي، والبحث بسياسات وبضرائب بيئية تحمي الطبيعة وتعود بالنفع على الميزانية المُتهالكة في الوقت نفسه.

تظهر اليوم طروحات جديدة وجدّية على مستوى العالم من أجل العدالة البيئية من منطلقات مُرتبطة بمسألة اللامساواة والعدالة الاجتماعية، لتطرح ضرورة تغيير المسار، سواء لناحية فرض الضرائب البيئية على كبار المستهلكين والملوثين، أو لناحية الطروحات الأكثر جذرية باتجاه التغيير الشامل لبنية المجتمع والنظام الاستهلاكي الرأسمالي غير المُستدام، وبلدنا ليس استثناءً.

70%
من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم ناتجة عن عمل شركة واحدة من كبرى الشركات المتحكّمة بالاقتصاد العالمي

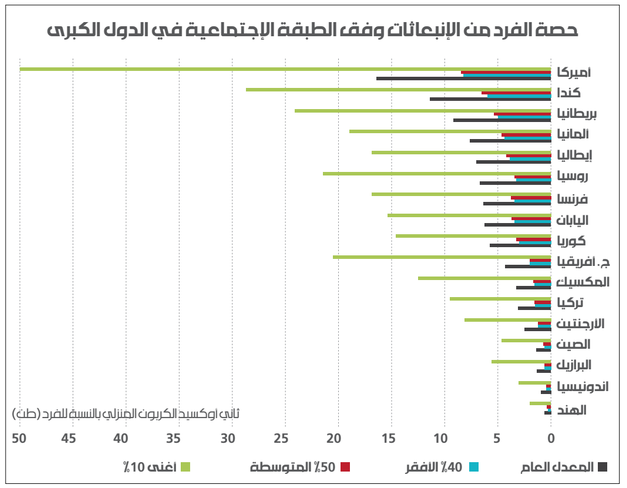

أطلس

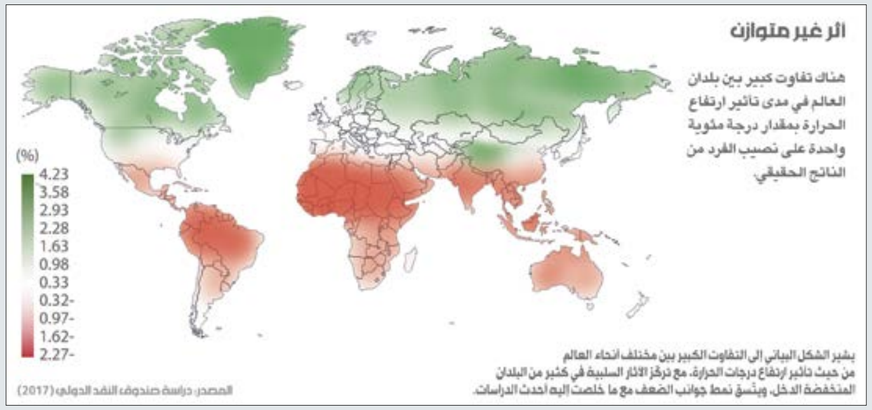

قراءات

مقال

النساء ضحية التقشف

فران دارلينغتون بولوك

محاضرة في جغرافيا السكّان في جامعة ليفربول

إذا ألقينا نظرة وثيقة على الطريقة التي أضرّ بها التقشّف المُمارَس في المملكة المتّحدة منذ عام 2010 صحّة النساء، سيتبيّن لنا أنه يجب مقاربة الأمر من منظار جندري للحصول على الصورة الكاملة.

قد تتسبّب البيئة التي نعيش فيها بقتلنا ويحصل ذلك بسرعة أكبر في السنوات الأخيرة في صفوف النساء. وأكثر ما يثير القلق ليس أن العمر المأمول يراوح مكانه في المملكة المتّحدة منذ عام 2014، بل إن الفروقات ليست بين الأغنياء والفقراء فحسب، بل بين الرجال والنساء أيضاً. لا يعني ذلك أن الرجال يعيشون أطول من النساء، بل إن الأفضلية النسبية في طول العمر لدى النساء لا تُعتبر ذات صلة بالموضوع، لدى تناول مسألة انخفاض مأمول الحياة. وعلى الرغم من أن الرجال الأثرياء يستمرّون في العيش أطول، إلّا أن العمر المأمول لم يتراجع في صفوف الرجال الفقراء، إلّا أن هذا الاستقرار لا ينسحب على النساء الفقيرات. ففوق مكتب الإحصاءات الوطني، تراجع مأمول الحياة بين النساء اللواتي يعشن في أكثر المناطق حرماناً في المملكة المتّحدة بشكل كبير منذ عام 2013. ويعتبر ذلك انقلاباً على الارتفاع المستمرّ للعمر المأمول في أوروبا منذ فترة طويلة.

كانت المملكة المتّحدة رائدة في استخدام السياسة الحكومية كوسيلة لمعالجة صريحة لانعدام المساواة الصحّية. واستهدفت الاستراتيجيات العناصر الاجتماعية المُحدّدة للصحّة، على سبيل المثال من خلال توسيع الخدمات ودعم الفئات الأكثر حاجة. ولكن التغيير الحكومي في عام 2010 وضع حدّاً لهذا النهج وبشّر ببدء عصر التقشّف.

نظرية الثقة

بعد الأزمة المالية، كانت عمليات الإنقاذ التي أجراها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مشروطة بتنفيذ تدابير تقشّف صارمة. إلّا أن تلك التدابير لم تقتصر على البلدان التي خضعت لعمليات الإنقاذ فحسب. ففي المملكة المتّحدة، كان التقشّف مدفوعاً بتدخّل الدولة في النظام المصرفي البريطاني لتجنّب انهياره، وانعكس ذلك في تخفيضات كبيرة في الإنفاق بالتوازي مع زيادات متواضعة نسبياً للضرائب. واستند ذلك إلى الاعتقاد بأن خفض العجز في الميزانية سيعيد الثقة إلى الاقتصاد، ما يحفّز النمو الاقتصادي.

وسواء قبلنا بنظرية «الثقة» أو فضّلنا مقاربة أكثر كينزية، فإن حقائق محرّك التقشّف كانت قاتمة، لا سيّما للأشخاص قليلي الحظّ، بما يكفي ليعيشوا في مناطق أكثر فقراً. من الأمثلة التي تُطرح هنا، إغلاق ألف من مراكز «شور ستارت» التي تستهدف دعم الأطفال والأسر خصوصاً في المناطق المحرومة أو مخاطر انتشار بنوك الطعام في أنحاء البلاد.

صحيح أن نظام التقشّف في المملكة المتّحدة خفّض العجز، إلّا أنه لم يحرّك النمو الاقتصادي، لا بل أدّى إلى تفاقم الظروف التي تعزّز استمرار الحرمان والصعوبات بشكل غير متكافئ لأولئك الذين يعيشون بالفعل في ظروف مقيّدة. ولكن أيا كان السبب المباشر لتغيّر الاتجاهات في العمر المأمول (مثل التغييرات في أمراض معيّنة وفي الوفيات)، فإن الأسباب الجذرية هي التي يجب التركيز عليها.

عبء غير متساوٍ

أظهر بحث أجرته وزيرة المساواة في حكومة الظل البريطانية، في عام 2017، أن 86% من عبء التقشّف يقع على النساء. فتحميل الفرد الذي يتلقّى المدفوعات في الأسرة، الخسائر الناجمة عن الضرائب والتغييرات التي طرأت على المخصّصات منذ عام 2010، جعل النساء يخسرن نحو 79 مليار جنيه إسترليني مقارنة بـ13 ملياراً للرجال. وما زاد من تأثير التقشّف على النساء، استمرار التقسيمات على أساس النوع الاجتماعي في العمالة غير المدفوعة والتفاوت في الدخل وساعات العمل، بالإضافة إلى التجزئة المتزايدة للنساء في سوق العمل.

> **86% من عبء التقشّف في بريطانيا يقع على النساء**

وفي حين يحاجج البعض بأن العمّال الذكور عانوا أكثر من غيرهم في بداية الأزمة المالية، إلّا أن التقشّف المالي في جميع أنحاء أوروبا بدأ بتقويض سنوات من التقدّم على مستوى المساواة. فحين يقع عبء الرعاية بشكل غير متناسب على النساء، ستكون هذه الفئة هي الأكثر عرضة للتخفيضات في الرفاه والضمان الاجتماعي، لا سيّما حين يتمتّعن بقدرات تفاضلية لدخول سوق العمل. فتقدّر نسبة النساء في القوّة العاملة في القطاع العام بجميع أنحاء الاتحاد الأوروبي بنحو 70%. لذلك حين يفرض التقشّف تغييرات على ساعات العمل وتجميد الأجور في القطاع العام أو تخفيضها، تعاني النساء أكثر من غيرهن.

بناء على المقاربة النمطية القديمة، غالباً ما تكون المرأة أول من تؤخذ في الاعتبار، عندما يتطلّب الاضطراب الاقتصادي من أرباب العمل إعادة هيكلة عقود العمل عبر فرض دوام جزئي أو التناوب في العمل. في اليونان، مثلاً، تحمّلت النساء الحوامل والأمّهات، وطاة هذه التغييرات المفروضة. فلم يتمّ إيلاء الاهتمام الكافي بمسألة التوفيق بين هذا النوع من إعادة الهيكلة والالتزامات العائلية.

أمّا في المملكة المتّحدة، فيعتبر البعض أن التغييرات التي طرأت على الرفاه الاجتماعي من خلال الحساب الشامل لدفع الإعانات الاجتماعية (Universal Credit) - المُصمّم ظاهرياً لتبسيط نظام المخصّصات وتحسينه - قد أضعفت بشكل كبير أوضاع الناس الأكثر حاجة. ويعتبر المنتقدون أن هذا النظام جعل بعض المطالبين بالإعانة أسوأ حالاً، وكذلك زاد الخلل الإداري في النظام من خطر الجوع والدَّين والتشرّد. وتضاعف تأثير هذه التغييرات على الرفاه الاجتماعي بفعل عناصر مثل إغلاق مراكز برنامج «شور ستارت» وارتفاع كلفة رعاية الأطفال.

يحفّز ذلك ظهور أسر ذات معيل واحد، ويشجّع نموذجاً قديماً للعائلة. وهذا الأمر إشكالي لأسباب عدّة. فالاعتماد على دخل الشريك يؤثّر على توازن القوّة داخل العلاقة، ويفترض أن الدخل الفردي يكفي لإعالة أسرة ويزيد من خطر الفقر في حال انفضاض العلاقة. علاوة على ذلك، يفشل ذلك في الاعتراف بالهياكل الأسرية العديدة والمتنوّعة الموجودة في جميع أنحاء أوروبا.

يتجلّى التأثير الجندري للتقشّف على الصحّة من خلال تفاقم التعرّض للعناصر الاجتماعية المُسبّبة لسوء الحالة الصحّية، ما يساهم في عملية تؤدّي إلى تجريد المرأة فعلياً من الإمكانات. فمن الثابت أن تمكين المرأة يرتبط بتحسين صحّتها وصحّة أطفالها. ونفهم بذلك كيف أن تجريد المرأة من الإمكانات جعل النساء في أفقر مناطق بريطانيا يشهدن انعكاساً في مأمول العمر. ومع ذلك، ثمّة حاجة إلى مزيد من البحث بهدف التوصّل إلى آلية لتحديد الأسباب ولإبراز هذه القضية.

دور السياسات العامّة حاسم

بالتوازي مع ذلك، تجب إعادة النظر في السياسات العامّة، لا لدعم الفئات المحرومة فحسب، بل أيضاً لمعالجة أوجه اللامساواة الهيكلية التي تقود إلى استمرار هذا الحرمان. ونظراً إلى ضعف النساء أمام الأزمة الاقتصادية والتغييرات في أسواق العمل، فإن لتغيير السياسات تأثير حاسم.

ففي المملكة المتّحدة، ثمّة حاجة إلى إعادة النظر في مدى توافر رعاية الأطفال ومرونتها وكلفتها، لا سيّما أنها آلية يمكن من خلالها زيادة إنتاجية العمل إذا كانت المرأة قادرة على الدخول إلى سوق العمل. وتعتبر التكاليف الاقتصادية لزيادة الإنفاق على رعاية الأطفال وتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي، ضرورية ويمكن تعويضها بمجرّد زيادة النشاط الاقتصادي. فالفرص في سوق العمل يجب أن تتوافق مع التزامات الرعاية الأسرية.

في الخلاصة، من الظلم أن يقتصر انخفاض مأمول العمر على فئة من المجتمع دون غيرها. فعدم استقرار سوق العمل وتحميل المرأة الجزء الكبير من العمل المنزلي غير المدفوع الأجر داخل الأسر، يعزّز الفوارق الراسخة بين النساء والرجال والتي تضخّمت في المجتمعات التي تتسم بمستوى أعلى من عدم التكافؤ. لذلك من الضروري محاسبة الحكومات على الظلم الذي تسبّبت به.

وفي حين، من المفترض أن عصر التقشّف في المملكة المتّحدة يشارف على نهايته، تمّ تخفيف السياسات المالية القاسية بدلاً من وقفها. واليوم في الوقت الذي يراقب العالم كيف تتعامل المملكة المتّحدة والاتحاد الأوروبي مع تأثيرات خروج بريطانيا من الاتحاد بغض النظر عن شكل ذلك، يجب أن نعمل على ألّا تبقى النساء على هامش الاهتمام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

Social Europe

ترجمة لمياء الساحلي

انجد بوليغان ـ المكسيك

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

من الإوزّة الذهبية إلى الدولة الريادية

الانتقال من الريع إلى الإنتاج

«لا يهم إذا كانت القطّة سوداء أو بيضاء، ما دامت تصطاد الفئران»

دينغ هسياوبنغ

في الثلاثين سنة الماضية شاع بين الدول المتقدّمة والنامية، على حدّ سواء، ما مفاده أن كل شيء على ما يرام ما دام الاقتصاد ينمو، بغضّ النظر عمّا يمكن أن نسمّيه «التركيبة القطاعية» للاقتصاد، أي لا يهمّ من أين يأتي النمو. وبشكل أكثر دقّة، كانت الخدمات في الدول المتقدّمة ـ خلال تلك الفترة ـ تتقدّم، والتصنيع يتراجع، ورأى البعض هذا الأمر طبيعياً، فكما ضمُرت الزراعة في القرن العشرين، ستَضْمُر الصناعة في القرن الواحد والعشرين، وبالتالي لا خوف على مستوى المعيشة والرفاهية. نَسِي منظّرو هذه التوجّه أمرين هما أساس مقتل هذه النظرية اليوم: أولاً، أن الاقتصادات، على الرغم من العولمة، هي اقتصادات للدول الوطنية (nation state). وثانياً، أن تقدّم مستوى المعيشة يحدّده تطوّر الإنتاجية، أي ما ينتجه العامل لكل ساعة عمل.

الأمر الأول، جعل بعض الدول التي شهدت تراجعاً في قطاعها الصناعي مثل الولايات المتّحدة وبعض دول أوروبا تتراجع أمام الصين وألمانيا اللتين أصبحتا دولتين مصدِّرتين صافيتين لكل العالم.

والأمر الثاني، تراجع نموّ الإنتاجية الحادّ - يبدو أنه سيصبح مُزمناً - الذي تشهده الدول الرأسمالية المتقدّمة، وأصبح اليوم يُهدّد مستوى معيشة سكّانها. أمّا في الدول اصلنامية، مثل لبنان، فقد حصل في بعضها ما يُسمّى «عكسَ التصنيع المُبكر» (premature industrialisation)، أي انتهاء التصنيع حتّى قبل بدئه أو ترسخّه. وقد ترافق ذلك مع سيطرة التفكير السائد الذي عرف بـ«توافق واشنطن»، أي الخصخصة والتحرير التجاري والمالي وما إلى هناك من «إصلاحات»، اعتُقِد أنها ستؤدّي إلى التنمية تلقائياً. وقد تبيّن الآن أن كل هذا كان مجرّد وهم.

في لبنان أيضاً، منذ نهاية الحرب حتّى الآن، حصل «عكس التصنيع»، وسادت فلسفة «لا يهمّ من أين يأتي النموّ»، وأن «الإصلاحات» من خصخصة وغيرها هي التي ستؤدّي إلى النموّ والرفاه، في ظل تقدّم الاقتصاد الريعي وسيطرته. السؤال: كيف ننتقل من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المُنتج؟ الأمر بالطبع لن يحصل بنحو أوتوماتيكي، وكذلك لن يحصل نتيجة إجراءات طفيفة مثل وضع الرسوم الجمركية الجديدة في الموازنة اليوم. بل يتطلّب الأمر أكثر من ذلك بكثير.

من الإنتاج إلى الريع

طبعاً لم يأتِ الريع بنحو طبيعي إلى لبنان، فهو ليس دولة نفطية، ولن يصبح كذلك قبل مدة طويلة، وقد لا يصبح أبداً. وأيضاً لم يأتِ الريع، خلافاً لما يظن الكثيرون، بسبب دور لبنان باعتباره «مركزاً مالياً»، فهو لم يعد كذلك.

في الواقع، أصبح اقتصاد لبنان ريعياً بسبب السياسات المالية والنقدية التي اتُّبعت بعد نهاية الحرب الأهلية. وهذا الأمر أصبح معروفاً، ولا حاجة للإطالة حوله. ولكن بشكل سريع، لقد كان لتثبيت سعر العملة وتراكم الدَّيْن العام والفوائد العالية والحاجة إلى التدفّق الدائم لرؤوس الأموال، التأثير الأساسي في تحوّل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد ريعي، فضمرت الاستثمارات في القطاعات المُنتجة والعالية الإنتاجية والتصديرية وتحوّل الاقتصاد، شيئاً فشيئاً، إلى اقتصاد تسوده القطاعات المتدنّية الإنتاجية والأجور المتدنّية، يعتمد على تصدير العمالة التي تنتج تحويلات المغتربين، ويعتمد أيضاً على السياحة والقطاعات العقارية والمالية. ولذلك، في الاقتصاد اللبناني، اليوم، لا توجد آلية تلقائية لتحوّل هذا الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد مُنتج. فالرأسمال المُسيطر هو الرأسمال المالي، ويعاني من قصر المدى أو shortermism، أي إنه لا يسعى إلى ما هو أطول وأعمق من استثمارات سريعة ومربحة. كذلك أدّى الاقتصاد الريعي إلى خلق حلقة مُفرغة من الاقتصاد الركودي من جهة، والرأسمال الفائض من جهة أخرى، في ظلّ سياسة نقدية تهدف إلى استقرار النقد، ونرى ذلك في تحوّل جزء كبير من «خزّان الادّخار» الموجود لدى المصارف إلى التجميد لدى مصرف لبنان (أكثر من 130 مليار دولار)، وإلى الاستثمار في أدوات الدَّيْن العام (نحو 34 مليار دولار) بفوائد مرتفعة.

في الوقت نفسه، وعلى الرغم من درجة التعلّم العالي لدى اللبنانيين، إلّا أن هذه السياسات والبنية الريعية أدّت إلى خلق مجتمع تستحوذ أقلّية فيه على الثروة من جهة، وقوى عاملة، غير نظامية بأكثريتها، تعمل في حقول متدنّية الإنتاجية مثل القطاع العام والصحّة والتعليم والخدمات من جهة أخرى. ونتيجة هذا الاستقطاب، فإن الأقلية، اليوم، ليست نفسها الطبقة الرأسمالية الديناميكية التي ستنتج صناعات وابتكارات وتطوّر اقتصادي ينقلنا من عالم الريع إلى عالم الإنتاج، وكذلك القوى العاملة لم تعد مؤهّلة هي الأخرى، لا من ناحية المهارات ولا من ناحية الانضباط المطلوب في عالم الإنتاج.

من الريع إلى الإنتاج

السؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو الآتي: كيف ننتقل إلى اقتصاد آخر في ظلّ ترسّخ هذا الاقتصاد؟ بالتأكيد، الجواب ليس في ما ورد في تقرير «ماكينزي»، الذي يعدّ، في جزء منه، إعادة تدوير لأفكار «توافق واشنطن»، وفي جزء آخر لا بأس به. فهذه الأفكار بالإضافة إلى الاقتراحات المتعلّقة بمماهاة الجيل القادم من القوى العاملة مع الوظائف في الخارج، سيؤدّيان إلى تأبيد الاقتصاد الريعي لا قلبه. لهذا، نحن بحاجة إلى إجراءات جذرية على صعد عدّة، وعلى رأسها إجراءان رئيسيان:

أوّلاً، إضعاف وصولاً إلى إنهاء ما سمّاه الاقتصادي الأميركي مانكور أولسون «الائتلافات المعوّقة للنمو». فالاقتصاد الريعي في لبنان (المُعوِّق هو نفسه للنموّ والتطوّر)، أصبح محمياً من الطبقات والفئات التي ترتبط مصالحها فيه بنحو وثيق، وبالتالي لا يمكن الانتقال من الريع إلى الإنتاج إلّا بإنهاء سيطرة الأرستقراطية المالية وإنهاء الدولة الطائفية المتخلّفة أوّلاً . وطبعاً، هذا ليس بالأمر السهل، فإنهاء سيطرة ملّاك الأراضي والقوى التقليدية في المجتمع، مثلاً، يتطلّب عشرات الأعوام من الحكم الشيوعي التحديثي، أسوة بما حصل في بولونيا والصين، (يرى البعض أن المرحلة الشيوعية كانت ضرورية للانتقال إلى الرأسمالية، ولا سيّما في العديد من البلدان التي لم تكن فيها الرأسمالية متطوّرة بشكل كافٍ!).

ثانياً، هو بالإجابة عن السؤال الآتي: من أين ستأتي الموارد لبناء الاقتصاد الإنتاجي؟ فهذا الاقتصاد لن ينبثق من تلقاء نفسه، في ظلّ اقتصاد ريعي ركودي تسوده العلاقات الطبقية الاستقطابية المنحلّة. هنا تأتي مهمّة الدولة في أداء الدور الأساسي الذي لن تستطيع «الأسواق الحرّة» أن تؤديه. في هذا السياق، أدّت الدولة تاريخياً دوراً في الدول التي اعتمدت التصنيع «متأخّرة»، مثل كوريا الجنوبية والصين وروسيا، وكذلك أدّت دوراً كبيراً في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدّمة بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تمويل الأبحاث والتطوّر والاستثمار في المجالات ذات المخاطر العالية، وفق ما ذكرته الاقتصادية ماريانا مازوكاتو في كتابها «الدولة الريادية» (The Entrepreneurial State). وهذه الدولة الريادية مطلوب منها الآن أن تواجه «الأزمة المناخية» التي تهدِّد البشرية عبر تمويل الاستثمارات المطلوبة في «الاتفاق الأخضر الجديد» ودمجها مع التطوّر التكنولوجي في ما يُعرف بـ«الثورة الصناعية الرابعة» أو «عصر الآلة الثاني».

المطلوب اتّباع سياسات تستخدم النظام الضريبي لنقل الفائض من القطاعات الريعية لتمويل القطاعات الإنتاجية

انجل بوليغان ـ المكسيك

من هنا، يعدّ التوجّه التقشّفي في الموازنة سباحة عكس التيّار المطلوب. فالتقشّف سيؤدّي إلى تدمير ما بقي من هيكل ما يمكن أن نسمّيه «الدولة النظامية» للمرحلة الشهابية، وسيؤدّي في المقابل، إلى إبقاء الدولة المُهترئة لنظام الطائف التي تعتمد على الزبائنية السياسية والتوظيف التعاقدي والمياومي والتحاصص المذهبي بين الأحزاب الحاكمة. وهذه «الدولة» هي نقيض ما هو ضروري من أجل عملية «الانتقال». في هذا الإطار، المطلوب اليوم اتباع سياسات تؤدّي إلى نقل الفائض من القطاعات الريعية نحو تمويل القطاعات الإنتاجية باستعمال النظام الضريبي ضدّ كلّ أشكال الريع. ومن ثمّ استعمال الفائض في التحوّل نحو بنية اقتصادية جديدة. بمعنى آخر، المطلوب هو «استغلال» هذه «الإوزّة الذهبية» لمدة طويلة نسبياً، ونقل الموارد منها، تدريجاً، إلى «الدولة الريادية»، ومنها إلى «الاقتصاد الجديد».

الأسبوع الماضي، دعا رئيس الجمهورية ميشال عون خلال استقباله وفد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى «ضرورة تحويل الاقتصاد اللبناني من ريعي إلى مُنتج». لكن لتحقيق ذلك، يتطلّب الأمر ما ليس أقل من هذه السياسات الجديدة. وفي هذا الإطار، يجب أيضاً إحداث تغيير كبير في الفكر المُسيطر في الاقتصاد، وبشكل أساسي علينا الانتقال من الإيمان المُطلق بـ«توافق واشنطن» نحو الاسترشاد بما أصبح يُعرف الآن بـ«توافق بيجينغ». وفي هذا الطريق، علينا أن ننسى مفاهيم «المبادرة الفردية» و«الاقتصاد الحرّ» التي انتهت فعلياً في لبنان، ولكن يجري استغلالها اليوم كغطاء أيديولوجي للاقتصاد الريعي فقط. بالتالي إن تمسكّنا بهذه المفاهيم، لن يؤدّي إلّا إلى الإبقاء على ما هو قائم اليوم، لأن في عملية «الانتقال» علينا أيضاً الانتقال من مثالية هذه المفاهيم إلى الواقع الذي يعكس سيطرة «الائتلافات المعوِّقة للنموّ» وهذا ما يجب إنهاؤه أولاً.